العامل الجغرافي في إدراك صانع القرار الأردني

وأثره

في السياسة الخارجية الأردنية

The Geographical factor in the Jordanian decision-maker Perception

and its impact

on the Jordanian Foreign Policy

إعداد الطالب / حسين علي حسين العبد اللات

إشراف / الأستاذ الدكتور محمد عوض الهزايمة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الاوسط

2011 / 1432

خارطة الأردن



تفويض

أنا الطالب حسين علي حسين العبداللات أفوض جامعة الشرق الأولسط للدراسات العليات بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: حسين علي حسين العبد اللات

التاريخ : 2011/5/18

التوقيع :..............................

"قرار لجنة المناقشة"

نوقشت هذه الرسالة الموسومة بـــ : **العامل الجغرافي في إدراك صانع القرار الأردني وأثره في السياسة الخارجية الأردنية**

وأجيزت بتاريخ 18/ 5 /2011.

لجنة المناقشة:		**التوقيع**
1. أ.د. أحمد سليم البرصان	رئيساً	
2. أ.د. محمد عوض الهزايمة	عضواً ومشرفاً أكاديمياً	
3. د. محمد أحمد مقداد	ممتحناً خارجياً (جامعة آل البيت)	

الشكر والتقدير

أول شكري أتوجه به إلى رب العالمين .... الذي وضعني على الصراط المستقيم وتوج هذا العقل وسقاه بماء العلم.

ومن ثم أتقدم بآيات الشكر والامتنان إلى الأستاذ الدكتور محمد عوض الهزايمة الذي تفضل برعاية هذه الرسالة منذ كانت مشروع عمل، وأشكره على وقفته وتوجيهه الداعم الذي قدمه وكان له عظيم الأثر في إنجاز هذا الجهد العلمي المتواضع.

كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر لأساتذتي أعضاء الهيئة التدريسية في قسم العلوم السياسية في جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا وأخص بالذكر أساتذتي الكرام: الأستاذ الدكتور أحمد سليم البرصان، الأستاذ الدكتور عبدالمجيد العزام، الأستاذ الدكتور أمين مشاقبة والدكتور سعد فيصل السعد.

كما وأشكر كل من أسدى لي نصيحة أو قدم إلي معلومة تخص بحثي هذا الذي ما أمكنه أن يرى النور لولا منة الله وفضله وجهود المخلصين ممن سبق ذكرهم.

الباحث

الإهداء

إلى روح والدايّ اللذين وريا الثرى بعد أن بذلا جهداً عظيماً في رعايتي وتربيتي وإنارة دروب العلم والمعرفة أمامي فإنني أرجو من الله العلي القدير أن يتجاوز عن سيئاتهما وأن يضاعف حسناتهما ويسكنهما فسيح جنانه.

إلى خِلّي الوفي ورفيق دربي الذي رافقني في محطات حياتي الهامة وكان له الأثر الكبير في قراري متابعة مسيرتي العلمية، له مني كل المحبة والتقدير والوفاء.

إلى أسرة وزارة الخارجية الذين منحوني الدعم والمؤازرة لأكمل هذه الرسالة.

وإلى كل من علمني حرفاً منذ خطت يداي بالقلم........أهدي هذا الجهد العلمي المتواضع.

الباحث

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الخرائط

الملخص باللغة العربية

العامل الجغرافي في إدراك صانع القرار الأردني وأثره في السياسية الخارجية الأردنية

الباحث حسين علي العبداللات

إشراف الأستاذ الدكتور/محمد عوض الهزايمة

الملخص

استهدفت هذه الدراسة بيان واقع العامل الجغرافي الأردني في إدراك صانع القرار، وأثر هذا العامل في السياسية الخارجية الأردنية، كما قامت هذه الدراسة على فرضية مفادها: أن العامل الجغرافي يعدّ أحد المحددات التي تحدد حركة السياسية الخارجية الأردنية في مرحلتي التخطيط والتنفيذ، هذا وقد استخدم الباحث المنهج التحليلي ومنهج سنادير، لكونهما المنهجين القادرين على تحليل علاقة الموقع الجغرافي والعناصر الجغرافية بقوة الدولة، ويوضح علاقة قوة الدولة أو ضعفها بما يقدمه العامل الجغرافي من معطيات .

إن هذه الدراسة أوصلت الباحث إلى عدة استنتاجات أهمها: أن المعطيات الجغرافية الطبيعية للموقع الجغرافي الأردني، تؤثر سلباً على صانع القرار، وهذا ينعكس على سياسية الأردن الخارجية في مرحلتي التخطيط والتنفيذ، كما أن المعطيات الجغرافية أدت بصانع القرار إلى اتخاذ مواقف سياسية تتناغم مع التركيبة السكانية داخل الأردن، وهذه المواقف رتبت على صانع القرار الأردني، أعباءً ومسؤوليات حدت من السلوك الخارجي للأردن، كما أن الوسط الجغرافي الذي يحتله الأردن حمل الكثير من المحددات للسياسية الخارجية الأردنية، وخاصة

تلك الحدود الطويلة مع إسرائيل، التي تتبنى أيدولوجيا توسعية رامية إلى احتلال المزيد من الأراضي العربية.

ان ماسبق من استنتاجات اوجبت عدة توصيات أهمها: ضرورة قيام صانع القرار الأردني بمحاولات تفاوضية مع السعودية لأخذ ساحل بحري اكثر مما علية امتداد خليج العقبة، ضرورة دعم المزارعين لكسب مزيد من الإنتاج الغذائي لتخفيف التبعية لأسواق الغذاء العالمية، ضرورة التدخل في التوزيع السكاني، وذلك لمنع الاكتظاظ الذي عليه الشريط الموازي لنهر الأردن، على صانع القرار ان يتوجه إلى الأقطار العربية، وخاصة المجاورة من اجل المزيد من التعاون لتلافي بعض السلبيات التي يحملها الموقع الجغرافي الأردني، والمؤثرة بشكل دائم على السياسة الخارجية الأردنية.

الملخص باللغة الإنجليزية

Geographical factor in the Jordanian decision-maker perception and its impact on the Jordanian foreign policy

Researcher :Hussein Ali Al- Abdallat

Supervisor: Prof. Mohamed Awad Alhzaimeh

Abstract

This study aimed to indicate the reality of geographical factor in the decision-maker perception and its impact on the Jordanian foreign policy, as this study has basically relied on the hypothesis that:

The geographical factor is one of the parameters that determine the movement of Jordanian foreign policy in both the planning and implementation. The researcher has used the analysis methodology and snider methodology, for being capable methods to analyze the relationship of geographical location and elements to the power of the state, and demonstrates the relationship of the state's power or weakness that provided by the data of the geographical factor.

This study has put the researcher to several conclusions including:
The data of natural geography for the Jordanian geographical location adversely affect the decision-maker, which is reflected on the Jordanian foreign policy during the phases of planning and implementation, moreover, the geographic data led the decision maker to take political stands in harmony with the composition of the population in Jordan, and these stands imposed more burdens and responsibilities on the Jordanian decision-maker that have limited the external behavior of Jordan. The geographical milieu occupied by Jordan carried many determinants to the

Jordanian foreign policy, especially the long borders with Israel, which adopts an expansionary ideology aimed at seizing more of Arab land.

The previous findings necessitated a number of recommendations including: the necessity for the Jordanian decision maker to conduct serious attempts to negotiate with Saudi Arabia to take more of sea coast along the Gulf of Aqaba, the vital need to support farmers to gain more of food production means to reduce dependence on global food markets, the need to intervene in the population distribution so as to prevent overcrowding along with the strip parallel to the Jordan River, the decision maker has to engage with Arab countries, especially neighboring countries in order to further cooperation to avoid some of cons held by the geographical location of Jordan that constantly affects the Jordanian foreign policy.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

مقدمة:

يعدّ الموقع الجغرافي لأي دولة عاملاً مهماً مهم جداً من العوامل المؤثرة في قوة الدولة وفي سياستها المتبعة داخلياً وخارجياً، إذ يتضمن الموقع الجغرافي مجموعة من العوامل التابعة التي تفرض وجودها ومحدداتها على صانع القرار السياسي عند وضع السياسات في مختلف مراحلها: ابتداءً من مرحلة التخطيط، ووصولاً إلى مرحلة التنفيذ، وحتى المتابعة والتقييم والمراجعة والتعديل، فجميع هذه المراحل ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعدة عوامل، من أهمها الموقع الجغرافي للدولة الذي يتميز عن غيره من العوامل بميزتين بارزتين هما: انضواء مجموعة من العوامل الفرعية التابعة تحت مظلة الموقع الجغرافي، ومنها على سبيل المثال: (المساحة، والتضاريس، والمناخ، والحدود، والمنافذ البحرية، والثروات الطبيعية)، والثبات النسبي الذي يتمتع به هذا العامل مقارنة بالعوامل الأخرى المؤثرة في قوة الدولة.

وفيما يتعلق بالأردن فإن الموقع الجغرافي الأردني يعدّ من جهة من المواقع المهمّة استراتيجيا فهو يقع في قلب العالم العربي ويعدّ جسر العبور بين شرقه وغربه، كما يعدّ البوابة الشمالية للجزيرة العربية الزاخرة بالثروات الطبيعية، وهو كذلك موقع جغرافي مميز اكتسب أهمية بالغة كحلقة وصل بين الأقطار العربية المجاورة، فهو يشكل مزيجاً من عناصر الجغرافيا الطبيعية والبشرية لمجال أرضي أرحب يمتد عبر شمال الجزيرة العربية على ملتقى الصحراء بالاستبس بعالم المتوسط. ومن خلال نظرة عابرة إلى الخريطة السياسية للمشرق العربي يتضح أن الأردن يتمتع بنسبة جوار عالية مع شقيقاته العربيات لا يفوقه فيها سوى السعودية. فضلاً عن

حدوده المشتركة(التاريخية) مع فلسطين بطول 560 كم، ومع سورية بطول 455 كم والعراق 133 كم، والسعودية 726 كم.

كما كان للأردن حضور تاريخي قديم يعود إلى ما قبل التاريخ مرورا بالرومان، ثم المسلمين في العهد الراشدي، والأموي، والعباسي، والعثماني. وحتى في العصر الحديث بقي الأردن يتمتع بموقع جغرافي مهم لوقوعه في منطقة التصادم (crush zone) وهي جزء من المنطقة التي تنافس عليها المستعمرون في القرن العشرين بين بريطانيا وفرنسا والحركة الصهيونية لاستغلالها، انتهت بمعاهدة سايكس بيكو عام 1916 وسان ريمو عام 1920م، هذا من ناحية إيجابيات الموقع، ومن ناحية أخرى يعدّ وقوع الأردن في بؤرة الصراع المتأججة في منطقة الشرق الأوسط – فهو يقع بين العراق شرقاً وفلسطين المحتلة غرباً وجواره الممتد بأطول حدود برية مع الكيان الصهيوني الغاصب– من الأمور التي تخلق حساسية عند صانع القرار الأردني، وتعد من العوامل المقيدة لحركته من حيث تقليص المساحة المتاحة له في المناورة والتعاطي مع البدائل المختلفة لوضع حلول للقضايا الداخلية والخارجية، خاصة فيما يتعلق بمواجهة قضايا السياسة الخارجية الأردنية وقراراتها والتي هي موضوع دراستنا هذه.

هذا بالإضافة إلى شح الموارد الطبيعية التي يعاني منها الأردن ابتداءً من المياه إذ يعد الأردن من أفقر أربعة دول في العالم مائياً، مروراً بالنفط الذي تزداد الحاجة إليه باضطراد تضاهي فيه ارتفاع أسعاره المتزايدة يوماً بعد يوم وما يشكله ذلك من أعباء أضافية على اقتصاد الدولة الذي يعاني أصلاً من العديد من المشكلات، وانتهاءً بحقيقة كون الأردن يعدّ دولة حبيسة نظراً لطول حدوده البرية بالنسبة إلى حدوده البحرية التي تتمثل بالمنفذ البحري الوحيد على البحر الأحمر، وهو بحر مغلق أصلاً ألا وهو خليج العقبة.

وعليه والحال هذه من وجود الإيجابيات والفرص العديدة التي يتيحها الموقع الجغرافي الأردني لصانع القرار إلى جانب القيود والمعيقات التي يفرضها عليه ويحد بها من حرية حركته، تأتي هذه الدراسة لمعرفة إدراك صانع القرار الأردني للموقع الجغرافي الأردني (بميزاته، وسلبياته) ومدى تأثير ذلك الإدراك على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأردنية في جميع مراحلها، من التخطيط وحتى التنفيذ وصولاً إلى التعاطي الأمثل مع معطيات الموقع الجغرافي الأردني في هذا الشأن لتعظيم المنافع والإيجابيات واستغلال الفرص التي يوفرها، وتقليص وتجاوز السلبيات وأخذها في الحسبان، حتى لا يقع صانع القرار في فخ المفاجآت التي قد تفرضها الظروف المحيطة في هذا العالم دائم التغيير.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تكمن مشكلة الدراسة، في مدى ما يلعبه العامل الجغرافي من دور يؤثر في مدركات صانع القرار الأردني عند التخطيط لسياسة بلاده الخارجية، وكذلك عند التنفيذ، لكون هذه المدركات لا يمكن بأي حال إهمالها، لكونها تبلور في نهاية المطاف بدائل يختار منها صانع القرار أيها أكثر إيجابية وملاءمة لتحقيق الأهداف المرسومة للسياسة الخارجية، ، وهذه المشكلة استوجبت عدة أسئلة للوصول إلى الحلول المطلوبة، **وهذه الأسئلة هي:**

1. ما المعطيات الطبيعية والبشرية التي يزخر بها الموقع الجغرافي الأردني؟
2. ما مدركات صانع القرار الأردني للمعطيات الجغرافية؟
3. ما تأثير المعطيات الجغرافية في السياسة الخارجية الأردنية؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. بيان المعطيات الطبيعة والبشرية التي يزخر بها الموقع الجغرافي الأردني.
2. التعرف على مدركات صانع القرار الأردني للمعطيات الجغرافية.
3. إبراز التأثير الذي تلعبه المعطيات الجغرافية في السياسة الخارجية الأردنية.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة، من كون الموقع الجغرافي لأي بلد من البلدان والأردن يعدّ أحد العوامل التي تساعد أصحاب القرار السياسي والعسكري والإداري، على وضع سياسات اقتصادية واجتماعية وسياسية وعسكرية لدولهم، تتلاءم وتحقيق الأهداف والأماني والتطلعات الحكومية والشعبية، بالإضافة إلى أن الجغرافيا السياسية – وهذا ما سيتم التركيز عليه– تتناول قضايا حيوية واستراتيجية تهم الدول مثل: نزاعات الحدود السياسية، ورسم الحدود بين الدول، وتتناول مشكلات الدول الحبيسة الحدود والأردن واحدة منها، لكونه يقع على ساحل بحر مغلق إذ إن حدوده البرية تفوق مئات المرات شاطئه الساحلي، فهو قطر من الأقطار حبيسة الحدود، بالإضافة إلى أن دراسة الموقع الجغرافي تقدم معلومات وإحصائيات دقيقة للموارد التي تمتلكها الدول، والتي تشكل مدركات لصانع القرار بالإضافة إلى كل ما يتعلق بالموقع الجغرافي من عناصر المساحة وتشكل الدولة والمناخ والأنشطة الاقتصادية، والتي جميعها عناصر تؤثر على أنشطة الدولة السياسية سواء كانت الداخلية أو الخارجية، كذلك علاقاتها مع دول الجوار الجغرافي بخاصة ومع مراكز القوى العالمية بعامة.

فرضية الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على فرضية رئيسية مفادها: "أن الموقع الجغرافي الأردني هو أحد المحددات التي تؤثر على حركة السياسية الخارجية الأردنية في مرحلتي التخطيط والتنفيذ ويلعب هذا الموقع دوراً كبيراً في توجيه حركة تلك السياسة".

حدود الدراسة:

إن هذه الدراسة لها حدود ثلاثة هي:

- الحدود الزمنية: إن الموقع الجغرافي يؤثر على السياسة الخارجية، من اليوم الذي يتم به إعلان الدولة، وما قدر لها من الزمن أن تدوم، فهو عامل من العوامل الثابتة المؤثرة في السياسة الخارجية، لذا فإن الحدود الزمنية ستركز على العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، في حين لا يمنع ذلك من الإشارة إلى معطيات جغرافية سابقة على هذا العقد، وإن الأسباب التي دعتنا إلى التركيز على العقد الأول من هذا القرن، كون أحداث سياسية كثيرة وقعت في هذا القرن منها: احتلال العراق عام 2003، ونقل قوات غربية للمحيط الإقليمي الأردني، وتغول إسرائيل بسبب ضعف النظام الإقليمي العربي، وزيادة قيمة فاتورة استهلاك الغذاء الأردني، بسبب الزيادة السكانية المتأتية نتيجة الهجرة القسرية للعراقيين للأردن، وغيرها من قبيل هذه الأسباب.
- الحدود المكانية: الموقع الجغرافي الأردني بحدوده السياسية.
- الحدود البشرية: شعب المملكة الأردنية الهاشمية بما فيهم صناع القرار.

محددات الدراسة:

إن هذه الدراسة معنية، بتناول جغرافية الأردن بشقيها الجغرافيا الطبيعية والجغرافيا البشرية (الديمغرافيا)، كما أنها ستتناول أكثر المعطيات الجغرافية أهمية لدى صانع القرار، وهي التي تؤثر على السياسة الخارجية الأردنية، بالإضافة إلى تناول أهم مدركات صانع القرار في السياسة الخارجية، تلك المدركات التي استخلصها صانع القرار الأردني من معطيات جغرافية بلاده.

المفاهيم والمصطلحات:

إن هذه الدراسة تبرز فيها مصطلحات ثلاثة هي: العامل الجغرافي، والإدراك، والسياسة الخارجية، وسنقوم بتعريف كل منها وفق ما تقتضيه الدراسة، على النحو التالي:

العامل الجغرافي: عرف العامل الجغرافي من قبل الكثيرين من أهل الاختصاص في مجال الجغرافيا السياسية، حيث ذهب الرمضاني بالقول: " هو متغير طبيعي من المتغيرات المهمة لاستمرارية تأثيره سلباً أو إيجابا في سلوك صناع القرار السياسي الخارجي، إذ إن أهميته تتضح من خلال مجموع تأثيرات فرعية ثلاث هي: الحجم والحدود والموقع" (الرمضاني، 1979: 83)، وعرف سكريبه العامل الجغرافي: "بأنه ذلك المؤثر الهام الذي يؤثر في الجغرافيا السياسية للدولة، لتأثيره على اتجاهات السكان وعلى السلوك السياسي للدولة وكذلك علاقة الدولة بغيرها من الدول"(سكريبه،1988: 34)، وما نذهب إليه فيما نقصده بالعامل الجغرافي في هذه الدراسة هو: (ذلك العامل المؤثر في صناعة القرار السياسي الذي يستجمع تأثيره، تأثير عدد من العوامل الفرعية، كالموقع، والمساحة، والتضاريس، والموارد بأنواعها، والسكان).

الإدراك: عرف الإدراك بعدة تعريفات منها: ما ذهب إليه كننكي وكنتنير بـــالقول :" إن الإدراك عملية ذهنية ومعرفية تساعدنا على تفسير ما يحيط بنا" (الهزايمة، 2001 : 27)، في حين يرى محمد السيد سليم في الإدراك أنه : " أحد المفاهيم المعرفية التي تعبر عن وعي الفرد بالقضايا الموضوعية المرتبطة بموقف معين ، فالفرد يتلقى من البيئـــة الخارجيـــة انطباعـــات وحوافز حسية، ينظمها في شكل قضايا محددة وتصبح جزءا من وعيه بالبيئـــة" (ســـليم،1983: 28-29).

وإن ما سبق يحدونا لتعريف الإدراك بأنه: العملية الذهنية الناجمة عـــن موقـــف مـــن المواقف أو مؤثر من المؤثرات، وتستجمع هذه العملية الظروف المحيطـــة بـــذلك الموقـــف أو المؤثر، ومن ثم تقييم تلك الظروف وتنظيمها في شكل مصفوفة فكرية توجه الـــسلوك وترســـم معالم الطريق.

السياسة الخارجية: تعددت التعاريف التي تناولت السياسة الخارجية، وهـــذا أمـــر لا خلاف فيه، لكون أهل الاختصاص كل منهم ينظر إليها من زاوية تختلف عن زاوية الآخر، وفي هذا الجانب عرفها سليم بالقول:" هي برنامج العمل المعلن الذي يختاره الممثلـــون الرســـميون للوحدة الدولية، من بين مجموعة من البدائل المتاحة، من أجل تحقيق أهداف محددة في المحـــيط الدولي"(سليم،1984: 16)، وعرفها الهزايمة بأنها: "مجموعة الأفعال والإجراءات التي تتخـــذها الدولة في علاقاتها مع الدول الفاعلة في المحيط الدولي، بهدف تحقيق مصلحتها الوطنيـــة فـــي الدرجة الأولى، ومن ثم الانطلاق نحو الأهداف الأخرى"(الهزايمة، 1994: 13).

ونحن بدورنا نعرف السياسة الخارجية بالقول إنها: (كل فعل يصدر عن الدولة ومـــؤثر في البيئة الخارجية، وكل ردة فعل تصدر عن الدول الأخرى بسبب ذلك الفعل الصادر وتتأثر به

الدولة، وبالمقابل كل فعل يصدر عن الدول الأخرى وتتأثر به الدولة المتأثرة وتتخذ قــرارات لتفادي سلبيات تلك الأفعال وتضخيم إيجابياتها).

الإطار النظري

تُكّون الجغرافيا الطبيعية والجغرافيا البشرية علم الجغرافيا، وتندرج الجغرافيا السياسية تحت لواء الجغرافيا البشرية التي تتكون بدورها من فروع عدة هي: جغرافيا السكان، جغرافيا السكن، الجغرافيا الاقتصادية، وأخيراً الجغرافيا السياسية ويتفرع عن هذه الأخيــرة الجغرافيــا العسكرية وجغرافية الانتخابات ، وتتناول الجغرافيا السياسية الظواهر الطبيعية التي تتفاعل مع الظواهر البشرية والسياسية، فينتج عن هذا التفاعل ظاهرات ظواهر سياسية متباينـــة تتناولهــا الجغرافيا السياسية بالدراسة والتحليل(الحريري، 1993: 3)، إن مفهوم الجغرافيا السياسية قــد عرف بأكثر من تعريف، فقد عرفها عطوي بأنها: العلم الذي يهتم بدراسة الدولة، لأنها القــوة المؤثرة في حياة الإنسان السلوكية والمعاشية ومختلف أنشطته (عطوي، 1994 : 16)، وعرف الجباري الجغرافيا السياسية بأنها: (العلم الذي يبحث في قوة الدولة وذلك عن طريق التوظيــف للظواهر الجغرافية والتقنية في خدمة مبادئ السياسة التي ترتكز عليها الدولة، بغية إضفاء القدر الأكبر والممكن عليها من القوة لتكون عاملا مؤثراً في الساحة الدولية (الجبــاري، 4:1990)، وعرفها الكسندر(Alexander) بأنها دراسة الأقاليم السياسية التي ينقسم إليهــا ســطح الأرض بوصفها ظاهرة من ظواهر سطحها (الديب ، 1978: 24).

إن الاختلافات في التعريف بالجغرافيا السياسية، أدت ببعض المهتمين بالجغرافيا إلـــى وصف التعريفات بأنها لا تخرج عن كونها تعريفاً للمعوقات الجغرافية للدولة، وينظر الــبعض الآخر إلى الجغرافيا السياسية من منظور اقتصادي، وآخر من منظور عــسكري اســتراتيجي،

وآخر من منظور مفردات الجغرافيا الإقليمية أو الاقتصادية أو معطياتها، وبعضهم تجاوز المفاهيم المتداولة للجغرافيا السياسية، وجاءوا بمفاهيم مختلفة عما سبق.

وعلى أية حال فإنه من أبرز الوحدات السياسية التي تتناولها الجغرافيا السياسية بالدراسة والتحليل، وإبراز أثر العامل الجغرافي في السلوك السياسي للدولة بمفهومها السياسي الحالي هي الدولة ذاتها التي تعرف بأنها:" الكيان المنظم تنظيماً سياسياً مستقراً (دولة القانون والمؤسسات) يعيش على أرضه المحدودة المعالم والمعترف بها سياسياً من دول الجوار الجغرافي سكاناً قادراً على توفير الأمن والحماية لهم"(بندقجي ، 1974: 13-14).

بعد الوقوف على ما تعنيه الجغرافيا السياسية والدولة، فإننا والحالة هذه نعدّ الجغرافيا من العوامل التي تؤثر في السياسة الخارجية لأي دولة، وذلك بما تفرضه من واقع على صانع القرار يتوجب أخذه في الحسبان. ووفق النظرية الواقعية، فإن دراسة تأثير العامل الجغرافي على السياسة ترجع إلى ماضٍ موغلٍ في القدم، إذ إن فلاسفة الإغريق ومؤرخيهم أول من أدرك أهمية التفاعل بين الجغرافيا والسياسة، فهذا أرسطو تحدث عن الدولة المثالية في كتابه (السياسة) وبين أهم عنصرين فيها، وهما السكان وموارد الثروة التي يدرها موقع الدولة الجغرافي، وأن العلاقة بين العنصرين تحدد مدى قوة الدولة أو وهنها بوصفها مركباً سياسياً، إذ يرى بعض المنظرين أن التوزيع غير العادل للثروة، أو المصادر، والاختلافات البيئية، والمناخية تؤثر في قوة الدولة؛ فحجم – مساحة– الدولة يؤثر في كمية الموارد الطبيعية المتاحة، والمناخ يؤثر على تعبئة الموارد البشرية الضرورية لاستغلال هذه الموارد الطبيعية، كما أن التباين في هذه العوامل قد يؤدي إلى الضغوط التي يتعرض لها، وكذلك البيئة تؤثر في نمط السلوك السياسي للإنسان.(دورتي، 1985: 44-45)

وذهب" الفريد ماهان" إلى إعطاء الموقع البحري، أهمية بالغة في ما تتمتع به الدولة من قوة، قياساً بالدول التي لا تملك شواطئ بحرية، واستشهد بالإمبراطورية البريطانية التي وفـر لها الحاجز المائي حماية ضد الغزاة، وفي مقدمتهم "نابليون بونابرت"، ومثاله الموقع البحـري للولايات المتحدة الأمريكية الذي فرض عليها امتلاك قوة بحرية استطاعت فرض حـضورها على معظم دول العالم(أبو عياله ، 1982: 37).

وهناك العالم ماكيندر "Mackidor" الذي أعطى المواقع البرية أهميـة تقريـر القـوة الدولية، وأما سبيكمان "Spykman" الذي نادى بضرورة وجـود الأحـلاف لمنـع الاتحـاد السوفييتي من الوصول إلى المياه الدافئة؛ فهو بذلك يعطي الموقع البحـري الأهميـة الكبـرى (الديب، 1989: 234)، ومهما يكن من أمر فإن الجغرافيا السياسية تـدرس علاقـة الإنـسان بالأرض، فإذا حللنا العناصر المكونة للدولة الطبيعية والبشرية، نصل إلى تقدير قوتها وفعاليتها السياسية، ومن تحليل العلاقة بين الجغرافيا السياسية وقوة الدولة، نـدرك أن علـم الجغرافيـا السياسية ينتمي إلى الدراسات الخاصة بسياسة القوة (Power Politics)، فبعض الجغـرافيين السياسيين التزموا بهذا المبدأ في دراساتهم في حدود المصلحة القومية للدولة، بينما لـم يكتـف بعض الجغرافيين السياسيين بهذه الحدود الضيقة وذهبوا إلى أبعد من ذلك (عبـد الله ، 1998: 21).

مما سبق نرى، أنه مهما تعددت وتلونت أفكار المعرفين للجغرافيا السياسية، والمنظرين لهذا العلم واختلاف رؤية كل منهم للجغرافيا السياسية، فإنهم اتفقوا على شيء واحد، وهو أهمية الجغرافيا بوصفها عاملاً من العوامل المؤثرة على قوة الدولة؛ ذلك أن الموقع الجغرافي يتـسم بالاستمرارية النسبية في السياسة الخارجية من قوة ووهن تؤثران في السلوك السياسي لـصانع القرار.

إن موقع الأردن من المواقع الاستراتيجية والمحورية على خارطة النظام الإقليمي العربي، والخارطة الدولية، كون الموقع الجغرافي الأردني يتوسط دول النظام الإقليمي العربي، وهو بمثابة القلب، ويعد معبراً للتواصل بين جناحي هذا الإقليم، الأمر الذي حتم تفاعلات سياسية جمة، وعلى صانع القرار أن يدرك هذه التفاعلات، وقبل كل شيء عليه إدراك أثر الموقع الجغرافي لبلده، ليتسنى له استباق الأحداث حتى لا يقع في فخ المفاجآت التي لا بد من وقوعها، نظراً لان العالم اليوم يعيش في عصر التقلبات نتيجة التقدم التكنولوجي في جميع وجوهه في العالم.

إن الموقع الجغرافي الأردني صنع لصانع القرار حساسية في التعامل مع الكيان الصهيوني الغاصب لفلسطين؛ إذ إن حدوده تمتد لأكثر من ستمئة وخمسين كيلو متراً. أضف أنه يدرك الأطماع التي تجول في عقلية القيادة السياسية لهذا الكيان، والدعم الموصول من الدول الغربية له، لذا فإن خطوات صانع القرار وسلوكه السياسي يمتازان بالحذر الشديد، بخاصة أن صانع القرار يدرك ضعف القوة الاقتصادية للدولة الأردنية مقارنة بالقوة الاقتصادية لدولة الكيان الصهيوني المجاور.

إن مدركات صانع القرار الأردني باتت إزاء هذا الجوار تتمحور في عدة محاور أهمها: الحفاظ على الوحدة الوطنية من خلال بث الوعي السياسي في عقلية المواطنين، ليبقى سكان الدولة على قدر كبير من التماسك، وجيش قوي قادر على حماية الدولة من أطماع هذا الكيان الغاصب، وذلك من خلال تطوير هذا الجيش وتزويده بما يلزم. إن الموقع الجغرافي الأردني بحاجة إلى مزيد من الدراسة، وذلك من أجل تحسس مواطن القوة التي يمتلكها ذلك الموقع والعمل على تضخيمها، وتحسس مواطن الضعف والعمل على تقويتها، وخصوصاً أن

تعظيم مواطن القوة وتقوية مواطن الضعف، يعطي صانع القرار مساحة أكبر للمناورة، ويوفر له البدائل المتعددة عند تخطيط وتنفيذ سياسة الأردن الخارجية.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت الموقع الجغرافي ومن هذه الدراسات:

دراسة سعيد (1988) الموسومة ب: "**السياسة الخارجية الأردنية دراسة في المتغيرات المؤثرة وصناعة القرار**". وهدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر المتغيرات المؤثرة في صناعة القرار الأردني ومن بينها المتغير الجغرافي، وقد توصل الباحث من خلال دراسته إلى أن الموقع الجغرافي الأردني يؤثر سلباً في مدركات صانع القرار عند تخطيط وتنفيذ سياسة الأردن الخارجية وتنفيذها، وفي مقدمة هذه المؤثرات أن الموقع الجغرافي يغيب عنه العمق الجغرافي، مما دفع صانع القرار إلى التحسب وتجنب مخاطر هذا الوضع، وخصوصاً أنه يجاور دولة الكيان الصهيوني ذات المطامع والتطلعات التوسعية في الأردن وصولاً للعراق؛ لأن أيدلوجيتها تقتضي توسيع حدود الدولة من الفرات إلى النيل، وصانع القرار الأردني يدرك إدراكا تاماً أيضاً، سوء التوزيع السكاني على أرضه حيث توجد هناك مناطق واسعة مكشوفة لا يعيش فيها أحد وهذه بدورها تشكل عامل قيد على صانع القرار الأردني، وأما أهم التوصيات التي توصل إليها الباحث، فهي العمل على امتلاك أسباب القوة ليتمكن الأردن من السيطرة على كل أجزاء موقعه الجغرافي، ولتشكل هذه الأسباب قوة ردع تحول بين أطماع الطامعين في الأراضي الأردنية.

دراسة السليم (1997) بعنوان" **أثر العوامل الإقليمية على السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمات العربية من 1960 – 1995**"، تناولت الدراسة أثر العوامل الإقليمية على السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمات العربية حيث عرضت لسلوك دولة صغيرة في محيطها الإقليمي إذا ما قورنت بدول الجوار من حيث المساحة والسكان والقدرات الاقتصادية والعسكرية وقد بينت الدراسة مدى تأثير العوامل الإقليمية وانعكاسها على سلوك السياسة الخارجية الأردنية. وقد استطاعت الدراسة دحض الفكرة السائدة في أدبيات السياسة الخارجية العربية التي تؤكد على الجوانب المطلقة لدور العوامل الشخصية والإدراكية للقائد كمتغير وحيد في التأثير على السياسة الخارجية للدول تأكيد أن هناك مجموعة من العوامل داخلية وخارجية تعمل بشكل متداخل لتنتج السياسة والسلوك الخارجي الأردني.

دراسة العزام (1999)، والموسومة ب" **مرتكزات السياسة الخارجية الأردنية** ". وقد هدفت الدراسة إلى بيان أهم مرتكزات السياسة الخارجية وتوضيح المحددات التي تحد من حرية صانع القرار في اختيار البدائل المتاحة ومن ثم الخلوص إلى البديل الذي يعظم النتائج ويقلل من أثر السلبيات، وقد توصل الباحث إلى عدة استنتاجات كان أهمها أن الموقع الجغرافي الأردني يؤثر في حركة السياسة الخارجية الأردنية وتوجهاتها على الصعيدين الأمني والاقتصادي اللذين يصبّان في التوجهات السياسية؛ مما يجعل من هذا العامل محدداً رئيسياً من محددات السياسة الخارجية الأردنية. وقد توصل الباحث إلى عدة توصيات، منها: الدخول في مفاوضات مع السعودية لزيادة ساحل الأردن المائي، والاهتمام بالمواقع الأثرية والدينية، من اجل إنعاش السياحة الأثرية والدينية مع الدول العربية المحيطة بالأردن.

دراسة نسيبة (1999) والموسومة ب:" **الأردن في محيطه العربـــي**"، وهـــدفت هـــذه الدراسة إلى بيان العلاقات التي تربط الأردن من خلال موقعه الجغرافي، إذ افرد الباحث مساحة واسعة من بحثه لعلاقات الأردن مع دول الجوار، إذ إن الموقع الجغرافي يفرض حالة صيرورة دائمة من مقتضيات وجوده مطلاً على الجزيرة العربية الشاسعة من جهته، وهو فـــي الحقيقـــة زاويتها الشمالية، كما أنه مطلٌّ وملاصقٌ ومتـــصلٌ جغرافيـــاً، وبـــشرياً، وروحيـــاً، وثقافيـــاً، واجتماعياً، بل في كل ناحية من نواحي الحياة، مع أشقائه وجيرانه في الشمال سوريا ولبنـــان، وملاصقٌ للعراق كذلك وفي النواحي نفسها، ومرتبط ارتباطاً تاريخياً مع فلسطين ، إن الموقـــع الجغرافي والحالة هذه أفرز عدة مؤثرات في السياسة الخارجية السعودية وفق ما يبينه الباحـــث وهذه الإفرازات تتلخص في استنتاجات الباحث التي أهمها أن الموقع الجغرافي الأردنـــي يعـــدّ موقعا متقدماً والخط الأول للدفاع عن السعودية_ وأهم ما توصل إليه الباحث ضرورة التنـــسيق السعودي الأردني لسد الثغرات الجيوسياسيه في الموقع الجغرافي الأردني، لأن هذا الموقع يخدم السعودية في كثير من جوانب الحياة السياسية فيها.

دراسة الطويل (1999) الموسومة ب " **الأردن في محيطه الإقليمي**"، وقد هدفت الدراسة إلى بيان الموقع الجغرافي الأردني وأثره في النظام الإقليمي العربي وقد عدّ الباحث سلفاً هـــذا الموقع محدداً لحركة السياسة الخارجية الأردنية في تعاملها مع محيط الأردن، إذ بين الباحث أن موقع الأردن الجيو سياسي يقع في قلب المشرق العربي وهذا يعني أنه يحتل مركز الصدارة بين دول المشرق العربي تلك، هذا وقد توصل الباحث إلى عدة استنتاجات، أهمها: أن الأردن لـــيس بعيداً عن الأقطار العربية الأخرى التي ليس لها تماس حدودي معه من الناحية الجغرافية كبلاد المغرب العربي على سبيل المثال، وأن ارتباط الأردن بالنظام الإقليمي العربي بوصـــفه وحـــدة

سياسية من الوحدات المكونة له وأنه يلعب دورا رياديا في مسيرته. وقد توصل الباحث إلى عدة توصيات، أهمها: توثيق العلاقات الأردنية مع دول الإقليم العربي كافة لكون الأردن يقع جغرافياً في قلب هذا الإقليم، وأن الموقع الجغرافي الأردني إن أحسن استغلاله سياسياً سيكون بمثابة النقطة التي تتجمع بها العلاقات العربية، ومن خلالها يمكن القيام بعملية التوزيع، بمعنى أن تكون نقطة التفاعل التي يمكن من خلالها تعظيم الفوائد في العلاقات العربية أو تجاوز المثالب في هذه العلاقات.

دراسة القاضي (1999) الموسومة ب: "**الأردن والمحيط العربي :جامعة الدول العربية**"،حيث هدفت هذه الدراسة إلى بيان الموقع الجغرافي في واحدة من أهداف الدراسة وأثره في دول الجامعة العربية، حيث قام الباحث بإيراد ميزات الموقع الجغرافي الأردني على اعتباره موقعاً مميزاً يحتل قيمة جيواستراتيجية في سياسات الأمم التي استهدفت المنطقة العربية، وقد خلص الباحث إلى عدة استنتاجات، أهمها: أن الموقع الجغرافي الأردني يصنف من المواقع الهامة في المنطقة، وهذا ما تذلل عليه الحضارات التي يتم الكشف عنها يوماً بعد يوم للأمم السابقة، ولا أدل على ذلك من القصور والمواقع الأثرية التي لا زالت شاهد عيان. هذا وقد توصل الباحث إلى عدة توصيات هامة، أبرزها: أن الأردن يشكل البوابة الشمالية للجزيرة العربية التي تدفقت من خلالها الهجرات، وهي البوابة التي يمكن أن يدخل من خلالها الطامعين إلى الجزيرة العربية، لذا فعلى الدول العربية مجتمعة في جامعة الدول العربية وخاصة دول الخليج أن تعمل على تدعيم هذا الموقع بكل أسباب القوة.

دراسة الهزايمة (2002)، الموسومة ب:"**أثر الموقع الجغرافي الأردني في السياسة الخارجية السعودية**"، وقد هدفت الدراسة إلى بيان الآثار التي يتركها الموقع الجغرافي في السياسة الخارجية السعودية عند مرحلتي التخطيط والتنفيذ، حيث يعدّ هذا الموقع معبراً للبحر الأبيض المتوسط بالإضافة إلى احتضانه للعديد من المقدسات، وجواره للكيان الصهيوني المغتصب لفلسطين، وبهذا يشكل حاجزاً بين هذا الكيان والموقع الجغرافي السعودي الغني بالثروة النفطية، هذا وقد توصل الباحث إلى عدة استنتاجات، أهمها: أن الموقع الجغرافي الأردني يلعب دوراً هاماً في السياسة الخارجية السعودية، وأن الدعم الذي كان يتلقاه الأردن زمن حرب الاستنزاف ما هو إلا استحقاق للموقع الجغرافي الأردني تجاه السياسة الخارجية السعودية، لكونه يفصل بين كيان غاصب لفلسطين والأراضي السعودية، ومجاورة هذا الكيان للسعودية تعني الكثير للسعودية كدولة، كما أن الباحث توصل لعدة توصيات، أهمها: السعي لدى صانع القرار السعودي لتعزيز الموقع الجغرافي الأردني عن طريق الدعم المتواصل للأردن، بحيث يكون الدعم متنوعاً وفق ما تقتضيه الظروف والأحوال.

دراسة الهزايمة (2004)، بعنوان: " **السياسة الخارجية الأردنية بين النظرية والتطبيق**" هدفت الدراسة إلى تناول السياسة الخارجية الأردنية والعوامل المؤثرة فيها، وقد أبرز الباحث دور الموقع الجغرافي الأردني وتأثيره في السياسة الخارجية الأردنية وقد توصل إلى عدة استنتاجات أهمها: أن الموقع الجغرافي الأردني يشكل مؤثراً سلبياً في صناعة القرار الخارجي الأردني، ويكون محدداً كبيراً لكون الأردن يحتل موقعاً جغرافياً مغلقاً بحرياً، كون حدوده البرية تفوق مئات المرات حدوده البحرية، كما توصل الباحث إلى عدة توصيات أهمها: لجوء صانع القرار الأردني إلى توثيق العلاقات مع دول الجوار الجغرافي القومي: سوريا،

والعراق، والسعودية، واعتبار الموقع الجغرافي الأردني قلعة متقدمة في وجه الكيان الصهيوني وخط الدفاع الأول عن المواقع الجغرافية لتلك البلدان، كما أن على الأردن القيام بعمل ريادي في العلاقات العربية العربية، وذلك بدرجة تحقق ما يسمى بالتضامن العربي الذي ينعكس في نهاية الأمر ايجابياً في سلة صانع القرار الأردني.

دراسة صوبر (2006)، **بعنوان "عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأردنية من 1980 – 2005"** تناولت الدراسة عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأردنية خلال فترة ربع قرن امتدت من عام 1980 – 2005، التي شهدت العديد من التغيرات في السياسة الإقليمية والدولية، وتناولت مرحلة من أخطر المراحل التي عاشها الأردن. وركزت الدراسة على الشخصيتين المحوريتين في عملية صنع قرار السياسة الخارجية الأردنية في تلك الفترة، وهما: الملك الحسين بن طلال، والملك عبد الله الثاني بن الحسين، حيث تطرقت الدراسة إلى البيئة النفسية لصانع القرار الأردني من خلال إلقاء الضوء على تطورات السياسية الخارجية الأردنية طوال فترة الدراسة (1980–2005) التي تناولت جانباً من عهد الملك حسين والملك عبد الله الثاني بن الحسين. وتوصلت الدراسة إلى أن صانع القرار يتأثر بظروف البيئة الدولية الخارجية بشقيها الإقليمي والدولي، كما يتأثر بالبيئة العملية الداخلية، إلا أن عناصر البيئة الخارجية هي الأكثر تأثيرا في السياسة الخارجية الأردنية.

دراسة العرود (2007)، **بعنوان "السياسة الخارجية الأردنية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي في عهد الملك عبد الله الثاني من 1999 – 2006، الإمارات العربية المتحدة نموذجاً،** هدفت هذه الدراسة إلى البحث في السياسة الخارجية الأردنية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي والإمارات، كحالة دراسية في عهد الملك عبد الله الثاني بن الحسين من سنة 1999–2006،

حيث كانت هذه المرحلة امتدادا لمراحل سابقة تأثرت بها العلاقات الأردنية الخليجية خلال هذه الفترة بمرحلتين مهمتين هما: 1991– 2001 التي تضمنت انهيار الإتحاد السوفيتي وحرب الخليج الثانية، و 2001–2006 التي تضمنت أحداث 11 سبتمبر 2001، والحرب الأمريكية على أفغانستان والعراق، وباستخدام المنهجين الوصفي والتحليلي بيّنت الدّراسة أن السياسة الخارجية الأردنية قد تأثرت كثيرا بالمتغيرات والعوامل الإقليمية والدولية خلال الفترة الأولى، حيث تميزت العلاقات في هذه الفترة بالفتور وشبه العزلة، بسبب الاحتلال العراقي للكويت. أما المرحلة الثانية فقد استطاع الملك عبد الله الثاني بن الحسين فيها من خلال الزيارات المكثفة استعادة العلاقات من جديد مع دول الخليج، وخاصة مع دولة الإمارات، العربية المتحدة. وكانت أحداث الحادي عشر من سبتمبر، والحرب على أفغانستان والعراق قد وحدتا الجهود الأردنية والخليجية والدولية لمكافحة ظاهرة الإرهاب الدولي وتحسنت العلاقات بينهم على الرغم من صعوبة المرحلة، ولكنها تميزت بتعاون كبير بين الأردن ودول الخليج على الصعيد السياسي والاقتصادي والأمني، وكانت المجالات الاقتصادية هي الطاغية على العلاقات بين الطرفين.

دراسة اللوزي (2008)، بعنوان "**السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق من عام 2003–2008**". ركزت الدراسة على السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق في الفترة من 2003–2008 وقد اعتمدت الباحثة في ذلك على رصد العناوين، والتوصيات، والتصريحات التي قدمها الملك عبد الله الثاني بن الحسين في رسم السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق، وقد استخدمت لذلك منهج تحليل المحتوى أو تحليل المضمون. وقد اتبعت الدراسة الأحداث خطوة بخطوة من 2003–2008، محققة مساهمة علمية هامة على صعيد معرفة قيم الملك عبد الله الثاني بن الحسين واتجاهاته، من خلال تحليل خطب العرش السامي بخصوص القضايا المتعلقة

بالموضوع (السياسية الخارجية الأردنية تجاه العراق)، وقد وجدت الباحثة أن هذه القيم والاتجاهات التي تتسق مع بعضها البعض ضمن السياق المنطقي لتأثير كافة عوامل البيئة الداخلية والخارجية المحيطة بالأردن، وقد كانت ترسم وتوجه كل ما يتعلق بالسياسة الخارجية للأردن تجاه العراق في تلك الفترة.

وأما ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة فإننا نجد: أن الدراسات السابقة قد تناولت موضوع الموقع الجغرافي كجزئية من دراسة، وهذه الجزئية في بعض الدراسات لم تكن وافية، فالاختلاف هنا، أن هذه الدراسة تتناول الموقع الجغرافي الأردني بصورة تفصيلية، وتبين كيف يتم توظيف هذا الموقع في السياسة الخارجية الأردنية، من خلال مدركات صانع القرار الأردني عند تخطيط سياسة بلاده الخارجية وتنفيذها، إذ إن المدركات توظف على شكل إسقاطات عقائدية يعمل بها صانع القرار وفقاً لقناعاته الأساسية التي توصل إليها من خلال معطيات الموقع الجغرافي الأردني بشقيه الطبيعي والبشري.

منهجية الدراسة:

سنعمد إلى اتباع المنهج التحليلي النوعي القائم على الدراسة التاريخية للموضوع، وذلك من خلال الوثائق المتاحة، لكونه المنهج الذي يقوم بتحليل علاقة الموقع الجغرافي والعناصر الجغرافية بقوة الدولة، وتتضح علاقة قوة الموقع الجغرافي أو بضعفه بالقدر الذي يتيحه لصانع القرار من بدائل، والمساحة التي يعطيها إياه للمناورة، عند اتخاذ أي قرار يتعلق بالسياسة الخارجة للدولة، ويتناول هذا المنهج البيئة الطبيعية للموقع الجغرافي والموارد الاقتصادية والسكان، من حيث العدد، ومعدلات نموهم، وتوزيعهم على جغرافية ذلك الموقع، ودراسة أهمية الموقع الجغرافي وعلاقته في السياستين الداخلية والخارجية، كما سنعمد إلى منهج سنايدر في

عمليات مدركات القرار وصناعته عند صناع القرار الأردني، وهم ماضون في إعداد الــسياسة الخارجية الأردنية وتنفيذها، لكون هذا المنهج يتعلق بسلوك البشر نتيجة إدراكهم لأهمية الموقع الجغرافي السياسي الأردني.

الفصل الثاني:

معطيات الموقع الجغرافي الأردني

إن الاهتمام المتزايد بين العلماء الاجتماعيين بالعلاقات بين الإنسان والبيئة، لم يكن وليد الحاضر، بل هو وليد الماضي السحيق، وهذا نابع عن العلاقة التلازمية بين الإنسان وبيئته، فالإنسان بأي حال من الأحوال لا يستطيع أن يسقط اعتبار البيئة كعامل مؤثر في حياته، كما ويعتبر عامل مؤثر في البيئة لكونه أعطي من الأفكار ما يحدث بها من تغيير لكي تلائم ظروفه.

ليس هناك أدنى شك في أن معطيات الجغرافيا الطبيعية، لها دور يتعين التنبه إلى أهميته في مجال العلاقات الدولية بشكل عام، وفي سياسات الدول الخارجية بشكل خاص. لأن الدولة التي حبتها الطبيعة بالمميزات المرغوب بها لدى الدول الأخرى، يكون لها من العلاقات الكثير، حيث تأخذ الدول بالتقرب منها وتصنع علاقات معها؛ لكي تستفيد هي الأخرى من تلك الميزات، والدول التي ليس لها نصيب من تلك الميزات تكون بلا شك علاقاتها قليلة قياساً بسابقتها.

فالخصائص الطبيعية لدولة ما، إذا ما أضيفت إلى خصائص القوى البشرية، تشكل قوة او ضعفاً، فالدولة التي لا يوجد انسجام بين أفراد شعبها وتكثر فيها الأقليات المختلفة، ينعدم استقرار جبهتها الداخلية، مما ينعكس سلبياً بدورها على أدائها في البيئة الدولية، والدولة التي تتميز بانسجام سكانها ويعيش على أرضها شعب لا يوجد بينه أقليات، تكون ذات جبهة داخلية قوية، وينعكس إيجابياً في مجالها الخارجي. إن هذا ما يقود للقول بأن المعطيات الجغرافية بشقيها الطبيعي والبشري، يشكلان عامل قوة أو ضعف في نسيج الدولة، وينعكس هذا على أداء

السياسة الخارجية، وفي هذا الفصل فإننا سنتناول بالبحث معطيات الموقع الجغرافي الأردني، في المبحثين التاليين:

المبحث الأول: معطيات الجغرافيا الطبيعية.

المبحث الثاني: معطيات الجغرافيا البشرية.

المبحث الأول:

معطيات الجغرافيا الطبيعية

تلعب طبيعة الموقع الجغرافي لأي دولة، وهو الموقع المتعلق بحدودها الفاصلة مع الدول المجاورة ومساحتها وتضاريسها، دوراً كبيراً في التأثير على الصعيد الداخلي والخارجي في رسم العلاقات مع غيرها من الدول، كما أنه ينسحب على قوتها أو ضعفها في الصعيدين معاً، ففي المجال الداخلي يوفر الموقع للسكان ما يريدونه، فعلى سبيل المثال وفي مقدمة ذلك رغبات المستهلكين من الغذاء، وهذا من الضرورات اللازمة للحياة ويوفر أيضاً للسكان المهن، فالدولة التي تقع على شاطئ بحري مثلاً يعمل شعبها بالتجارة، والدولة المحرومة لا توفر لشعبها من مهنة التجارة إلا اليسير، كما يؤدي إلى ذلك تفتح أذهان شعبها نتيجة التلاقح الثقافي الذي سببه تمازج شعوب دول السفن التي ترسو في موانئها مع سكانها.

لقد علق أصحاب مدرسة السياسة الجغرافية ودعاتها، أهمية عظمى على دور العامل الجغرافي وتأثيره على سلوك صانع القرار السياسي الخارجي، ولاقت أفكارهم رواجاً كبيراً وأحدث صداها تأثيراً في طبيعة تفكير وسلوك العديد من رؤساء الدول في حينها؛ مما جعلهم يعطون أهمية عظمى للسعي لوضع حلول لكل سلبيات الموقع الجغرافي لبلادهم، وذلك إما بالاتفاقيات أو تبديل أراضٍ بدل أراض وغيرها(سعودي، 1968: 9-14).

رغم ظهور الثورة التقنية لوسائل الاتصال والمواصلات، وما طرأ عليها من تأثير على علاقات التعاون والصراع السائد بين الدول في عالم اليوم، فإن هذا التأثير لم يلغ تأثيرات المواقع الجغرافية بالنسبة للدول، وتبقى عوامل مهمة لاستمراريتها في التأثير سلباً أو إيجاباً في

سلوك صناع القرار الخارجي. وفي حالة الأردن، فإن هذه التأثيرات يمكن إبرازها في المطلبين التاليين:

المطلب الأول: المتغيرات الطبيعية للموقع

المطلب الثاني: المتغيرات الاقتصادية للموقع

المطلب الأول:

المتغيرات الطبيعية للموقع

مما لاشك فيه أن هناك عدة عوامل تعتمد على بعضها البعض في أي موقع جغرافي، وقد تعدّ من هبات الطبيعة لذلك الموقع، وهذه العوامل منها المناخ، والغذاء والتربة .... الخ. فمثلاً المناخ يؤثر في نوع المحاصيل الزراعية التي تتواءم مع المناخ، وهي ضرورية لسد جوع الناس وهذه أول الحاجيات الأساسية للسكان، ونوعية الغذاء تعتمد على التربة التي تنبت عليها، وهكذا، وفي حالة الأردن وانعكاسات ذلك على السياسة الخارجية سنتناول واقع المتغيرات الطبيعية في الأردن من خلال الفقرتين التاليتين:

أولاً: الواقع الجغرافي الطبيعي.

ثانياً: الواقع الجغرافي المحدث.

أولاً: الواقع الجغرافي الطبيعي: إن المقصود بالواقع الجغرافي الطبيعي، هو طبيعة الموقع الجغرافي، التي تشمل الموقع الجغرافي، وفلكية الموقع، ومساحته، وتضاريسه، وسنتناولها وفق الفقرات التالية:

أ- **الموقع الجغرافي:** يقع الأردن في الجزء الجنوبي لبلاد الشام (سوريا الطبيعية)، حيث يشكل مع فلسطين وحدة جغرافية تامة من حيث: التضاريس والسكان، والتاريخ، مما يؤهله ليلعب دوراً تجارياً هاماً، نظراً لوقوعه في قلب آسيا العربية على الطريق الواصل بين الهند

ومصر، كما يعدّ معبراً للوصول إلى البحر الأبيض المتوسط للقادمين من الشرق كالعراق ودول شبه الجزيرة العربية على سبيل المثال.

وتحيط به سوريا من الشمال، والعراق والسعودية من الشرق والسعودية وخليج العقبة من الجنوب، وفلسطين المغتصبة غرباً، وإذا ما ألقينا نظرة على حدود الأردن نجد بأنه قطر حبيس الحدود، نظراً لقصر حدوده البحرية التي تنحصر بشاطئ العقبة على البحر الأحمر، والتي لا تزيد عن 25 كلم بعد التعديل، بعد أن كانت بطول 9 كلم فقط على شاطئ البحر، مما حرمه المشاركة الفعالة في المياه الدولية (بحيري،1973: 605).

ب- فلكية الموقع: تقع المملكة الأردنية الهاشمية بين خطي عرض 29 و32 شمالاً، وبين خطي طول 35 و 39 شرقاً، مما منحها ذلك طقساً دافئاً صيفاً ومعتدلاً رطباً شتاءً، وتتراوح معدلات درجات الحرارة السنوية بين 12-15 درجة مئوية (54-77 فهرنهايت)، وتصل في حدها الأعلى صيفا إلى الأربعينات (105-115 ف) في المناطق الصحراوية. ويتراوح معدل سقوط الأمطار حوالي 50 ملم (1.97 إنش) سنويا.

هذا ويجمع الأردن بين مناخ حوض البحر المتوسط والمناخ الصحراوي، حيث يسود مناخ حوض المتوسط في الأجزاء الشمالية والغربية، فيما يسود المناخ الصحراوي الغالبية العظمى من البلاد. وعلى العموم، فإن الأمطار تسقط في الصحراء حيث تصل إلى حوالي 800 ملم (31.5 إنش)، وفي المرتفعات الشمالية حيث تتساقط الثلوج على بعضها أحياناً ويمتاز الأردن بتنوع الخصائص الجغرافية من وادي حوض نهر الأردن في الغرب، إلى الصحراء في الشرق، مع وجود بعض المرتفعات والتلال الصغيرة بينهما. وتعدّ أخفض نقطة في هذا الموقع هي البحر الميت، -408 متر (-1338.6 قدم)، وأعلى نقطة هي جبل رم، 1734 متر

(5689 قدم) فوق سطح البحر(شحادة 1991، 33–34)، وللتباين التضاريسي الكبيـــر الـــذي يتمتع به الأردن، أثر واضح على تنوع أقاليمه المناخية وتعددها، وعلى سرعة الانتقال من نمط مناخي لآخر، وكأن المناطق الانتقالية الفاصلة بين الأقاليم معدومة تماماً، فالمسافر مـــن وادي الأردن إلى البادية يشهد ضمن مسافة لا تزيد عن 50 كم الأقاليم المناخية التاليـــة: (شـــحادة، 1991، 33 – 34)

1– المناخ المداري الجاف في وادي الأردن.

2– مناخ الاستبس الدافئ الذي يسود السفوح الغربية للمرتفعات الجبلية.

3– مناخ البحر المتوسط الدافئ الذي يسود معظم المرتفعات الجبلية.

4– مناخ البحر المتوسط البارد في قمم الجبال العالية في عجلون.

5– مناخ الاستبس الدافئ على السفوح الشرقية للمرتفعات الجبلية.

6– المناخ الصحراوي الجاف في البادية الشرقية.

جـــ– مساحة الموقع: تبلغ مساحة الأردن (89.297) ألف كيلو متر مربع، وهو بهذه المساحة يعدّ من الدول العربية الصغيرة في الحجم قياساً إلى حجم أغلب الدول المجاورة، كالعراق، وسوريا، والسعودية ومساحتها (صايغ ، 1982: 31)، ومن المعلوم أنه لكبر المساحة واتساع البلاد أهمية كبيرة في أوقات الحرب كما في أوقات السلم، وتظهر أهميتها أكثر وقت الحرب، وبما يسمى في العلم العسكري (مبدأ الدفاع في العمق)، وأما الدول الصغيرة في المساحة لا تلبث أن تنهار بسرعة فائقة أمام هجمات الأعداء، إذا كانت إمكانياتها محدودة

(السعودي، 1968 : 27–28)، وذلك لفقدانها ميزة المساحة الكبيرة التي تؤهلها لاستخدام المناورة وجر العدو إلى مناطق تم التعارف عليها في العلم العسكري (مناطق تقتيل)، وذلك لضمان الانتصار وتحقيق التفوق والحسم العسكري.

د- **تضاريس الموقع:** تتنوع تضاريس الموقع الجغرافي الأردني ويمكن أن نميز بين ثلاثة منها، وهي:

أ أ – **غور الأردن:**" يعدّ غور الأردن إقليماً مميزاً ممتداً لمسافة 370 كم من مصب نهر اليرموك شمالاً حتى خليج العقبة جنوباً، ويتفاوت في اتساعه من 5 كم شمال العقبة إلى 35 كم عند خط أريحا، ويتباين هذا المنخفض في مستوى قاعه بين منسوب (397) متراً عند أعمق نقطة لقاع البحر الميت ومنسوب(240+) متراً في منطقة وادي عربة"(البحيري ، 1991: 25)، وهي منطقة غنية بأنواع النباتات والمياه المعدنية المالحة والمياه العذبة، وترتفع به درجات الحرارة شتاءً مقارنة بالمناطق المجاورة، وهناك أقصى جنوبه مياه خليج العقبة، وقد تم إقامة العديد من السدود لأغراض الري، التي قد تطور مستقبلاً من أجل المنشآت والخدمات السياحية، التي قد تقام في هذه المناطق للعلاج والاستجمام، كسد وادي العرب وسد الملك طلال وسد وادي شعيب.

ب ب- **المرتفعات الشرقية:** ويتراوح ارتفاعها بين(1200–1500) متر فوق سطح البحر، وتشكل هذه المرتفعات مكان جذب للسياح والزوار في فصل الصيف، كما أنها تمتاز بتباين ارتفاعها، وتنوع مناظرها وأن جبالها تكسوها الغابات الحرجية، ومن أبرز المواقع السياحية في هذه المناطق، عجلون، دبين، إشتفينا وزي (شحادة، 1991: 22).

ج ج- الصحراء: وهي هضبة تشكل 81% من مساحة الأردن، وتتميز بتنوع أشكالها، مثل وادي رم الذي يمتاز بجمال الطبيعة وهدوئها، وهناك واحات الصحراء ذات المياه الجوفية كواحة الأزرق، وهي مياه قديمة عمرها 5 الآف سنة، ومتدفقة باستمرار، مما يجعل الحياة في هذه الواحة تزخر بكل أشكال التفاعلات البشرية.

إن الناظر في التضاريس الطبيعية للموقع الجغرافي الأردني، يجد أن القائمين على السياسة الخارجية الأردنية، قد وضعوا نصب أعينهم القيام بالتعاون مع وزارة السياحة تسويق الأردن خارجياً للاستفادة من هذه التضاريس المشار إليها وذلك من خلال حملات إعلامية خارجية تشجع السياح على زيارة طبيعة المواقع الجغرافية الأردنية لمشاهدة معالمها، فالأغوار الأردنية تمتاز بالدفء شتاءً، والبحر الميت يمتاز بمياهه ذات الطبيعة العلاجية، حيث أصبح أكثر جذباً للسياح من ذي قبل، بفعل ما أحدثه المواطن الأردني من منشآت فندقية، كما أن المرتفعات تمتاز هي الأخرى بجمال مناظرها أيام الربيع وبهوائها النقي، والصحراء الأردنية هي الأخرى تمتاز بليلها الصافي، إن الواقع الجغرافي الطبيعي الأردني والحالة هذه يلعب دوراً بارزاً في توجيه السلوك الخارجي الأردني، كما يعد محدداً من محددات السياسة الخارجية عند التخطيط والتنفيذ، خاصة أن المعطيات المناخية قاصرة عن توفير الأمن الغذائي لشعب الأردن وتحديداً المادة الضرورية للاستهلاك اليومي ألا وهي القمح.

ثانياً: الواقع الجغرافي المحدث: والمقصود بهذا الواقع هو الذي امتدت له يد الإنسان، وأحدثت به من التغييرات، فالطبيعة منحت الموقع الجغرافي الأردني مواقع ذات خصوصية، وقام الإنسان الأردني بتحسين تلك المواقع، نتيجة ما أحدثه من تغييرات وما أضافه من تعديلات

عليها، مما جعلها أكثر تأثيراً وفاعلية في حياة الإنسان الأردني، وهـذه المواقـع ومـا أحدثـه المواطن الأردني هي:

1. **الموقع البحري الأردني(العقبة):** إذا كانت الطبيعة قد منحت الأردن العقبة كميناء وحيد وقصير وضيق، فإن الإنسان الأردني عمل على إجراء عدة ترتيبات في الميناء، جعلته في طليعة موانئ المنطقة، حيث أصبحت العقبة مركزاً هاماً للتصدير والاستيراد على السواء، فالأردن دولة قارية يتميز موقعه البحري بما يلي:

أ- الإطلالة الصغيرة على البحر: إذ إن طول الجبهة المائية إلى المساحة 1-4500كـم (بحيرى، 1991، 20)، ومع ذلك فقد عمل الأردن على الاستفادة القصوى منه، وقد اتـضحت أهمية الأردن الاستراتيجية البحرية إبان الحرب العالمية الأولى حيث تجمعت القوات البريطانية في العقبة للانطلاق باتجاه فلسطين وسوريا أثناء الحرب(انطونيوس، 1962: 324)، وخـلال الحرب العالمية الثانية حيث أنشأت بريطانية رصيفاً بحرياً لإنزال المؤن والمعدات في العقبـة مكونة بذلك نواة لخليج العقبة الذي يعدّ المنفذ البحري الوحيد للأردن؛ لذلك عملـت الحكومـة الأردنية على توسيعه وتحديثه خاصة بعد أن تطورت عمليات التعدين، وصناعة الفوسفات وقد ازداد الاعتماد عليه بدلاً من الموانئ السورية واللبنانية (القيسي، 1986: 67-68)، وذلك بعد ضياع الواجهة الطبيعية لفلسطين، حيث كان شرق الأردن من قبل يستخدم موانئ يافا وحيفـا دون حواجز أو رسوم.وقد تطور خليج العقبة بسرعة خلال العقدين الماضيين ليؤدي دوره في تجارة الترانزيت للعراق وشمال السعودية، وهي في تزايد مستمر، وعندما تعطلت الملاحة بقناة السويس أصبحت العقبة همزة الوصل بين كل من العراق وسورية ولبنان وبين مصر وشـمال إفريقيا (بحيرى، 1991، 17).

ب– يعدّ ميناء العقبة محركاً للعلاقات الإقليمية والدولية، فهو بمثابة جسر يربط كّلاً مـــن السعودية بساحل طوله 150.4كم والأردن 8كم، وجمهورية مصر العربية 200كم (جـــرجس، 1979: 28)، واتجهت محاولات اليهود الأولى للوصول إلى البحر الأحمر نحو ميناء العقبـــة الأردني الذي كان الميناء الوحيد على رأس خليج العقبة، غير أن وقوف السلطات الأردنية في وجه المحاولات تلك ودعم إنجلترا للأردن أفشل تلك المحاولات، فاضطر الصهاينة إلى الاتجاه نحو قرية ساحلية مهجورة على بعد خمسة أميال من العقبة تدعى (أم الرشراش) واحتلوها في 10 آذار 1949 وأقاموا فيها ميناء إيلات ليكون إيذاناً بانفتاحهم على البحر الأحمر والمحـــيط الهندي بما يوفر ذلك لهم من ميزات سياسية واقتصادية وعسكرية (جـــرادات، 1986، 316)، وبعد احتلالهم لأم الرشراش وأعلنوها على أنها ميناؤهم على البحر الأحمر في سنة 1952 بعد أن تم تجهيزها بصورة أولية (الزبيدي، 1978، 33). يظل خليج العقبة على البحر الأحمر لـــه أهميته الاستراتيجية نتيجة لقربه من حقول النفط العربية، أو من مصادر المواد الخام الأوليـــة الإفريقية.ووجود مضائق تيران وشرم الشيخ قبالة سواحل خليج العقبة أعطته أهمية قـــصوى، لأن السيطرة على هذه الممرات تستتبع حتماً السيطرة على حركة المرور في خلـــيج العقبـــة، وبرزت تلك الأهمية من خلال الصراع العربي الإسرائيلي (جرادات، 1986: 26).

جـــ– زاد من أهمية خليج العقبة التعديلات التي جرت في عـــام 1965، حـــين أعطـــت السعودية في عهد الملك فيصل بن عبد العزيز 16 كم للجبهة المائية الأردنية على خليج العقبة، وعوضت الأردن عنها السعودية بأراضي أردنية داخلية في منطقة وادي السرحان، ما أدى إلى ازدهار الميناء وانتعاش حركة الملاحة، خاصة بعد قيام إيران بإغلاق مـــضيق هرمـــز أمـــام الملاحة في الخليج العربي خلال الحرب العراقية الإيرانية الممتـــدة بـــين الأعـــوام 1981 – 1988، فكان خليج العقبة هو الطريق البديل والآمن لدول الخليج العربي.

إذا كان ما سبق يعد ميزات إيجابية لميناء العقبة، فإن هنـــاك عــدة ســلبيات أهمهـــا (الهزايمة، 2004: 45):

أ- قصر حدوده البحرية بالنسبة إلى الحدود البرية : حيث يعدّ الأردن قطراً قطر حبيس الحدود كما ذكرنا سابقاً، نظراً لطول حدوده البرية وقصر حدوده المائية التي تنحــصر علـــى شاطئ العقبة مما حرمه من المشاركة الفاعلة في المياه الدولية.

ب- عدم امتلاك الأردن لمياه إقليمية: وهذا حرمه من أي علاقات دولية قد تتأتى بفعــل هذه المياه.

جـــ- بعد الميناء عن العاصمة عمان، إذ أنه يبعد قرابة 400 كلم، يشكل عبئاً إضـــافياً على تكلفة النقل من وإلى ميناء العقبة.

د- هبوط إنتاجية مصائد العقبة من الثروة السمكية، الذي يعود لأسباب عدة أهمها(أماني اسماعيل، 2010 : 27-30) :

أ أ – ضيق المياه الأردنية الإقليمية، وفقرها بالأملاح الغذائية مقارنة بالمناطق الأخرى، بالإضافة إلى خطر الصيد في مناطق المشاريع الاقتصادية، وهذا من شأنه زيادة ضيق المنطقة المتاحة لممارسة الصيد.

ب ب – طبيعة المياه الأردنية العميقة، التي يغلب عليها نمو الشعاب المرجانيـــة، ممـــا يجعل ممارسة طرق الصيد الحديثة كالجرف غير ممكن، ولذلك يلجأ الصيادون لاستخدام طرق صيد غير حديثة مثل السنانير والسخاوي والشباك الخيشومية.

جـــ جـــ- عزوف الأسماك عن التغذية في مواسم تكاثرها، وهذا من شأنه عدم نجـــاح محاولات الصيد بالسنانير، لأن الأسماك لا تقبل على أكل الطعم.

د د- ضعف إمكانيات الصيادين، لأنهم لا يتمكنون من توفير لوازم الصيد المختلفة التي تتلاءم ونوع الأسماك المتواجدة في كل موسم.

هـ هـ - منع استخدام طرق الصيد بالمتفجرات والكيماويات المخدرة، لما لها من آثار مدمرة.

2. **المواقع السياحية:** إن المواقع السياحية التي وهبتها الطبيعة للأردن، أجرى بها الإنسان الأردني عدة تحديثات، حتى غدت بفضل مثل تلك الترتيبات والإجراءات مواقع سياحية هامة، أدت إلى مدخلات عالية من العملة الصعبة، على هذا البلد الذي أصبح بفضل فعل أبناءه قوة بحد ذاته، وهذه المواقع مختلفة ومتعددة ويمكن بيانها بالتالي:

أ- **المواقع الأثرية:** إن المواقع الأثرية في الأردن كثيرة ومتعددة، ويمكن بيان تلك التي يقصدها السياح طلباً للمعرفة المخبأة بين طيات آثار هذه المواقع، أو تكون مقصداً لمن أرادوا التمتع بمشاهدة هذه المواقع التي أهمها:

أ أ - أم قيس: تقع أم قيس على بعد 20 كم شمال مدينة إربد، وهي أكبر مدن لواء بني كنانة في محافظة اربد، فوق مرتفع يعلو 364 مترا، عن سطح البحر، يحدها من الشمال ويفصلها عن هضبة الجولان نهر اليرموك، ومن الجنوب وادي العرب الممتد من إربد حتى الشونة الشمالية غربا، ومن الغرب بحيرة طبريا، إذ ينحدر سهل أم قيس تدريجيا إلى بداية نهر الأردن عند مخرجه من بحيرة طبريا. وتقع على تلة عريضة ترتفع 378 م فوق سطح البحر، ويعود تاريخها لزمن اليونان في القرن السابع قبل الميلاد تحت حكم بطليموس وكانت آنذاك تعرف بمدينة جدارا. (Kerner 1994 : 54-55)

واجتذبت مدينة أم قيس إبان فترة ازدهارها العديد من الكتاب والفنانين والفلاسفة والشعراء في عصر اليونانين مثل (Kerner, 1994: 56) : شاعر الهجاء مينيبوس، والشاعر الساخر ميلاغروس، والخطيب الفصيح ثيودوروس الذي عاش ما بين 14–37 بعد الميلاد.

ب ب– جرش: هي مدينة أردنية، وعاصمة محافظة جرش وأكبر مدنها. يقطنها قرابة 500.41 نسمة، من أصل 153 ألف نسمة يقطنون المحافظة.تبعد عن العاصمة عمّان حوالي 48 كم إلى الشمال. تقع جرش في الجزء الشمالي من المملكة الأردنية الهاشمية. وترتفع عن سطح البحر قرابة 600 م. يمكن الوصول إليها من عمّان عبر المدخل الجنوبي أو الشرقي، ومن عجلون من الغرب، ومن إربد من الشمال، ومن سوف من الشمال الغربي. وتقع جرش في واد أخضر تجري فيه المياه. وكانت آثارها وما تزال محجة الزائرين ومحط أنظار الرحالين، والسياح، والعلماء، وطلاب المعرفة، من جميع أنحاء العالم، مرت على المدينة عصور عديدة، منذ عصر اليونان فالرومان ثم عصر الفتوحات الإسلامية ومن ثم دخلت دفتر النسيان إلى أن تم إعادة اكتشافها في القرن التاسع عشر، حيث بدأت أفواج الشركس باستيطانها ثم العرب وغيرهم من القوميات كالأرمن.(الظاهر، 2005: 260)

ب– القلاع والمدرجات التاريخية: هناك عدة قلاع في الأردن، لها أهميتها التاريخية، مثل قلعة الكرك، عجلون، والشوبك، وعمان، وسنعطي فكرة عن أكثرها أهمية وهي:

أ.أ– قلعة الكرك: أو قلعة صلاح الدين، قلعة حصينة بناها الصليبيون في الكرك بالأردن أثناء الحروب الصليبية على بلاد الشام في القرن الثاني عشر للميلاد وذلك لتأمين احتلالهم للقدس ومحيطها ولتكون نقطة اتصال إستراتيجية متوسطة بين الأخيرة وقلعة الشوبك.حولت القلعة إلى متحف أثري منذ عام 1980. ويوجد بها متحف العصر الحجري الحديث والعصر

البرونزي والعصر الحديدي. وتضم مجموعة من قطع موآب الأثرية، والنبطية، والرومانية، والبيزنطية، والصليبية. وقد أعيد فتح المتحف أمام الجمهور في شهر شباط (Jones،1986 ، 304-305).

ب ب- قلعة عجلون (قلعة الربض):. تقع على رأس جبل في مدينة عجلون، كان الهدف من بنائها هو الحيلولة دون انتشار القوات الصليبية في منطقة عجلون، وإبقاء الطرق التجارية مع دمشق وشمال سوريا مفتوحة، ورصد تحركات الصليبيين من حصن كوكب الهواء في فلسطين، واستغلال مناجم الحديد في جبال عجلون التي تسمى مغارة وردة .وترتفع 1023 مترا عن سطح البحر، بناها الأمير عز الدين أسامة بن منقذ، أحد قادة صلاح الدين الأيوبي عام 580 هـ : 1184م، تشرف على عدة معابر رئيسية أهمها: وادي كفرنجة ووادي راجب ووادي الريان، ويعدّ موقعها استراتيجيا؛ لأنها تسيطر على طرق المواصلات بين سوريا وجنوب الأردن (الموسوي ، 1985 ، 222).

جـ جـ- المدرجات الرومانية: هناك عدة مدرجات في الأردن، في أم قيس، وجرش، وعمان، وهذه المدرجات لها قيمة أثرية كبيرة، يرتادها السياح، وكثيراً ما كانت موقع للمهرجانات، وأماكن تصوير مسلسلات، ولما كانت العاصمة عمان تحتضن واحداً منها فلا بد من إعطاء بعض الخصوصية لهذا المدرج، فهو مسرح روماني يقع في الجزء الشرقي من العاصمة الأردنية عمّان، بالتحديد على سفح جبل الجوفة أحد التلال المقابلة لقلعة عمان. تشير كتابة يونانية موجودة على إحدى منصات الأعمدة، إلى أن هذا المدرج قد بني إكراماً للإمبراطور مادريانوس، الذي زار عمان سنة 130م. وتقع إلى جانبه ساحة الفورم وتبلغ مساحتهما معا ما مجموعه 600.7 متر2، ويعود تاريخ بنائهما على الأرجح إلى القرن الثاني

الميلادي تحديدا بين عامي 138م و161م إبان عهد القيصر أنطونيوس بيوس (الموسوي، 1985: 22).

استعمل المدرج الروماني للعروض المسرحية والغنائية. بسبب جودة نظام الصوت فيه، يستعمل لغاية اليوم أحيانا للعروض الفنية. يتسع المسرح لــ 6000 متفرج، ويعد بذلك أكبر من المسرح الجنوبي في جرش، الذي يتسع لــ 4000 إلى 5000 متفرج، وهناك متحفان صغيران يقعان على جانبي المسرح، متحف الحياة الشعبية، ومتحف الأزياء الشعبية، الأول يحكي تطور حياة سكان الأردن، واستعمالهم للأدوات والأثاث على مدى القرن السابق، وخاصة حياة الريف والبدو، والمتحف الثاني يختص بالأزياء الأردنية والفلسطينية التقليدية، والحلي وأدوات التزيين التي تستعملها النساء (دائرة الآثار العامة، 2010: 15)

د د- البتراء: وتسمى سلع: وهي مدينة تاريخية تقع في جنوب البلاد تبعد 225 كم جنوب العاصمة عمّان إلى الغرب من الطريق الرئيسي الذي يصل بين العاصمة عمّان ومدينة العقبة. تعدّ البتراء من أهم المواقع الأثرية في الأردن وفي العالم، لعدم وجود مثيل لها حيث فازت مؤخراً بالمركز الثاني في المسابقة العالمية لعجائب الدنيا السبع، وهي عبارة عن مدينة كاملة منحوتة في الصخر الوردي اللون – ومن هنا جاء اسم بترا وتعني باللغة اليونانية الصخر- ويقابلها باللغة النبطية رقيمو، وتعرف أيضا باسم المدينة الوردية نسبة إلى لون الصخور التي شكلت بناءها، وهي مدينة أشبه ما تكون بالقلعة.(فخري، 1969: 28).

بناها الأنباط في العام 400 قبل الميلاد، وجعلوا منها عاصمة لهم (فخري، 1969: 29). وعلى مقربة من المدينة يوجد جبل هارون الذي يعتقد أنه يضم قبر النبي هارون عليه الصلاة والسلام، وهناك الينابيع السبعة التي ضرب موسى بعصاه الصخر فتفجرت.

هـ هـ- القصور الصحراوية: هناك عدد كبير من القصور في الصحراء الأردنية وهذه القصور تعود إلى سنوات خلت في التاريخ، ومنها:

أ. **قصر الخرانة:** يقع هذا القصر على عمان – الأزرق، حيث يبعد عن عمان جهة الشرق حوالي 55 كم، ويعدّ هذا القصر الأموي الذي بني سنة 92 هـ (710م)، أي في خلافة الوليد بن عبد الملك من المباني التي لا تزال محتفظة بكامل بنائها إلى حد ما، بغض النظر عن بعض الانهيار القليل في جزئها الشمالي الغربي جراء العوامل الطبيعية. وبني هذا القصر بمحاذاة وادي الخرانة وهو مربع الشكل يبلغ طوله 35 م، ويتكون من طابقين وبني على طراز البيوتات الشامية .(حداد، 2004: 87)

ب. **قصر عمره:** يقع هذا البناء الأموي الصغير بمحاذاة وادي البطم، حيث يبعد إلى الشرق من عمان بحوالي 85 كم، وهو من الأبنية الأموية الجميلة لاحتواء جدرانه الداخلية على الرسومات الجدارية من الفريسكو وعلى الأرضيات الفسيفسائية، ويضم هذا القصر أحد الحمامات التي بنيت في العهد الأموي، وينسب بعض الباحثين بناء هذا القصر إلى الوليد بن عبد الملك في الفترة الواقعة ما بين (86-96 هـ) (705-715 م)، إلا أن البعض الآخر ينسبه إلى الوليد بن يزيد (125-126 هـ) (743- 744 م) ، (حداد، 2004: 88).

ج. **قصر الطوبة** : يعدّ هذا القصر من القصور الأموية الخالدة في التاريخ التي حافظت على جزء كبير من بنائها، رغم تعرضه للكثير من عوامل التعرية، وأيدي العابثين التي حاولت النيل من هذا القصر، حيث يقع على إحدى الطرق التجارية، التي كانت تربط البلقاء مع شمال الجزيرة العربية. ولبعد هذا القصر ولموقعه النائي حيث يبعد حوالي 140كم جنوب شرق عمان، فإن زيارته ليست بالأمر السهل للزائر المحلي أو الأجنبي، بالرغم من أن الباحث عن روعة

بناء القصور الأموية يتحدى هذه الصعاب ليصل إليه، وبالنسبة لتاريخ هذا القصر، فيرجعه بعض الباحثين إلى عهد الخليفة الأموي الوليد بن يزيد (743–744) م.(حداد، 2004 : 88)

د. **قصر المشتى:** يجاور مطار الملكة علياء الدولي من الجهة الشمالية، سرقت الواجهة الأمامية للقصر، وهي واجهة جميلة جدا مزينة بالنقوش والزخارف، وهي موجودة الآن في متحف برلين، ويطالب سكان المنطقة باسترجاع الواجهة، وإعادتها للقصر ويطالب البعض بنسخة من الواجهة على الأقل.(حداد، 2004: 89)

و و– المواقع العلاجية: لقد حبت الطبيعة الأردن بعدة مواقع علاجية، قام الإنسان الأردني بإجراء عدة تحسينات وإجراءات عليها، حتى أصبحت مطلباً لكل المرضى المصابين بأمراض مستعصية، ومن هذه المواقع:

أ. ينابيع طبيعية منتشرة في ربوع الأردن:(وزارة السياحة، 2010: 18–25)

أ أ– حمامات ماعين: تقع حمامات ماعين على بعد 58 كيلومترا جنوبي عمان، وتنخفض هذه المنطقة 120 مترا عن سطح البحر، وتشتهر بمنتجعها وعياداتها الطبيعية التي تقدم العلاج للمصابين بالأمراض الجلدية، أمراض الدورة الدموية، وآلام العظام والمفاصل، الظهر والعضلات. وتقوم العيادات المتخصصة بتوفير التمارين الرياضية.

ب.ب– حمامات عفرا: تقع على بعد 26 كيلومترا من مدينة الطفيلة جنوب الأردن، وتتدفق فيها المياه من أكثر من 15 نبعا، وتمتاز مياه هذه الينابيع بحرارتها واحتوائها على المعادن، ويؤكد الخبراء أنها ذات خصائص متميزة في معالجة العقم، تصلب الشرايين، فقر الدم، والروماتيزم. وقد تم إنشاء مركز للخدمات السياحية في حمامات عفرا إلى جانب مطعم وعيادة طبية.

جــ.جــ- مياه البحر الميت: تتميز المنطقة بطقسها المشمس على مدار العام، إذ يبلــغ متوسط درجات الحرارة في منطقة البحر الميت 30.4 درجة مئوية، كما أن الأشعة الشمــسية في المنطقة من النوع غير الضار بصحة الإنسان. أما الهــواء فهــو نقــي وجــاف ومــشبع بالأوكسجين. ويشتهر البحر الميت بالطين الأسود الغني بالأملاح والمعــادن. وتتميــز مياهــه بارتفاع نسبة المعادن الطبيعية فيها، خاصة الكالسيوم، والمغنيسيوم، والبرومين، كما أن التركيبة الملحية والمعدنية لهذه المياه، تعدّ من أهم مصادر العلاج ويتوفر هناك مختصون خبــراء فــي العلاج الطبيعي.(شما، 2009 :24)

د.د- المياه الكبريتية: من أشهر أماكن تواجدها في الأردن الحمة الأردنية، تقع الحمــة على بعد 100 كيلومتر تقريبا إلى الشمال من عمان، وهي من أهم مواقع العلاج والسياحة في المنطقة، وقد أقيم فيها منتجع يقدم كافة الخدمات السياحية والعلاجية، ويضم مركزا علاجيا هاما لعلاج الأمراض الصدرية، والتهابات الجهاز التنفسي، وأمراض الجهاز العصبي، والأمــراض الجلدية، وأمراض المفاصل. وتتوفر كافة الخدمات العلاجية والسياحية فــي منتجــع وفنــدق الحمة.(شما، 2009: 25)

ب. مؤسسات علاجية أردنية: يمتلك الأردن شبكة طبيــة متقدمــة تابعــة للقطــاعين الحكومي والخاص. وتمتاز الخدمات الطبية في الأردن بحداثة المستشفيات والمراكز الطبيــة، ووجود عدد من أهم الاختصاصيين في العالم في معالجة الأمراض المختلفة. وفــي العاصــمة عمان تكثر المستشفيات المتخصصة في معالجة السرطان، أمراض القلب، أمــراض العيــون، العقم وطب الأسرة وغير ذلك من التخصصات الطبية. و تعدّ مدينة الحسين الطبية مــن أهــم المراكز الطبية في المنطقة والعالم، وتحتضن عددا من كبار الأطباء والجــراحين المرمــوقين على المستوى العالمي.

ج- **المواقع الدينية:** هناك عدة مواقع في الأردن ذات أبعاد دينية إسلامية ومسيحية يقصدها الزوار، قام الأردنيون بإجراء عدة ترتيبات فيها، ما جعلها قبلة لأولئك الذين لديهم بعداً دينياً ليتوجهوا إليها، ومن الأماكن الإسلامية: أضرحة الصحابة الكرام رضوان الله عليهم الذين وصلوا الأردن مجاهدين فمنهم من قضى نحبه شهيداً على أرض المعركة ومنهم من قضى شهيداً بمرض الطاعون ، ومنها المسيحية كالمغطس وجبل نبو، وهذه المواقع:

أ. المواقع الدينية الإسلامية وسنتناولها وفق ما يلي:

1- قبور الصحابة الشهداء: الذين قضوا في معركة مؤتة:

أ- جعفر بن أبي طالب: هو ابن عم الرسول صلى الله عليه وسلم بعثه على رأس المهاجرين إلى الحبشة، ولقد كان جعفر أشبه الناس خَلْقاً وخُلُقاً برسول الله صلى الله عليه وسلم، أحب الرسول صلى الله عليه وسلم، والرسول صلى الله عليه وسلم أحب جعفرا كل الحب، وظهر ذلك من مقدار حزن الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم عليه عندما علم باستشهاده، فقال:" على جعفر فلتبك البواكي " كذلك يتجلى هذا الحب في عطفه وحنوه على أبناء جعفر بعد استشهاده (الذنيبات والعدوي ، 2011، 3/5).

ب- زيد بن حارثة: كان من الأوائل الذين آمنوا بالدعوة الإسلامية، أحبه الرسول الكريم كل الحب حتى إنه كان يقال له " حب رسول الله " صلى الله عليه وسلم، وعنه قالت عائشة رضي الله عنها:" ما بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم زيد بن حارثة في سرية إلا أمره عليها ولو بقي بعده لاستخلفه ". وكان آخر الغزوات التي كان عليها أميرا غزوة مؤتة حيث استشهد رضي الله عنه (الذنيبات والعدوي ، 2011، 3/5).

جــ- عبد الله بن رواحة الصحابي الجليل الذي كانت له مواقف عظيمة في الإسلام فقد شارك في جميع الغزوات والسرايا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم ليكون الثالث إذا ما قتل أخواه جعفر وزيد رضي الله عنهما.

2- قبور صحابة في حكم الشهداء، وهم الذين قضوا بمرض الطاعون، حيث تمّ إقامة وتدشين المساجد والمزارات على قبورهم وهم:

أ – معاذ بن جبل وولده سليمان: يقع قرب الشونه الشمالية، ويبعد عن العاصمة عمان (95) كم، وأقيم فيه بناء حديث تعلوه خمس قباب وفي داخله يرقد الصحابي الجليل معاذ بن جبل وولده عبد الرحمن وزوجته، وتبلغ مساحة أرض المشروع (42.860) دونماً، وأما تكلفة المشروع فقد بلغت 200 الف دينار (خالد، 1994: 27).

ب – شرحبيل بن حسنة: يقع على بعد (23) كم من مقام أبي عبيدة، عبيد عن العاصمة عمان (80) كم، تبلغ مساحة أرض المشروع (453.28) دونم، تبلغ مساحات المشروع الإجمالية 491م وتقدر كلفته بحوالي (250) ألف دينار، (خالد، 1994: 35).

جــ – عامر أبن أبي وقاص: يقع في قرية وقاص على بعد(15) كم من مقام الصحابي شرحبيل بن حسنة، ويبعد عن العاصمة عمان (83) كم، وتبلغ المساحة الاجمالية للمشروع 508م2، وبكلفة تقدر بحوالي (250) الف دينار،(الذنيبات والعدوي ، 2011، 3/5).

د- أبو عبيدة عامر بن الجراح أمين الأمة، هكذا دعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقال فيه عمر عند وفاته: لو أن أبا عبيدة عامر بن الجراح على قيد الحياة لوليته عليكم، ويقع

المشروع الذي أقيم على قبره، على مسافة 65 كم من مدينة عمان في منطقة الأغوار الوسطى، وقد بلغت مساحات مباني المشروع حوالي (6500م2)، (خالد، 1994: 42).

ب – المواقع الدينية المسيحية: وهذه تتمثل في (جبل نيبو)الذي يقع بالقرب من مدينة مأدبا الأردنية، وهو الذي وقف عليه موسى عليه السلام وفق اعتقاد المسيحيين، ونظر إلى فلسطين الكنعانية، والفلسطينيون هم أحد فروع الكنعانيين، وهناك المغطس، الذي يعتقد المسيحيون أنه مكان تعميد المسيح، وقد أطلق عليه هذا المصطلح لأنه يتفق وواقع التعميد أي غمر الجسم بالماء، وهذا الموقع يقع في وادي الخرار في مجرى نهر الأردن، وقد إكتسب هذا الموقع أهمية سياحية دينية كبيرة عند المسيحيين، وهذا بفضل الساعد الأردني الذي إكتشف هذا الموقع وقام بصيانته، وهذا يعبر عن روح التسامح التي يتحلى بها الشعب الأردني (وهيب، 2011: 8–20).

د– مواقع السياحة الطبيعية: وهذه المواقع تتنوع بين مواقع اصطياف ومواقع هوايات رياضية، منها:

1. مواقع الأصطياف: لقد حبا الله الأردن بعدد من المواقع ذات البيئة الطبيعية الخلابة، التي أضاف إليها الإنسان الأردني العديد من التحسينات، وجذب إليها العديد من الإستثمارات لتصبح مقصداً للمصطافين من كافة الدول خاصة الدول العربية المجاورة، منها مناطق عجلون، غابات زي، دبين والمحميات الطبيعية مثل: محمية ضانا في الطفيلة، محمية الشومري في الأزرق، ومحمية الموجب الطبيعية في وادي الموجب جنوب الأردن.(خليفة، 2011: 15)
2. مواقع الهوايات الرياضية: يوجد في الأردن العديد من المواقع التي توفر فرصة السياحة الرياضية، التي تأتي على شكل المشاركة في بعض الدورات والبطولات، أو من أجل

الاستمتاع بالأنشطة الرياضية المختلفة والاستمتاع بمشاهدتها. وعن الاستمتاع بالأنشطة الرياضية المختلفة فنجدها متمثلة في: ممارسة رياضة الغوص، التزلج على الماء والصيد، بالإضافة إلى الملاعب والصالات وحمامات السباحة، ومن تلك المواقع نجد العقبة في الأردن التي توفر فرصة ممارسة الرياضات المائية تلك، بالإضافة إلى منطقة رم التي تقام فيها عدة فعاليات منها رياضة المناطيد، التسلق، السفاري عبر الصحراء وسباقات التحمل للخيول حتى أصبحت هذه المنطقة موقعا معتمداً لإقامة مثل هذه السباقات (خليفة، 2011: 18).

وهكذا فإن الناظر في المتغيرات المحدثة التي أحدثها الإنسان الأردنـــي، فقــد حملــت الكثير من الترتيبات والإجراءات الخاصة، التي أدت في نهاية الأمر إلى التـــأثير فـــي ســـلوك صانع القرار الأردني، حيث جعل من موقع الأردن قوة كبيرة، بعــد أن كانـــت تعـــاني مـــن الضعف، أضف إلى أن معاملة الإنسان الأردني لكل أولئك الذين يتوافدون على بلـــده، جعلــت الأردن في مقدمة الدول التي استطاعت تسويق موقعها الجغرافي دولياً، وإلـــى إثـــراء الـــدخل الوطني الأردني من جراء وفود السياح التي ترتاد الأردن على طول أيام السنة، وهو ما حفـــز الأردنيين للمزيد من العمل لتحسين هذا الموقع.

المطلب الثاني:

المتغيرات الاقتصادية للموقع

إن للمتغيرات الاقتصادية أثر كبير في قرارات صانع القرار وسلوكه، حيث تعتمد نوعية القرارات وأهميتها على الموارد الاقتصادية التي تملكها الدولة ودرجة تطورها الاقتصادي، والمقصود بالموارد الاقتصادية بعبارة عامة: هي ما تدرها أرض الدولة من زراعة ، وما على أرض الدولة من مواد، وما تختزنه المواقع من موارد طاقة، ومهما يكن من حال، فإن توافر الموارد الأولية الطبيعية بكميات كافية، يعد أمراً كافياً في بناء اقتصاد قوي، والأهم من ذلك أن يتم التوظيف الإيجابي لها في السلوك السياسي الخارجي، وذلك لأن الموارد تبقى معطلة وعاجزة عن أداء دورها، ما لم يصاحب ذلك استثمارات لها من خلال تخطيط اقتصادي شامل، ومبرمج على أساس كمية هذه الموارد، ومدى الاستفادة من عائداتها في تطوير سائر القطاعات الاقتصادية الأخرى، ولإتمام هذه العملية وضمان نجاحها، لا بد من إتباع أحدث أساليب التطور العلمي والتقدم التكنولوجي.

إن ما سبق يقودنا إلى: أنه لا يصح تعميم القول بأن جميع الدول الفقيرة في مواردها الأولية هي دول متأخرة صناعياً، وأن جميع الدول الغنية في مواردها الأولية هي دول متطورة، أو على مستوى واحد من التطور الصناعي، فمثلاً اليابان فقيرة في مواردها الأولية الضرورية، أكثر من الصين الشعبية تطوراً التي تضيق ذرعاً بهذه الموارد، وتأسيساً على ما سبق، فالأردن والحالة هذه يقع بين الدول الغنية في مواردها والفقيرة في نفس الموارد، وهذا سيتم بحثه في الفقرتين التاليتين:

أولاً: المعطيات الاقتصادية المناخية.

ثانياً: معطيات المصادر الطبيعية.

أولاً: المعطيات الاقتصادية المناخية: سنقصر الحديث عن المعطيات المناخية وأثرها على الزراعة وذلك لعدة أسباب منها (وزارة الزراعة، 2010: 13–18):

– أن المناخ هو المانح لأهم أسباب الغذاء وهو الحاجة الأساسية التي تعد في مقدمة حاجات الإنسان للبقاء والديمومة على وجه الأرض، قال تعالى:(الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف) " (سورة قريش ، الآية 4).

– إن الإنسان شديد الحساسية بكل ما يحيط بمتطلباته الأساسية الغذائية، وأكثر ما يشد الانتباه، عندما يقترب صانع القرار من الزيادة في سعر سلعة من السلع التي لها علاقة بقوت الإنسان.

– إن الدول الغنية بمصادر الغذاء تستطيع من خلاله، الحصول على مستلزماتها الأخرى من الخارج، وذلك بالاستيراد مقابل التصدير لهذه السلع الغذائية.

وبناء على ما تقدم ولما كان الحديث عن الزراعة، فإن الموقع الجغرافي الأردني يفرض واقعاً صعباً على صانع القرار السياسي من ناحية الزراعة في الأردن، حيث عزا التقرير الذي أصدرته وزارة الزراعة في عام 2009م، أن من أسباب قصور الإنتاج الزراعي في المملكة، المناخ الذي يسود الأردن، حيث أن هذا المناخ يحمل من السلبيات الكثير ومنها:

– أن كميات الأمطار التي تتساقط كل عام لا تكفي إلى إنتاج محصول يؤدي في النهاية إلى الاكتفاء الذاتي.

– أن كميات الأمطار تتفاوت من عام إلى عام آخر، وربما يتأخر الموسم المطري كثيراً، مما لا يؤدي للوفاء بمتطلبات إنبات المزروعات.

هذا بالإضافة إلى أسباب أخرى تعود إلى صغر قاعدة الموارد الزراعية وتآكلها، وانخفاض نسبة الأراضي الصالحة للزراعة مقارنة بالمساحة الكلية للدولة، فضلاً عن ندرة المياه وسوء استغلالها وهدرها، وتدني الإنتاجية الزراعية وفشل السياسيات الزراعية إجمالاً، وبين التقرير الذي حمل عنوان "الإطار العام لإستراتيجية الأمن الغذائي في الأردن"، وأعدته وزارة الزراعة بالتعاون مع وزارتي المياه ووزارة الصناعة والتجارة، أن مساحة الأراضي الزراعية لا تتعدى نسبتها 9.7% من المساحة الكلية للأردن (وزارة الزراعة، 2010: 8).

إلا أن المشكلة الأكبر تكمن، في تدني نسبة ما هو مزروع فعلاً من هـذه المـساحة، إذ تصل نسبة الأراضي المزروعة فعلاً حوالي 31% فقط، من الأراضي القابلة للزراعة بما يشكل 3% من إجمالي مساحة الأردن، "وهذا يجعل نصيب الفرد الواحد من الأراضي الزراعية 0.06 هكتار(الصرايرة، 2009: 1/29).

وفيما يخص ندرة المياه، يعتبر الأردن من أقل دول العالم وفرة للمياه، حيث أن معـدل حصة الفرد حاليا من الموارد المائية لا تتجاوز 170 مترا مكعبا مقابل 7000 متر مكعب للفرد في العالم كمتوسط سنوي (الصرايرة، 2009: 1/29)، كما أن قلة الأمطار شكّلت عاملاً رئيسياً يحد من تطور الزراعة البعلية، مما حدا بالأسر الزراعية للبحث عن فرص عمل ومصادر دخل خارج القطاع الزراعي.

وبالحديث عن الزراعة البعلية، نجد أن تدني العائد الاقتصادي من الزراعـات البعليـة بسبب انخفاض الإنتاجية "لا يشجع المزارعين على الاستثمار في تطويرها، فضلا عن أن معظم المزارعين في مناطق الزراعة البعلية هم مزارعون تقليديون "ومن الصعب إقنـاعهم بتغييـر مفاهيمهم وقناعاتهم" المتعلقة بأساليب الإنتاج الزراعي، في حين تواجه الزراعة المروية مشاكل

أهمها: محدودية موارد المياه، وتراجع كميات المتاح منها للري من المياه السطحية والجوفية ومياه الينابيع، في ضوء الحاجة المتزايدة للمياه للاستعمالات المنزلية والصناعية، كونهما "قطاعين يتممان بعضهما البعض بالأولوية عند تخصيص المياه، إضافة إلى تدني كفاءة نقل وتوزيع واستعمال مياه الري على مستوى المزرعة (الهزايمة، 2005: 39).

كما تعاني الزراعة المروية من ازدياد ملوحة مياه الري في الأراضي المرتفعة، بسبب الضخ الجائر للمياه الجوفية، وهو ما يشكل خطر استنزاف أحواض المياه الجوفية، إذا ما استمر الضخ "الجائر" منها، إلى جانب تدهور نوعية مياه الري، خصوصا في الغور الأوسط الناتج عن ازدياد نسبة المياه العادمة المعالجة العالية الملوحة (الصرايرة، 2009: 1/22).

ومن هنا يظهر لدينا حجم الأزمة التي يعاني منها القطاع الزراعي في الأردن وتعدّ من المعيقات الأساسية في تحقيق الأمن الغذائي الأردني، حيث يُظهر لنا الجدول التالي كميات المحاصيل المنتجة في الأردن ونسبة الاكتفاء الذاتي منها:

جدول رقم (1)

معدل كمية الإنتاج وكمية وقيمة صافي الواردات (الميزان) وكمية المتاح للاستهلاك ونسبة الإنتاج الى المتاح للاستهلاك بالمائة (نسبة الاكتفاء الذاتي) للأعوام (2002-2006)

البيان	معدل السنوات الخمس 2002-2006				
	كمية الإنتاج	صافي الواردات		كمية المتاح للاستهلاك	نسبة الإكتفاء الذاتي %
		كمية	قيمة		
مجموعة الحبوب	89	1849	325	1934	5
القمح والدقيق	39	539	96	577	7
الذرة الشامية	14	463	69	479	3
الأرز	0	126	55	126	0
الشعير	33	629	86	662	5
البطاطس	140	16	3	156	90
جملة البقوليات	5	40	20	45	12
جملة الخضر	1275	423-	161-	853	150
جملة الفاكهة	497	52	39	549	91
السكر (مكرر)	0	211	70	211	0
جملة الزيوت والشحوم	54	169	81	222	24
جملة اللحوم	136	42	67	178	77
لحوم حمراء	13	34	59	46	28
لحوم بيضاء	123	8	8	131	94
الأسماك	1	18	32	19	6
البيض	41	1-	2-	40	104
الألبان ومنتجاتها	237	237	69	474	50
مجموع القيمة			545		

المصدر (القاسم، 2010: 207)

ثانياً : معطيات المصادر الطبيعية: على الرغم من اعتماد اقتصاد المملكة بشكل رئيسي على قطاع الخدمات، التجارة، السياحة، الزراعة وعلى بعض الصناعات الاستخراجية كالأسمدة

والأدوية فالأردن ليس فقيرا بالمصادر الطبيعية. هذا بالإضافة إلى توفر العديد من المصادر الطبيعية التي يمكن استغلالها وأهمها (وزارة الطاقة، 2009: 1-25):

1.الفوسفات: تقدر سلطة المصادر الطبيعية الأردنية أن تشكيلات الفوسفات تغطي حوالي 60 في المئة من إجمالي مساحة الأردن، لا سيما في حزام واسع على بعد 300 كيلومتر يمتد من الشمال إلى الجنوب وتعتبر غالبية تلك الاحتياطيات قابلة للاستثمارات اقتصاديا. يقدر مجموع خام الفوسفات في الأردن ضمن المناجم التي تحت التشغيل بما يصل إلى 1459 مليون طن حتى 31 كانون الثاني 2008. وأن الشركة الوحيدة المرخص لها في الأردن لاستكشاف الفوسفات هي شركة مناجم الفوسفات الأردنية. إن عملية الاستكشاف تنطوي على حفر آبار بعمق حوالي 40 مترا ضمن مسافات محددة تليها عملية التحليل النوعي والكمي للعينات الخامة، وثم يتم تصنيفها من أجل تحديد الجدوى الاقتصادية من الاحتياطيات. في الوقت الراهن تغطي شركة مناجم الفوسفات الأردنية مساحة إجمالية تبلغ 52 كيلومترا مربعا في مناجم في الإحساء والأبيض، و 258 كيلومتر مربع في الشيدية، وذلك لأغراض الاستكشاف والاستخراج (شبيكات، 2008: 7).

2. اليورانيوم: يبلغ الاحتياطي المقدر أوليا في الأردن حوالي 65 ألف طن، وحسب هيئة الطاقة الذرية الأردنية من المتوقع أن يبلغ حجم الإنتاج لليورانيوم في موقع مناجم الوسط بسواقة حوالي 2000 طن سنويا، وبقيمة تبلغ حوالي 1.250 مليار دولار سنويا، وذلك في ثمانية مواقع استكشاف للخام تم تحديدها حتى الآن. يذكر أن الأردن اكتشف كميات هائلة من اليورانيوم، وضعته في المرتبة الحادية عشرة عالميا بين دول العالم، وبهذا تثير احتياطاته من اليورانيوم اهتمام العديد من البلدان، ويسعى الأردن إلى إنشاء أول مفاعل نووي سلمي لهذا الغرض بحلول عام 2015، حيث تستورد المملكة 95% من احتياجاتها من الطاقة، ورجحت

هيئة الطاقة الذرية الأردنية توقيع اتفاقية ثنائية مع شركة (ريوتنتو)الأسترالية إحدى الشركات العالمية في قطاع التعدين(طوقان، 2010: 18)، والتي أبدت إهتماما كبيرا لمشروع التعدين في مناطق جنوب المملكة، ووقعت الحكومة الأردنية مذكرة تفاهم أولية بهذا الخصوص حيث ستضمن الاتفاقية الجديدة، تأسيس شركة جديدة لتعدين اليورانيوم تكون مشتركة بين ريوتنتو والشركة الأردنية لمصادر الطاقة، على غرار الاتفاقية الموقعة حاليا مع أريفا الفرنسية، فيما أبدت شركة صينية عاملة في قطاع التعدين اهتماما للدخول بمشاريع تعدين أيضا في مناطق الجنوب، ويشار إلى أن مشروع تعدين اليورانيوم في منطقة سواقة قد أنجز أعمال الحفر لحوالي 29 خندقا، كل منها بطول يتراوح من 100–250 متر، كما يشمل حفر 250 خندقا تم التقاط 6 آلاف عينة من الخام، أرسل منها 3 آلاف عينة لمختبرات هيئة الطاقة الذرية الأردنية، حيث تم إنجاز وفحص 1500 عينة، منها لقياس تراكيز 20 عنصرا فيها، ووفق معلومات الهيئة بهذا الخصوص فقد ظهرت نتتائج إيجابية ومبشرة لمعظم هذه العينات، والتي تدل بدورها أن النتائج إيجابية لمشروع استكشاف اليورانيوم في المنطقة. (الهيئة الوطنية للطاقة الذرية، 2010: 15).

3. السيليكا: السيلكا في الأردن كمياتها ضخمة وسهلة التعدين بالطرق السطحية، وقريبة من الطرق وميناء العقبة حيث يوجد الرمل الزجاجي في مناطق رأس النقب، وقاع الديسي والبترا وعين البيضاء، ويصل سمك رمل الديسي إلى 300 متر، في حين يصل سمك الخام في وادي السيق ومنطقة الجيشية في العقبة إلى 200 متر. تتميز خامات رمال السيلكا الأردنية، التي تقدر بحوالي 13 بليون طن، بمواصفات ممتازة، كونها رمالا بيضاء قليلة الشوائب ومتكشفة، وذلك حسب ما ذكرته سلطة المصادر الطبيعية في الأردن. تتميز خامات السيلكا الأردنية وفق الدراسات التي أعدتها سلطة المصادر الطبيعية بمواصفات عالمية، لتستخدم في صناعة الزجاج، زجاج الكريستال، الألياف الزجاجية، زجاج البصريات وقوالب السباكة، حيث إن الرمل

الزجاجي العالي الجودة، المنتج من موقعي رأس النقب والسيق، أمكن مقارنته مع درجة (أ) في المواصفات البريطانية لرمال الزجاج المستخدم لإنتاج زجاج البصريات. كما يستخدم خام رمال السيلكا الأردني كعامل مخفض لدرجة الإذابة للإكاسيد القاعدية وفي عمليات الإذابة، وكمادة صقل وفي صناعة الخزف والطوب، ويستخدم أيضا في فلاتر تنقية المياه، ويدخل في صناعة البلاستيك والمطاط والدهانات والورق، وفي الصناعات الكيماوية المختلفة(العرب اليوم، 2010: 1/2)، وأشارت سلطة المصادر الطبيعية إلى أن الدراسات التي أجريت على رمال السيلكا في الأردن، أظهرت أنه يمكن الحصول على منتج رمال السيلكا عالية النقاوة ورمل زجاجي بحجم حبيبي بين (500−125) ميكرون وبجودة عالية، باستخدام الكاشط المفكك وفصل المعادن الثقيلة باستخدام الفاصل الحلزوني والتنخيل. وبحسب سلطة المصادر الطبيعية، فإن فرص الاستثمار في هذا الخام الذي يتركز في مناطق الجنوب متاحة أمام المستثمرين، والشركات المتخصصة في معالجة هذه الخامات المنافسة بقيم مضافة؛ لتدخل في استخدامات مختلفة ولدواعي التصدير إقليمياً وعالميا، مشيرا إلى الإمكانات الجيدة التي يوفرها الخام للاستثمار في إنتاج الزجاج، وبخاصة في ظل عدم وجود مصنع للزجاج في المملكة. يوجد عدد من المرامل تعمل في المملكة في منطقة رأس النقب لاستخدامات مواد البناء، وشركتان محليتان تعملان على إنتاج كميات بسيطة من الرمل المغسول والمطحون، ويوجد هناك فرص استثمارية للمستثمرين وشركات لعمل صناعات متعددة وحقيقية (المحاميد ، 2002: 55) .

4. الصخر الزيتي: هو صخر رسوبي من حبيبات ناعمة بنية داكنة إلى السواد لامتصاصه المواد البترولية، حيث يحتوي على كمية كبيرة من المواد العضوية الصلبة(كيروجين)، والذي ينتج عنه سائل أو غاز هيدروكربوني بفضل التسخين والتقطير .إن الكيروجين أو(منتج الزيت) باللاتيني والموجود في الزيت الصخري، يمكن تحويله إلى زيت بعمليات تجارية من خلال

تسخين الصخر إلى درجة تصل إلى 500 مئوية بغياب الهواء، وبعدها يتحول الكيروجين إلى زيت .ويعتبر إنتاج ما يزيد عن 40 لتر لكل طن زيتي مجديا من الناحية الاقتصادية، ويتوقع أن يصل الإنتاج في الأردن حسب الدراسات المعدة إلى 150– 180 لتر لكل طن متري من الصخر الزيتي، ويوجد الصخر الزيتي بكميات كبيرة في المملكة وبنوعية جيدة، حيث تقدر احتياطيات الخامات القريبة من السطح بحوالي 40 مليار طن، تحتوي على ما يزيد على 4 مليارات طن من البترول موزعة على 24 موقع في المملكة، ويعدّ الصخر الزيتي في الأردن من النوعية العالية الجودة، ويمكن من الناحية الفنية استغلاله سواء بالحرق المباشر لتوليد الكهرباء، أو بالتقطير لإنتاج البترول والكهرباء ومنتجات ثانوية أخرى مثل الكبريت، الألمنيوم، سلفات الامونيوم، الفوسفات واليورانيوم.(شبيكات، 2008 : 5).

إن معطيات المصادر الطبيعية في الأردن، تعد عاملاً إيجابياً إذا ما أُحسن استخدامها، حيث أنها متوفرة بكميات كثيرة على أرض الأردن، وينتظر أن تدر هذه المصادر مدخلات لا بأس بها، مما يعطي صانع القرار هامشاً واسعاً من المناورات، وذلك بسبب ما توفره هذه المصادر من مدخلات تثري الدخل الوطني الأردني، وهذا ما يجعل من الاقتصاد الأردني القوي أداة من أدوات السياسة الخارجية الأردنية، كما أن تدني الدخل الوطني يؤدي إلى زيادة الأعباء التي تحد من حرية صانع القرار، وإن إنتاج هذه المعطيات – المصادر الطبيعية– وضعت على صانع القرار أعباء جديدة تتطلب منه تسويق هذه المصادر في الخارج، والعمل على جذب مستثمرين جدد لاستثمار هذه المصادر.

المبحث الثاني:

معطيات الجغرافيا البشرية (الديمغرافيا)

يعدّ السكان من بين المتغيرات الجغرافية البشرية المؤثرة في حركة السياسة الخارجية لأغلب الدول، إن هذا التأثير ينجم عن العلاقة القائمة ما بين هذا المتغير والمتغيرات الأخرى، كالاقتصادية والسياسية وغيرها، لكن بطبيعة الحال فإن هذا التأثير يتأثر هو الآخر بعدة نواحي منها: الكم والنوع، فالدول التي تمتلك الإمكانيات الكافية من حيث الكم والنوع السكاني، تعتبر في أغلب الأحيان أكثر قدرة على اعتماد أنماط في حركة السياسة الخارجية، أكثر فعالية من غيرها، هذا الرأي يعود لعدة اعتبارات كثيرة منها: اعتبار السكان عنصر من عناصر القوة القومية للدولة، ومن العناصر الأساسية التي تساعد على بقاء الدولة، حيث يستخدم السكان في الجوانب العسكرية والتنموية (نعمه، 1972: 73– 76).

لذا فإننا نرى أن التأثير الفعلي للمتغير السكاني على حركة السياسة الخارجية للدول، تعتمد على الكم الكبير، والنوعية ذات الصفات الإيجابية في آن واحد، وفي الوقت نفسه، فإن التفاعل والترابط ما بين الكم والنوع السكاني يشكل حالة إيجابية أو سلبية أمام صانع القرار السياسي الخارجي للدول.

إن ما سبق قوله ينطبق على كل الدول ومن بينها الأردن ، لذا فإننا سنحاول بيان ذلك من خلال دراستنا للمتغير السكاني الأردني وأثره على السياسة الخارجية ، وذلك في المطلبين التاليين:

المطلب الأول: الخصائص البنيوية للسكان.

المطلب الثاني: الشرائح الاجتماعية للسكان.

المطلب الأول :

الخصائص البنيوية للسكان

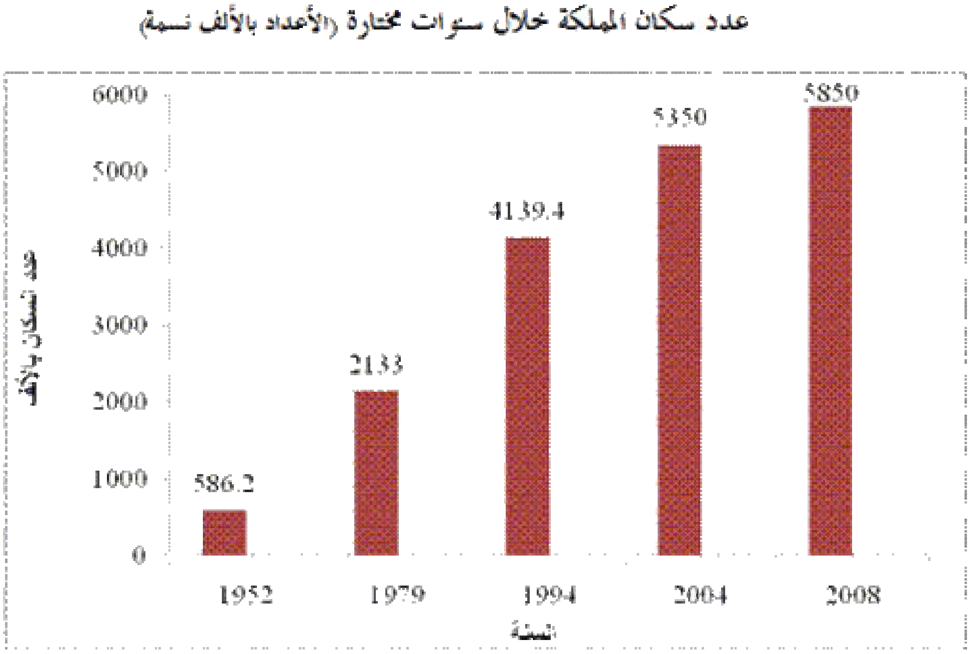
إن الشعوب تختلف فيما بينها حيث يمتاز شعب كل دولة عن شعب الأخرى، بخصائص ينفرد بها عن غيره، فإذا ألقينا نظرة متفحصة على التركيبة السكانية للمجتمع الأردني من حيث الخصائص البنيوية، وخاصة من ناحية الكم والكيف وما يتعلق بهما في هذا الخصوص، نجده يتصف بصفات مختلفة ، وفي هذا التوجه سنتناول هذه الخصائص من زاوية تأثيرها على القرارات السياسية التي يتخذها صناع القرار في الدولة وذلك في فقرتين رئيسيتين هما:

- **أولاً: الكم والتركيب السكاني.**
- **ثانياً: قوة العمل والتوزيع السكاني.**

أولاً: الكم والتركيب السكاني: إن الكم والتركيب السكاني يتعلق بالتعداد السكاني ومعدلات النمو، والتركيب العمري والتعليمي للسكان ، وسنفرد لكل منها فقرة تعالج هذه الموضوعات على النحو التالي:

أ- الكم والنمو السكاني في الأردن: تزودنا إحصاءات التقديرات والتعداد السكاني بوصف شبه كامل للسكان في الأردن فخلال الفترة الواقعة بين عام (1952 - 2004) وهو العام الذي أجري فيه آخر تعداد للسكان والمساكن في الأردن تضاعف عدد السكان أكثر من مرة، حيث ازداد عدد السكان من نصف مليون عام 1952 إلى 5.35 مليون عام 2004م (الإحصاءات العامة، 2005: 18) وهذا يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (1)



كما يتضح من الشكل المبين أعلاه، أن عدد السكان في الأردن قد تضاعف عشر مرات عام 2008 عنه في عام 1952، وكانت هناك عدة قفزات، أو طفرات سكانية حدثت أولاها في الفترة الواقعة ما بين 1952و 1979 حيث تضاعف عدد السكان إلى أربعة أضعاف خلال هذه الفترة و يرجع ذلك إلى نزوح الأردنيين من أصل فلسطيني إلى شرق الأردن إثر حرب حزيران 1967.

ب- التركيب العمري للسكان: ويوضح تحليل التركيب العمري لسكان الأردن لعام 2004م، إلى أن (37.1%) من السكان دون ال15 سنة، و(59.1%) هم مابين (15 - 64) سنة، وهم السكان النشيطون اقتصادياً ويمكن تعبئتهم عسكرياً، فالمجتمع الأردني يعتبر من المجتمعات الشبابية، لأن نسبة كبار السن إلى صغار السن تساوي (5،6%) وهذا ما يفسر باعتقادنا استجابة الأردن لتقديم العمالة - بغض النظر عن تصنيفها ماهرة أو غير ماهرة -

لدول الخليج الغنية اقتصادياً، كما وتشكل الإناث ما نسبته (17،49%) حيث بدأت في الآونة الأخيرة الدخول لسوق العمالة وبشكل محدود نتيجة التحلل التدريجي من القيود والأعراف الاجتماعية والتقدم العلمي في صفوف الإناث (الهزايمة، 2004: 53).

جـ- التركيب التعليمي للسكان: وأما التركيب التعليمي فقد بدأ اهتمام الأردن بالموارد البشرية على اعتبارها من مستلزمات التنمية، وهذا يتضح من خلال النظرة السريعة للتعليم الأردني، وما حققه على هذا المستوى حتى عام 2010 حيث زادت أعداد المسجلين بالمدارس الابتدائية، والإعدادية، والثانوية، والجامعية، وانخفضت نسبة الأميين الى 6.8% عام 2010م وبواقع 3.7% للذكور و 10.1% للإناث وزيادة عدد الجامعات الأردنية الخاصة منها والعامة، وزيادة عدد المسجلين فيها (الكركي، 2010 : 9/13).

ثانياً: قوة العمل والتوزيع السكاني: تتعلق قوة العمل بالنسبة للسكان بتلك الفئة القادرة على الإنتاج من سكان الأردن، لأن قوة العمل تعتبر في الحالة هذه مؤشِّر قوةٍ أو ضعفٍ لقوة الدولة، وتمنح أو تحرم صانع القرار من أي بدائل أخرى متاحة، وأما التوزيع السكاني فهو الأخر يدعم صانع القرار أو يحرمه من البدائل، وقد يكون التوزيع السكاني غير المتكافئ على أرض الدولة يضيف أعباءً على عاتق صانع القرار، تدفعه لاتخاذ قرارات لتفادي سلبيات سوء التوزيع وسنبين ذلك في الفقرتين التاليتين:

أ- قوة العمل الأردني: قوة العمل فالشعب الأردني يمتاز بنشاطه نتيجة شح الموارد وطبيعة أرضه الصحراوية ، ونظرة سريعة للشريحة الديمغرافية المختارة والمتوقعة للقوى العاملة الأردنية الواقعة بين (1960-2000)، نجد أن متوسط معدل النمو السنوي للقوى العاملة للفترة الواقعة بين (1960-1970)، ما يعادل (8،2%)، هبطت بمقدار (3،0%) بين الأعوام

(1970–1982)، ثم عاودت للصعود عام (1980–2000) ، وسجلت ما يعادل (4،4%) ،(الكركي، 2010: 9/13)، وتتوزع قوى العمل الأردنية بين القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأردني من زراعة وصناعة وخدمات، وتبقى نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل قليلة قياساً بنسبة الذكور.

ب- التوزيع السكاني في الأردن: وأما التوزيع الجغرافي للسكان فالملفت للنظر أن السكان في الأردن موزعون بشكل غير منتظم في كافة أرجاء البلاد، حيث تظهر الإحصائيات أن 40% من سكان الأردن يتواجدون في عمان، وأن ما يقارب 15% من السكان يتواجدون في الزرقاء، وهذا يعني أن أكثر من نصف سكان الأردن موجودون ما بين مدينتين متجاورتين هما عمان والزرقاء، وكتقديرات دراسية ووفقاً لمعدل النمو الطبيعي للسكان، فقد بلغ عدد سكان الأردن 5 ملايين و 931 ألف نسمة في (آب 2009)، حيث يعيش 82% منهم في المدن والباقي في الريف والبادية، مما يضع الأردن في مصاف الدول عالية التحضر، وقد ساهم انخفاض معدلات الوفاة وارتفاع معدلات الإخصاب في ارتفاع معدل نمو السكان البالغ حالياً 2.6%، وفقا للتعداد العام للسكان والمساكن(2004)، وما يفسر ارتفاع النسبة بهذه المدن قربها من الضفة الغربية، وبالتالي تأثرت بسبب الهجرة القسرية لسكان الضفة الغربية بعد حرب 1967م، إلا أن بيانات توزيع السكان في الأردن على ضوء التقسيمات الإدارية رقم 35 لسنة 1985م، تشير إلى تخلخل النسب السابقة، ويفسر اختلال النسب عنها في عام 1975م، إنشاء مصانع في منطقة الجنوب كمصنع الإسمنت الأبيض جنوب الطفيلة، تفجير الآبار الجوفية في المناطق الصحراوية وخصوصاً بالضليل والمفرق والأزرق، وتشجيع المشاريع الزراعية في الصحراء الأردنية، وإيجاد فرص عمل هناك مما استدعى هجرة أعداد كبيرة إلى مناطق العمل،

هذا ويمكننا بيان التوزيع السكاني على مناطق المملكة وتبعا للمحافظات في الجدول التالي (الإحصاءات العامة،12:2010)

جدول رقم (2)

التوزيع النسبي لسكان الأردن المشمولين في تعدادي 1994 و 2004 حسب المحافظات

المحافظة	1994		2004	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
العاصمة	1576238	38.1	1939405	40.5
البلقاء	276082	6.7	344985	6.6
الزرقاء	639469	15.4	774569	15.2
مأدبا	107321	2.6	129792	2.4
مجموع الإقليم	**2599110**	**62.8**	**3188751**	**64.6**
اربد	751634	18.2	925736	17.6
جرش	123190	3.0	153650	2.7
عجلون	94548	2.3	118496	2.2
المفرق	178914	4.3	240515	4.2
مجموع الإقليم	**1148286**	**27.7**	**1438397**	**26.7**
الكرك	169770	4.1	204135	3.8
الطفيلة	62783	1.5	75290	1.4
معان	79670	1.9	92672	1.6
العقبة	79839	1.9	101736	1.9
مجموع الإقليم	**392062**	**9.5**	**473833**	**8.7**
المجموع	4139458	100.0	5100981	100.0

والناظر في الجدول يتبين له ما يلي:

1. سوء التوزيع الجغرافي للسكان.
2. أن هناك مناطق جغرافية تكاد تخلو من السكان، وخصوصاً في محافظات الجنوب والصحراء الأردنية.
3. أن الاكتظاظ السكاني في محافظتي عمان والزرقاء، يؤدي إلى إزدهار التجارة على حساب العمل في مجال الزراعة.
4. وجود أماكن خالية من السكان يشجع الآخر على الطمع بها والاستيلاء عليها.

إن دول العالم تسعى ليكون هناك تناسب بين المساحة الأرضية والسكان، بحيث يتم إشغال كافة مساحة الدولة، وهذا يؤدي بدوره إلى عدة نتائج إيجابية تصب في صالح الدولة منها: إستخراج ثروات كل تلك المساحة المتعددة من معدنية وزراعية وغيرها، بالإضافة إلى تعمير تلك المساحة بالسكان، وهذا بدوره يمنع الاكتظاظ الذي قد يؤدي أحيانا إلى البطالة، وربما إلى إرتفاع معدل الجريمة. وغيرها من الأسباب، لذا فالأردن معني والحالة هذه بإيلاء التوزيع الجغرافي للسكان أهمية تعد من أولويات صانع القرار.

المطلب الثاني:

الشرائح الاجتماعية للسكان

إن وضع السكان في الأردن يمتاز بشكل عام بالانسجام، وذلك لأسباب عدة منها: أن صانع القرار السياسي الأردني أخذ بالحسبان كل الفوارق التي تسود بين السكان، وأخضعها إلى معادلة المساواة في المعاملة ، أضف إلى ذلك جعل نظام الحكم مفتوح، بمعنى جعل المناصب الحكومية غير محتكرة على فئة دون أخرى، ونحن نتناول الشرائح الاجتماعية الأردنية بالدراسة، فإننا سنتناولها في فقرتين فرعيتين هما:

أولاً: التنوع العرقي والمذهبي.

ثانياً: الشرائح الاجتماعية.

أولاً: التنوع العرقي والمذهبي: إن التنوع العرقي يخص الجنس، وأما المذهبي فإننا سنتناوله من خلال الدين، على النحو التالي:

أ- التنوع العرقي: للحديث عن التنوع العرقي في الأردن فإننا نجده محصوراً في:

أ أ- العرب: يشكل العرب الغالبية العظمى من السكان في الأردن، حيث تعود أصولهم من حيث المنشأ إلى الجزيرة العربية، وفدوا إلى الأردن منذ الفتوحات الإسلامية، وخاصة بعد معركة اليرموك عندما أطاح القائد العربي المسلم خالد بن الوليد في عهد الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنهما بهيمنة الروم، وقد توزعوا في بلاد الشام، وبعد قيام الدولة القطرية كان سكان الأردن من هذه الأصول، في حين كان لاغتصاب فلسطين عام 1948م، واحتلال العصابات الصهيونية الجزء الأكبر من فلسطين الأثر الأكبر في زيادة السكان العرب، هُجّر

معظم سكان فلسطين إلى الأردن، أو ما كان يعرف بالضفة الغربية، وزاد عدد المهجرين بعد حرب 1967، ويسكن هؤلاء في المدن الأردنية، وفي مخيمات أعدت لاستقبالهم (الناطور، 2008: 30).

ب ب- الشركس والشيشان: ترجع أصول العشائر الشركسية والشيشانية إلى بلاد القفقاس أو القوقاز، وينتمي سكان القوقاز إلى أصول عرقية متعددة ومختلفة، فتشير المصادر إلى أن أصولها آرية، وطورانية، وسامية، وسلافية، ومنغولية وغيرها، وتختلف معتقداتهم الدينية بين مسلمين، ومسيحيين، ويهود، وبوذيين وعبدة النار والشيطان وغيرها(حميد، 2008: 4)، ومعظم هذه الجاليات هاجرت خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى الإمبراطورية العثمانية، واستوطنت في تركيا، وبلاد الشام (الأردن، سوريا، لبنان وفلسطين) والعراق، وهم من الشركس والشيشان والداغستان المسلمين على المذهب الشافعي، وفي الأردن يقدر عدد الشيشان و الشركس ب (150) ألف نسمة.

ب- التنوع المذهبي: أما من ناحية التنوع المذهبي في الأردن فإننا نجده على النحو التالي:

أ أ- المسلمون: يشكل المسلمون الغالبية العظمى من سكان الأردن حيث تبلغ نسبتهم 93% على وجه التقريب، ويتبعون في معظمهم المذهب الشافعي، هذا وقد زاد عددهم تبعا للهجرات القسرية من الأقطار العربية المجاورة التي أصيبت بهزات سياسية دفعت البعض من سكانها للهجرة، كما أن هناك أشخاص اعتنقوا الإسلام، وقد سجلت عدة حالات لذلك، وبالتالي فإن هذا الوضع يدفع إلى الانسجام بين السكان، لكون ذلك ينفي أي فوارق قد تكون تكون سبباً للاختلاف والفتنة بين السكان (حميد، 2008: 4).

ب ب- المسيحيون: يشكل المسيحيون حوالي 5-7 ٪ من السكان (حوالي 400،000 نسمة). وأن ما يقرب من 70-75 ٪ من الأردنيين المسيحيين ينتمون إلى الكنيسة الأرثوذكسية الشرقية، والباقي إلى الكنيسة الكاثوليكية، وتوجد أقلية صغيرة منضمة إلى البروتستانتية. ويرجع معظم المسيحيين في الأردن إلى العرب الغساسنة، على الرغم من وجود غير العرب منهم وخاصة من ذوي الأصول الآشورية والسريانية (حميد، 2008:4). وهؤلاء في انسجام تام مع المسلمين، لكون الإسلام إن شكل للمسلمين معتقدا، فقد شكل للمسيحيين تراثا.

ثانياً: الشرائح الاجتماعية: إن ما نذهب إليه في الحديث عن الشرائح الاجتماعية الخصائص العامة لهذه الشرائح، بمعنى التفريق بينهم تبعا لمناطق سكناهم بالإضافة إلى العائدين إلى أرض الأردن، وفي هذا التوجه سنتناول الشرائح الاجتماعية في الفقرتين الفرعيتين التاليتين:

أ- **خصائص الشرائح الاجتماعية:** وهذه الخصائص واضحة من خلال النظرة الأولى للشرائح الاجتماعية الأردنية التي تتمثل بما يلي:

أ أ- البدو: وهؤلاء يسكنون البادية حيث تعدّ موطنهم الأصلي، يمتهنون مهنة الرعـــي، وممتلكاتهم الأساسية الماشية على أنواعها، وتمتاز حياتهم بالتنقل من وإلى المناطق التي يكثـــر فيها الرعي والماء، لأن ذلك من المقومات الأساسية لبقاء ماشيتهم التي تعد صلب حياتهم، وقـــد قامت الحكومة بعدة إجراءات لتوطين البدو حيث أماكن تواجدهم، وذلك بعد أن أخـــذ معظمهـــم بالنزوح إلى المناطق الحضرية، سواء النزوح إلى المدن أو القرى، وقد تناقص عددهم بـــسبب شح الأمطار وارتفاع تكلفة الأعلاف للماشية، ويستقر بدو الأردن في ثلاثة جهات أساسية هـــي: البادية الجنوبية، والبادية الوسطى والبادية الشمالية، ويشكلون ما نـــسبته 4.94% مـــن ســـكان المملكة موزعين على مناطقهم وفق الجدول التالي(محمود، 2009: 7):

جدول رقم (3)

النسب المئوية لسكان البادية الأردنية

سكان البادية	النسبة
البادية الجنوبية	%0.83
البادية الشمالية	%2.71
البادية الوسطى	%1.40
المجموع	%4.94

حيث يلاحظ من هذه النسب ما يلي:

1. أن هناك تفاوت بين سكان بادية وأخرى.
2. أن البادية الجنوبية تكاد تخلو من السكان قياساً بالبادية الشمالية.
3. أن سكان البادية في مجملهم وحسب مجموع النسبة قليلون جداً، وهذا يتطلب من صانع القرار إجراءات تهدف إلى تعزيز سبل العيش في البادية، لتصبح مستقبلاً عاملا لجذب السكان.

ب ب- سكان الريف: تشكل نسبة سكان الريف في الأردن حوالي 13% من السكان، موزعين على كافة محافظات المملكة، ويمارسون نمط المعيشة الريفي، الذي يعتمد في قوام حياته على الزراعة، ويعاني سكان المجتمعات الريفية في الأردن العديد من المشاكل، يشكل الفقر والبطالة أبرز ملامحها، هنا يفسر الهجرة المتزايدة لأبناء الريف من المحافظات إلى المدن الرئيسية(عمان، الزرقاء، إربد)، وتشير بعض الدراسات إلى أن 88 ألف نسمة انتقلوا في هجرات داخلية في المملكة، أي نحو 1% من مجموع سكان الأردن، ونحو 2.4% من سكان

المدن (الغد، 2009: 12/5)، حيث تقسم تلك الدراسات الأقاليم الأردنية إلى: أقاليم "طاردة" للسكان، وأقاليم "جاذبة" للسكان وهذا يلاحظ من الهجرة الداخلية بين منطقة وأخرى داخل المملكة.

وعرفت إحدى الدراسات "المهاجرين هجرة داخلية في الأردن"، بأنهم الذين غيروا أماكن ولادتهم، لنخلص إلى أن عدد المهاجرين من الريف إلى مراكز المحافظات بلغ 40936 نسمة، ومن الريف إلى المراكز الحضرية غير مراكز المحافظات بلغ 47064 نسمة. إن الدراسة التي اعتمدت نتائج تعداد العام 2004، أظهرت أن عدد السكان الذين غادروا إقليم الشمال بلغ 76009 نسمة، في حين استقبل الإقليم ذاته 41493 نسمة، ما يبين أن هذا الإقليم طارد للسكان، نظرا لعدم توافر الحد اللازم والمطلوب من الوظائف والخدمات التي تغري السكان بالبقاء في أماكن ولادتهم فيه. (الغد، 2009: 12/5)، أما المهن التي يمتهنها سكان الريف فهي الزراعة، التي غدت غير مجدية في الأيام الحاضرة.

جــ جــ- سكان المدن (الحضر): أوضحت دائرة الإحصاءات العامة في كتابها السنوي(الإحصاءات العامة، 2008 : 50)، أن نسبة سكان الحضر بلغت 82% من مجموع السكان، حيث يتركز حوالي 39% من مجموع السكان في محافظة العاصمة، في حين يتركز ثلث السكان 33% في محافظتي إربد والزرقاء، أما الباقي 28% فيتوزعون على المحافظات التسع الباقية.

ب- العائدون الفلسطينيون: يقسم الفلسطينيون الذين استوطنوا الأردن إلى لاجئين ونازحين، وقد اختلفت تعريفاتها تبعاً للأغراض التي وضعت لها تلك التعاريف، والمتعارف عليه أن اللاجئين الفلسطينيين " هم أولئك الفلسطينيون الذين طردوا من مساكنهم أو أجبروا على

مغادرتها، بين تشرين/نوفمبر 1947م(قرار التقسيم) وكانون الثاني/يناير 1949م اتفاقية الهدنة في رودس، من الأراضي التي تسيطر إسرائيل عليها"، فإن هذا التعريف يشمل المهاجرين الذين نزحوا داخل الأراضي التي أصبحت فيما بعد دولة إسرائيل خلال الفترة 1948م –1949م، ويشمل الذين نزحوا سنة 1967م، ولكن هذا التعريف لا يشمل المهجرين الذين غادروا فلسطين قبل عام 1947م" (ابو دية، 2010: 10)، وأما النازحون الفلسطينيون فهم" كل فلسطيني غادر أو شُرد عن أرضه أو منع من العودة إليها، بسبب الحرب المباشرة في حزيران 1967م، أو ذيولها اللاحقة من أوامر عسكرية وإدارية لسلطات الاحتلال، والذين منحوا تصاريح للمغادرة إلى شرق الأردن أو غيرها من الأقطار، على أمل أن يعودوا، ولكن نتيجة لتعقيدات إسرائيلية منعوا من العودة، وهم في الغالب ممن اتخذت السلطات الإسرائيلية، إجراءات إبعادهم من ديارهم إلى خارج فلسطين لأسباب وتداعيات أمنية، أو الذين كانوا في السجون الإسرائيلية وأفرج عنهم بشكل استثنائي واشترطت إسرائيل إبعادهم خارج فلسطين. والخلاف حول نسبة الفلسطينيين في الأردن يثير جدلا يبدأ بالاختلاف حول الأرقام، وينتهي عند إسقاط هذه النسب على مطالبات سياسية، وتساؤلات حول النظرة للفلسطينيين، وهل هم مواطنون أم لاجئون ينتظرون العودة لوطنهم. هذا وتشير السجلات الرسمية إلى أن نسبة الفلسطينيين للسكان تشكل 43% من السكان (الإحصاءات العامة، 2008: 53).

من خلال ما سبق، يمكننا الإشارة إلى عدد من العوامل الديمغرافية التي تؤثر سلباً، وتقيد حركة السياسة الخارجية الأردنية وهي(الهزايمة، 2004: 57–58):

- سوء التوزيع الجغرافي.
- ندرة المهارات الوطنية اللازمة للتنمية.

- تواجد أعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين الذين شردتهم الحروب.

أما دور العامل السكاني في توجيه السياسة الخارجية، فنجد أن لدالة الكم السكاني تأثيراً واضحاً على حركة السياسة الخارجية الأردنية، كون البعد الديمغرافي يعد من أهم العوامل الإنسانية التي تدخل في حساب تقييم قدرة الدولة، وتظهر فاعلية هذا في ترجيح الدول العربية مجتمعة على الكيان الصهيوني الأقل عدداً، إلا أن القطرية أفسدت فاعلية هذا التجمع الديمغرافي. وتظهر أهمية التعداد السكاني للدولة في عدة نواح، في مقدمتها أن السكان يشكلون عصب القوة البشرية اللازمة للحرب سواء في ميدان القتال، أو لمعاونة القوات المحاربة، بتقديم الخدمات كتجهيز الأسلحة ونقلها وإصلاحها، أو لتولي شؤون الجبهة المدنية ، وتعمل كجيش رديف يتولى أعمال التحصين، والإسعاف، والإرشاد، والدفاع المدني، لتقليل الإصابات بين المدنيين، ويمتد تأثير الكم السكاني على باقي المجالات الأخرى في الدولة.

الفصل الثالث:

صناع القرار ومدركاتهم لمعطيات الموقع الجغرافي

ليس هناك أدنى شك في أن المعطيات الجغرافية الطبيعية والبشرية، تعد من أهم المدخلات الأساسية لدراسة السياسة الخارجية لأية دولة من الدول، ويعدان من العوامل المتلازمة، على الرغم من تصنيف علماء السياسة للمعطيات الجغرافية كعوامل مادية ثابتة، والمعطيات السكانية كعوامل إنسانية متغيرة (بركات، 349:1984)، فلو طبقنا هذا التلازم في مجال الاقتصاد، لوجدنا أن الصحارى تعد عامل طرد للسكان، وفي الوقت الذي يفجر فيها ثروات اقتصادية كالبترول مثلاً، تتحول إلى عامل جذب، وفي مجال الحروب يعدّ علماء السياسات، العسكرية أن وراء أي حرب تقف فكرتان متصلتان اتصالا وثيقاً هي: الإقليم وهو الأرض المتنازع عليها، والسكان وهم الجيش الذي يدافع عنها (عبد الوهاب د.ت:124).

إن تأثير المعطيات الجغرافية، يكمن في ذاتية موقع الدولة، الحدود والموقع ودول الجوار والبحار الواقعة عليها، في حين يمكن تأثير المعطيات السكانية في نوعيتها وكمها ومدى تجانسها، حيث يتعدى هذا التأثير صعيد الدولة الداخلي، لينسحب على قوتها أو ضعفها في المجال الدولي، على اعتبار أن قوة الدولة في المجال الخارجي مستمد من قوتها الذاتية، وأن السياسة الخارجية لأي دولة متأثر بسياستها الداخلية.

ويبقى تقدير المعطيات الجغرافية بشقيها إلى صناع القرار في الدولة، ومدى إدراكهم لسلبيات وإيجابيات تلك المعطيات، ومهما كان الأمر فإن مدركاتهم متأثرة بما تمليه طبيعة موقع بلادهم الجغرافي، وما يمنحه هذا الموقع من معطيات طبيعية ومعطيات بشرية، فما عليهم والحالة هذه، إلا تقديرهم للسلبيات والإيجابيات في آن واحد، وذلك لتقليل الأضرار الناجمة عنها،

ومن أجل تضخيم الإيجابيات، يستطيع صانع القرار إذا ما وفق في ذلك ، صناعة قرار سياسي خارجي، له تأثيرات إيجابية تعود على الدولة بالخير الوفير، وتحقق الغاية القصوى من أهداف السياسة الخارجية، والمتمحورة حول تحقيق هيبة الدولة.

وفي هذا السياق سنتناول ذلك في المبحثين التاليين:

المبحث الأول: أهمية الموقع الجغرافي في مدركات صناع القرار.

المبحث الثاني: مدركات صانع القرار لمعطيات الموقع الجغرافي.

المبحث الأول:

أهمية الموقع الجغرافي في مدركات صناع القرار

إن دور العامل الجغرافي واضح في توجيه السياسة الخارجية لأي دولة من دول العالم، فنجد عند دراسة أي سياسة خارجية لأي دولة كبرت أو صغرت، في المساحة أو السكان، أن الموقع الجغرافي يأتي في مقدمة خصائص البيئة الجغرافية المؤثرة في السياسة الخارجية، وتتفاوت درجة التأثير تبعا للقيمة الفعلية للموقع الجغرافي التي بدورها تتغير قيمتها نتيجة لتغيير العوامل والظروف، فمثلا بعد شق قناة السويس اكتسبت مواقع في العالم قيمة أكبر مما كانت عليه، وربما كانت منسية من ذاكرة أهل السياسة وصانعيها، في حين نجد مواقع جغرافية كانت لها أهمية كبرى قبل شق القنال تناقصت أهميتها إلى درجة كبيرة.

إن المواقع الجغرافية لا تفرض سياسات على وحداتها السياسية بصورة تلقائية، بل تتأتى السياسات وتتحدد من خلال عوامل اجتماعية أخرى (عوامل قدرة الفاعلة في تلك البيئة)، وبمقدار القيمة الفعلية للموقع الجغرافي والتي على أساسها تتحدد قوة الدولة في سلوكها الخارجي.

لذا فالجغرافيا تلعب دورا كبيرا في حركة السياسة الخارجية وتوجهاتها، ولكن بشكل نسبي، لأن المعطيات الجغرافية ومدى قوة تأثيرها على إدراك صانع القرار تتفاوت فيما بينها، مما يخلق حالة من القوة أو الضعف ينعكس على القرار الخارجي نفسه، وفي هذا التوجه سنبين مدركات صناع القرار للمواقع الجغرافية، والسياسة الخارجية الأردنية، كون هذا البحث يتعلق بالموقع الجغرافي الأردني على النحو التالي:

المطلب الأول: المعطيات الجغرافية في مدركات صناع القرار.

المطلب الثاني: أجهزة الإدراك في صناعة القرار السياسي الأردني.

المطلب الأول

المعطيات الجغرافية في مدركات صناع القرار

تلعب المعطيات الجغرافية دورا كبيرا في تخطيط وتنفيذ السياسة الخارجية لتلك الدولة، فالدولة التي تمتلك معطيات جغرافية ذات قوة عملية يكون تأثيرها الإيجابي واضح في سلوك الدولة الخارجي، وهي في مسعاها في البيئة الخارجية الدولية، تستطيع تحقيق أهداف الدولة نتيجة البدائل العديدة التي تقدمها لصانع القرار، الذي بدوره يختار منها ما يصل إلى أهداف دولته بأقصر الطرق وأقل التكاليف.

ونحن نتحدث عن معطيات ومدركات صانع القرار فإننا سنتناول ذلك في فقرتين متلازمتين، الأولى، نبين فيها معنى الإدراك، والثانية تخصص للمعطيات الجغرافية من خلال ذلك الإدراك، وعلى النحو التالي:

أولاً: البعد الإدراكي لصناع القرار.

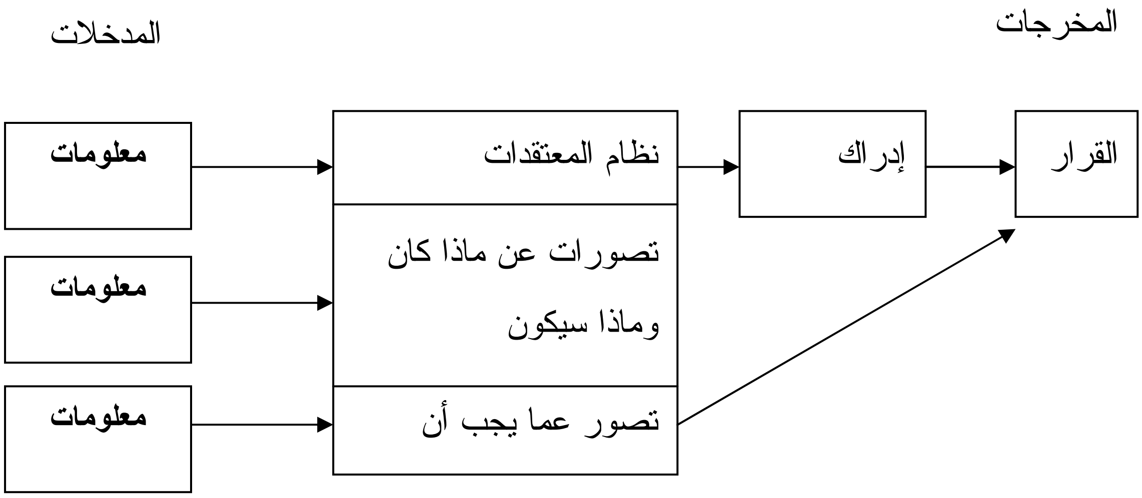
ثانياً: الجغرافيا في البعد الإدراكي عند صناع القرار.

أولاً: البعد الإدراكي لصناع القرار.يستجيب الإنسان للبيئة تبعا لإدراكه لها، وليس تبعا لأي عامل آخر، من هنا يصبح لزاما علينا تحديد مفهوم الإدراك، فالإدراك هو المعرفة في أوسع معانيها، أما الإدراك الحسي فهو معرفة مباشرة للأشياء عن طريق الحواس، والإدراك الواعي هو درجة سامية من الإدراك والتصور (المنظمة العربية، 1988: 48)، ولقد ركز العديد من المحللين السياسيين على البعد الإدراكي لدى صانع القرار – من بين أهم هؤلاء المحللين (سبروت) وزوجته، و(سنايدر وهوليستي)، حيث يشير (سبروت) إلى أن "المواقف الشعبية وقرارات الحكومات، ترتكز على مفاهيم جغرافية تعتمد بدورها إلى حد طبيعة الخريطة التي اعتادوا على استخدامها، من هنا فإن تحليل السلوك السياسي لا بد أن يستند إلى مفاهيم القادة السياسيين عن البيئة التي يعيشون فيها (دورثي، 1985 : 52)، أما (سنايدر) فيقول: الإدراك الحسي هو النظرات التي يرى من خلالها صانع القرار، أو أي شخص آخر بيئته، ومعنى ذلك أن صناع القرار يتعاملون مع صورة معينة يحددها لهم إدراكهم الحسي وليس البيئة الحقيقية

والفعلية(حتي، 1985: 181)، أما (هولستي) فقد وضع الإدراك ضمن النموذج الذي وضعه بشأن العلاقة بين نظام المعتقدات وصنع القرار في السياسة الخارجية وكان في الشكل التالي (المنوفي، 1992: 25)

شكل رقم (2)

"الإدراك عند هولستي"



حيث تتلخص فكرة هذا النموذج بأن الإدراك يرتبط بالعديد من المؤثرات أو العوامل، التي تسهم بتشكيل حزمة من المعتقدات، التي تسهم بشكل كبير في وضع القرار السياسي، غير أن هناك العديد من المؤشرات الأخرى، التي لا يمكن إغفالها في بلورة إدراك صانع القرار للواقع كما تفرضه البيئة، سواء كان ذلك على الصعيد الداخلي أو الخارجي، وهاتان البيئتان، لابد لصانع القرار أن تكون لديه معلومات دقيقة عنهما، حتى يتمكن من بناء خلفية معلوماتية تفضي إلى إدراك حسي خلاق أو وعي سليم، ليتسنى له الوصول إلى قرار عقلاني في السياسة الخارجية.

ومع أن القرارات السياسية تعتمد على إدراك القادة السياسيين لبيئاتهم، غير أن نتائج هذه القرارات محددة بحقيقة الواقع، كما هو كائن لا كما في ذهن صانع القرار، ويؤكد بعض الباحثين السياسيين أن أيديولوجية القيادة، تؤثر بل وتقرر السياسة الخارجية للدولة، وهناك من يركز على المصلحة الوطنية، فمثلا نجد أن الدكتور على شمس يقول "أن ما يحدد أهداف السياسة الخارجية في المقام الأول، هو مفهوم المصلحة الوطنية كما يدركه ويفسره قادة الدولة، وصانعوا القرارات السياسية فيها. والمصلحة الوطنية تشمل كلا من: المحافظة على سلامة كيان الدولة، والسعي إلى طلب القوة في البيئة"(شمس، 1988: 46)، لأننا بصدد الحديث عن أثر العامل الجغرافي في إدراك القيادة السياسية، هذا العامل الذي كان له الأثر الواضح في بلورة إدراك صانع القرار وتجسده واقعيا في قول أو فعل (سلوك)، كما في المعادلة التالية: منبه أو حافز + أدراك = سلوك (سواء كان لفظياً أو فعلياً) (دورثي، 37:1985)

ومما لا شك فيه، فإن عامل الارتباط بين الفلسفة التي تتبناها الدولة، وبين القرار، يظهر واضحا للعيان من خلال القرار السياسي، أو من خلال الاختيار الدقيق لحل المشكلة القائمة بالقرار.. فاتخاذ القرار هو بحد ذاته قرار.. والمفاضلة بين البدائل هو قرار، والعمل على تطبيق القرار، هو قرار أيضا، فالقرار إذن من وجهة نظر متواضعة هو: اختيار مبني على مدركات مُحَدِّدة، وفقا لطبيعة الترتيبات والإجراءات المزمع تنفيذها، تحقيقا لهدف مقصود تتجه إليه الدولة، وفق الإطار القانوني ومنظورها الفلسفي الذي تتبناه.

ثانياً: الجغرافيا في البعد الإدراكي عند صناع القرار: تعد الجغرافيا المعين الذي تستمد منه السياسات قدراً من أهدافها ودوافعها وسبل تنفيذها، كما أنها تلعب نفس الدور في التأثير على أفعال النخبة الحاكمة، وإن كانت أهمية هذا التأثير – كما بينا سابقاً– تتوقف على إدراك وتفسير

هذا المتغير من قبل صانع القرار (الرمضاني، 1979: 8–9)، من هنا نجد العناية الشديدة والاهتمام البالغ من قبل القادة والمفكرين السياسيين في تقدير دور العامل الجغرافي في رسم سياسة الدولة، فقد ذكر عن نابليون قوله: (إن الزعيم لا يستطيع أن يسلك سياسة خارجية غير التي تمليها عليه جغرافية بلاده)، كما أن عبد الناصر أدرك أهمية الموقع في تخطيط السياسة الخارجية إذ قال: (لم يبق مفر أمام كل دولة من أن تجيل البصر حولها، حيث تبحث عن وضعها وظروفها في المكان الذي تعيش فيه، وترى ماذا تستطيع أن تفعل فيه، وما هو مجالها الحيوي وميدان نشاطها ودورها الإيجابي في هذا العالم المضطرب) (الهزايمة، 1994: 145). كما نجد أن جورج بومبيدو رئيس وزراء فرنسا السابق قال عقب وفاة الجنرال ديغول: (على فرنسا أن تجعل من منطقة البحر المتوسط بحيرة فرنسية)، وهو ما يعني أن تجعل دول المنطقة المطلة على البحر الأبيض المتوسط منطقة مصالح فرنسية، بحيث تتبع هذه الدول السياسات الفرنسية أو على الأقل تتماشى ولا تتعارض معها(الجراد، 2011: 10).

في الحقيقة لم تكن الآراء المذكورة آنفاً للقادة السياسيين (نابليون و بومبيدو و عبد الناصر) بدعاً من القول، وإنما كانت نتاج إطّلاعهم على العديد من الآراء والنظريات للمفكرين السياسيين، الذين أعطوا العامل الجغرافي الأهمية الكبرى في تحديد سلوك الدولة السياسي، فنجد في أدبيات الجغرافيا السياسية العديد من تلك الأقوال فمثلاً نجد:

أن أرسطو أول من تحدث عن قوة الدولة المستمدة من توازن ثرواتها مع عدد ساكنيها، كما ترك أرسطو أفكاراً بالغة الأهمية عن وظائف الدولة ومشكلات الحدود السياسية (دورثي، 1985: 41)، في حين نجد أن ابن خلدون قد شبه الدولة بالإنسان الذي يمر بخمس مراحل حياتية هي الميلاد والصبا والنضج والشيخوخة والموت. وربط هذه الدورة الحياتية للدول

بمقدرات الدولة أرضاً وسكاناً وموارد (ابن خلدون، 1993: 73)، كما أن مونتسكيو ربط مجمل السلوك السياسي للدولة بالعوامل الطبيعية، وعلى رأسها تحكم المناخ والطبوغرافيا مع التقليل من مكانة العوامل السكانية والاقتصادية، كما أن فردريك راتزل قد أكد، على أن الدولة لا تثبت حدودها السياسية إلا على قطعة أرض. وكانت الدولة لديه أشبه بإنسان ينمو فتضيق عليه ملابسه عاما بعد عام، فيضطر إلى توسيعها، وكذلك ستضطر الدولة إلى زحزحة حدودها السياسية كلما زاد عدد سكانها وتعاظمت مطامحها، ولكن وبالرغم من هذا كله، يجدر بنا عدم المبالغة في تصوير قوة التأثير الجغرافي على قرارات السياسة الخارجية كما ذهب مؤسسو علم الجغرافيا السياسية (أمثال ماكيندر)، الذي صاغ نظريته عن"قلب الأرض"، والتي تقول فحواها: (إن من يسيطر على شرق أوروبا يسيطر على قلب العالم. ومن يسيطر على قلب العالم يسيطر على الجزيرة العالمية. ومن يسيطر على الجزيرة العالمية يسيطر على العالم)، ورغم هذا لا يخفى على أحد إغفال العوامل الأخرى المؤثرة في السياسة الخارجية والذي يعتبر الموقع واحداً منها (مقلد 1979: 174)

وتأكيداً على أثر هذا العامل الجغرافي نجد أن الباحث لأي سياسة خارجية لأي دولة في العالم، لا يمكنه تجاوز الدور الحيوي والمهم الذي يلعبه العامل الجغرافي في تحديد وتوجيه السياسة الخارجية للدول، حيث يعتبر عامل الموقع ذو أهمية بالغة في دراسة أثر أي سياسة خارجية لأي دولة، وكثيراً ما كان الموقع هو العنصر الأساسي في البناء الجغرافي للدولة، التي تدين له بوجودها ونجاحها، ومع ذلك فإن قيمة الموقع تتغير تبعاً لتغير الظروف (عبدالله، 1984، 43).

إن الموقع الجغرافي يتسم بالثبات النسبي غير أن قيمته السياسية أو الاستراتيجية في تغير مستمر، وبعبارة أخرى، فإن الأهمية الاستراتيجية للموقع متغيرة بتغير الزمن وتقدم التقنيات، ويشير الموقع الجغرافي إلى البعد الإدراكي لدى صناع القرار عند الاستخدام العلمي لكافة أشكال القوة المتاحة، فيما يحقق أهدافها ويترتب على ذلك السيطرة عليه، وكسب الحماية ضد العدو، أو أنه يمكن القوات العسكرية من القيام بالهجوم على العدو، وقد يشمل نواحي اقتصادية أو سياسية، فهو يعد نقطة الارتكاز في قوة الدول، وتختلف أهميته بتغير الظروف، فالدولة أو أجزاؤها، التي تكون لها أهمية في وقت ما كقواعد، أو تتحكم في طرق المواصلات، ومناطق العبور، تحتل مركزاً خاصاً في العلاقات الدولية، عندما تكون الدولة التي تمتلك مناطق ذات أهمية إستراتيجية على قدر من القوة تساعد على التحكم في استعمال هذه المناطق، مما يشكل كسباً للدولة ولمدخولها الوطني من عملات (السماك 1988، 85).

وإننا في هذا التوجه نتذكر ما للموقع الجغرافي من أهمية حينما أرادت إسرائيل تحويل مياه نهر الأردن، لكي تستفيد وحدها من مياهه، وبذلك تزداد ثروتها الزراعية، بالإضافة إلى تمكينها من جر المياه إلى مناطق تفتقر لهذه المادة التي تعتبر شريان الحياة، لتعميرها بالبشر واستقبال المزيد من المهاجرين التي تعمل الوكالة اليهودية على جذبهم للمنطقة، التي يدعون أنها أرض بلا شعب، وهي الأرض الموعودة، مدللين على ذلك بنصوص توراتية مزعومة، كما يسبب بالجانب الآخر افتقار الأردن زراعياً، ما ينعكس على إنتاجه الغذائي، وهذا بدوره يقود إلى ارتفاع تكلفة فاتورة الغذاء، إن هذا الأمر ولد لدى القادة السياسيين العرب بعداً إدراكياً، التقى مع قناعاتهم السياسية، عندما أدركوا مدى الخطورة التي تترتب على تنفيذ هذه الخطوة اليهودية، وكان النهر وهو معلم من معالم الموقع الجغرافي الأردني، قد جمع كلمة العرب بعد خلافات

طويلة، فاجتمع القادة السياسيون في مؤتمر قمة عام 1964 بالقاهرة، وكانت قراراته منصبة على ما يلي (البدراوي، 1982: 26):

1. إفشال المخطط الصهيوني الرامي لتحويل مياه نهر الأردن .
2. استغلال مياه نهر الأردن لصالح الأردن أفضل استغلال.
3. اعتماد المبالغ الكافية لتنفيذ عملية استغلال المياه .
4. إنشاء قيادة عسكرية تحمي تنفيذ المشروعات العربية المائية .

إن هذا يقودنا إلى القول: أن الجغرافيا ومعطياتها تحتل مكانة متقدمة جداً في إدراك صناع القرار السياسي، حيث تعد بمثابة القوة القومية للدولة، هذه القوة تعطي الدولة بعداً سياسياً عند تخطيط السياسة الخارجية، بأن تمنح القادة السياسية عدة بدائل في أدوات التنفيذ، ليختار منها البديل الملائم لتحقيق الهدف المنشود بأقصر الطرق وأقل التكاليف.

المطلب الثاني:

أجهزة صنع القرار السياسي الأردني

هذا المطلب مخصص لمعرفة صانع القرار السياسي الأردني، من أجل الوقوف على مدركاتهم لمعطيات الموقع الجغرافي الأردني، حيث تعتبر أجهزة صنع القرار الخارجي من العناصر الداخلة المؤثرة على رجل الدولة، فعلى الرغم من الدور الكبير الذي يلعبه رجل الدولة في السياسة الخارجية، إلا أن هذا لا يلغي دور الهيئات والهياكل الحكومية التنفيذية والتشريعية في السياسة الخارجية، وذلك لأن إدراك الموقف، هو أول مراحل اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، ويعتمد في جانب كبير منه على هذه الهيئات والهياكل، التي تقوم بدور رئيس في نقل هذا الإدراك إلى أوساط صناع القرار في السياسة الخارجية، لذا علينا أن نقف على أجهزة صنع القرار في السياسة الخارجية الأردنية ، لنتمكن من الوقوف على مدركاتهم فيما بعد، وهذا سنتناوله في الفقرتين التاليتين:

أولاً:الوحدة القرارية الأساسية.

ثانياً: الوحدة القرارية المساعدة.

أولاً: الوحدة القرارية الأساسية: يمكننا تحديد هذه الوحدة في الملك والديوان الملكي، حيث يعتبر الملك صانع القرار السياسي الأول، وما الديوان الملكي إلا الحلقة اللصيقة للملك، وهي حلقة الوصل بين الملك وبين الحلقات والهياكل الأخرى لصناعة القرار في الدولة، وبهذا سنحدد لكل منهما فقرة في هذا السياق:

أ- الملك: يعتبر الملك هو رئيس الدولة من الناحية الدستورية، إذ إنه يصنع كل القرارات المهمة وصلاحياته وسلطاته الفعلية والدستورية، التي تتيح له دوراً أساسياً في صنع القرار في السياسة الخارجية، وخصوصاً القرارات المهمة وهو صانع الأحداث والمقرر لها

ولكل مسألة مهمة.(عبيدات ، 2009: 44)، وبصفة الملك رئيس الدولة ورئيس السلطة التنفيذية، فهو يقود ويوجه السياسة الخارجية للدولة، ويديرها من خلال مجلس الوزراء المسؤول، ودستورياً الملك مصون من كل تبعة ومسؤولية (المادة،30)، كما يمارس الملك صلاحياته كاملة من خلال إرادة ملكية سامية (المادة، 4)، لذا فإن صلاحيات الملك الدستورية في قيادة وتوجيه وممارسة الشؤون الخارجية تتمثل فيما يلي (الدستور، المواد: 30، 32، 35):

- الملك هو رأس الدولة (المادة،30) و بالتالي رأس السلطة التنفيذية التي تدير وتنفذ السياسة الخارجية، وله الحق بتعيين مجلس الوزراء وإقالته وقبول استقالته (المادة، 35).
- الملك هو القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية والجوية (المادة،32)، وبالتالي إرادته السامية تعمل على بناء قوات مسلحة أردنية قادرة على القيام بمهام حفظ السلم والأمن الدولي _ أي بمهمات سلمية دولية.
- الملك هو الذي يعلن الحرب، ويعقد الصلح ويبرم المعاهدات والاتفاقيات الدولية (المادة، 1، 33)، وكلاهما الحرب والدبلوماسية هما الأداتان الرئيسيتان للسياسة الخارجية للدول.

إضافة لما سبق وبناء عليه واستناداً وتفسيراً لما يقره الدستور والأنظمة والأعراف الوطنية أو القانون والعرف الدولي لرؤساء الدول، فمن صلاحيات الملك في مجال قيادة وإدارة وتنفيذ السياسة الخارجية (الدبلوماسية) بمفهومها الواسع ما يلي (الدستور، المواد: 33، 32، 35):

أ- قيادة وتوجيه وتنفيذ السياسة الخارجية من خلال: مؤتمرات القمة أو مؤتمرات واجتماعات المنظمات الدولية الهامة.

ب- المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية وضمان تنفيذها (المادة،، 33،1).

جـ- طلب استفتاء الشعب حول موضوع دولي هام يهم الشعب الأردني. (وهذا ما تم فعلا بشأن الميثاق الوطني، والذي رسم بعض معالم السياسة الخارجية الأردنية، وانبثقت عنه عدة قرارات مرجعيتها الميثاق).

د- القيام بزيارات رسمية للدول أو المنظمات الدولية بقصد توطيد العلاقات معها، أو حل مشاكل عالقة، أو القيام بدور وساطة وتوفيق بين أطراف دولية متنازعة.

هـ- الاطلاع على المباحثات والمفاوضات الخارجية للأردن، وتوجيه المفاوضين والأمر بالتوقيع أو الامتناع عنه، حسب ما تقتضيه طبيعة واقعة التفاوض.

و- التوشيح بإرادة ملكية سامية تعيين رؤساء البعثات الدبلوماسية، وتسميتهم ونقلهم واستدعائهم وتوقيع كتب اعتمادهم (السفراء والوزراء المفوضون)، بعد أن تتم موافقة الدول الأخرى على استمزاج تعيينهم وترشيح اعتمادهم لديها.

ح- المصادقة على تعيين المندوبين الدائمين للأردن، لدى المنظمات الدولية أو الوفود للمؤتمرات الدولية.

ط- الاطلاع على التقارير والبرقيات السرية الهامة من رؤساء البعثات الدبلوماسية والمندوبين الدائمين أو رؤساء الوفود لدى المؤتمرات الدولية، وإصدار أوامره وتوجيهاته بشأنها.

ي- توشيح بإرادة ملكية سامية بالتوقيع على تحديد مركز القنصليات الأجنبية والقنصليات الفخرية الأجنبية في الأردن، وقبول تعيين قناصل الدول الملكيين والفخريين – الإجازة القنصلية – في الأردن.

ق- استقبال رؤساء البعثات الدبلوماسية الأجنبية – سفيراً أو وزيراً مفوضاً –واعتمادهم لدى الدولة الأردنية باستلام كتب اعتمادهم، واستقبالهم بالأعياد الرسمية المختلفة – الدينية

والوطنية – أو عندما يتم تكليفهم من رؤساء دولهم بإبلاغ رسائل شفوية أو خطية للملك، ووداعهم عند انتهاء مهامهم الرسمية في الأردن.

ل- الإنعام على رؤساء الدول والشخصيات الدولية الأخرى، ذات المناصب السامية بالأوسمة والمداليات الأردنية، بمن فيهم السفراء الأجانب المعتمدون لدى الأردن، الأمر الذي يترك في نفوس هؤلاء طابعا وديا، يجعلهم في موقف رد الجميل والعطف على المصالح الأردنية.

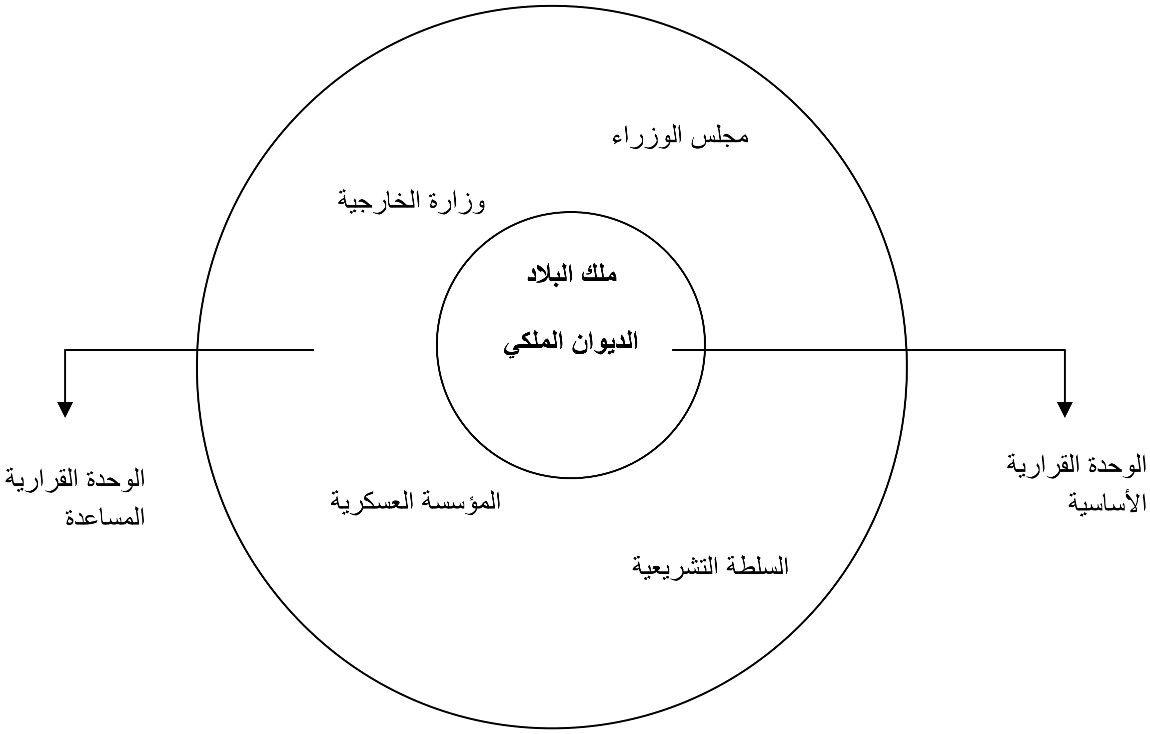
ويستخلص مما سبق أن الملك بصفته رأس السلطة التنفيذية يدير ويوجه تنفيذ السياسة الخارجية من خلال مجلس الوزراء، وفي بعض الحالات ومن ناحية فعلية وبالممارسة، يوجه ويدير وينفذ شخصيا بعض جوانب السياسة الخارجية عندما تدعو مصلحة الأردن العليا ذلك، مستندا على خبرته الطويلة.

ب- الديوان الملكي: يعدّ أهم وأقرب هياكل صنع القرار إلى صانع القرار الأول، ويعهد الملك عادة إلى أقدر الشخصيات السياسية ليترأس الديوان، ويساعد رئيس الديوان عدد من المستشارين، كما يعدّ الديوان الملكي ممثلاً بشخص رئيسه الحلقة المتوسطة بين الملك ورئيس الوزراء (الهزايمة، 2004: 187).

هذا ويمكننا بيان أجهزة صنع القرار في السياسة الخارجية الأردنية، وفق تقسيمها إلى وحدتين رئيسيتين، الوحدة القرارية الأساسية والمساعدة في الشكل التالي (الهزايمة، 2004: 172):

شكل رقم (3)

أجهزة صنع القرار في السياسة الخارجية الأردنية



ثانياً: الوحدة القرارية المساعدة -: يتشكل من هذه الوحدة القرارية عدة هياكل ثانوية في مجموعها تشكل قوام هذه الوحدة، وتتكون هذه الوحدة مما يلي :

1- مجلس الوزراء: أما مجلس الوزراء فهو المسؤول عن إدارة شؤون البلاد الداخلية والخارجية، ورئيس الوزراء يلي الملك في صناعة القرار السياسي، وليس لرئيس الوزراء صلاحيات صناعة القرار واتخاذه كما هي للملك.

كما يحدد الدستور صلاحيات رئيس الوزراء بما يلي (الدستور الأردني،المواد 38-45):

أ- الاشتراك في تخطيط السياسة الخارجية.

ب- التدخل في القضايا الخارجية التي تنعكس أثارها على: الشؤون الاقتصادية، المالية والعسكرية ويحق له التدخل في بعض اختصاصات الوزراء الآخرين.

جـ- القيام في مهمة التنفيذ للدستور والتشريعات والأنظمة، بالإضافة إلى المعاهدات والاتفاقيات الدولية والإقليمية والثنائية وغيرها مما التزمت به الحكومة.

د- إلقاء البيان الوزاري أمام مجلس النواب والــذي يتــضمن الــسياسة الخارجيــة لحكومته.

هــ- المشاركة في الاجتماعات والمؤتمرات الدولية مع رئيس الدولــة (مــؤتمرات القمة) أو نيابة عنه.

و- يستقبل ويودع رؤساء الحكومات الأجنبية.

ز- يستقبل رؤساء البعثات الأجنبية المعتمدين لدى دولته، إذا استدعى الأمر ذلك أو القيام بزيارة تعارف بعد تقديم كتب اعتمادهم لرئيس الدولة ويودعهم عند المغادرة النهائية.

2- وزارة الخارجية: تقوم وزارة الخارجية بدورها بجمع المعلومات وتحليلها وتقديمها إلى رئيس الحكومة، وأما وزير الخارجية فإن دوره تنفيذي إلى حد ما، في صناعة القرار السياسي خاصة الخارجي منها، والمتعلق بإنجاز الاتفاقيات الثنائية، ونقل ما يتعلق بالأردن من أنباء وأحداث وقضايا سياسية إلى الدول الأخرى (عبيدات، 2009: 45)

كما تتعدد صلاحيات الوزارة لتشمل ما يلي:

أ.المساهمة في وضع السياسة الخارجية للمملكة وتنفيذها ، والعمل على حماية المصالح الوطنية الشاملة، وتطوير مختلف جوانب علاقات المملكة الخارجية مع جميع الدول والهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية، والبعثات الأردنية والبعثات المعتمدة والتنسيق مع الجهات المختصة لتحقيق ذلك .

ب.رعاية شؤون الأردنيين وحماية مصالحهم خارج المملكة، وتوثيق الصلة معهم لما فيه خدمتهم وخدمة المملكة .

جــ.إعداد دراسة المعاهدات والاتفاقيات وتوثيقها، وإجراء الاتصالات مع الدول الأخرى، والمنظمات الدولية بشأن عقدها وتوقيعها، واتخاذ الإجراءات لإبرامها وحفظها وتبليغ جميع الجهات المختصة ومتابعة تنفيذها.

3- المؤسسة العسكرية: يأتي دور الجيش في صناعة القرار السياسي كأداة من أدوات السياسة الخارجية، وقد ركز الملك على الجيش وأعطاه اهتماماً كبيراً وامتيازات كثيرة، لكونه صمام أمان للبلاد، ومصدر دعم وإسناد لصانع القرار في مواجهة كل الصعوبات والضغوطات الخارجية.

وبالنسبة للأردن رغم أن الدستور يشير في المادة (127) إلى: أن مهمة الجيش تنحصر في الدفاع عن الوطن وسلامته، إلا أن الملك وبصلاحياته الدستورية، أعطى الأردن البلد الصغير الذي لا يطمح حسب التصنيفات الهرمية بين الدول استنادا لمعايير القوة إلا للحفاظ على وجوده، دورا قياديا دوليا من خلال مشاركة قوات أردنية بمهام حفظ السلام الدولية، وبالتالي المشاركة في تنفيذ السياسة الخارجية الأردنية إلى جانب الأجهزة المركزية الأخرى للدولة.

4- السلطة التشريعية: تستمد السلطة التشريعية المتمثلة بمجلس الأمة، بشقيه مجلس النواب المنتخب من الشعب، ومجلس الأعيان المكلف والمعين من الملك من الدستور الأردني، حيث نص الدستور على حق مجلس الأمة في مجال السياسة الخارجية، المصادقة على المعاهدات التي تمس حقوق الأردنيين، فلا تعتبر نافذة بدون تصديقه وموافقته.

وبالممارسة تشاطر السلطة التشريعية السلطة التنفيذية في تنفيذ السياسة الخارجية، ولا أدل على هذه المشاركة السياسية مما يلي (الدستور، 1952: 33-37):

1- دراسة المعاهدات والاتفاقيات والموافقة عليها، والمتعلقة بحقوق سيادية ومصالح المواطنين الأردنيين الخاصة والعامة، أو التي ترتب على خزينة الدولة أمورا مالية (المادة، 33).

2- إيجاد لجنة في مجلسي النواب والأعيان، تدعى لجنة الشؤون الخارجية، مهمتها متابعة السياسة الخارجية مع وزير الخارجية، واستدعاءه كلما دعت الحاجة لمناقشة بعض القرارات المتخذة في السياسة الخارجية أو الاطلاع منه على سير تنفيذها.

3- المشاركة في اجتماعات وفود المؤتمرات الرسمية، ذات الاختصاص، وفي مقدمتها اتحاد مجالس البرلمانيات العربية والعالمية، فالبرلمان الأردني عضو نشط في غالبية لجان الاتحاد البرلماني العربي والدولي، ففيها يتم شرح وجهة نظر الأردن، ودعم القرار الخارجي الأردني لتحقيق أهدافه.

4- تقديم نصائح للحكومة ممثلة برئيس الوزراء، أحد أطراف صناعه وتنفيذ السياسة الخارجية التي تهدف إلى الصالح العام.

5- القيام بنشاطات فاعلة في تهدئة الجبهة الداخلية في حالة الأزمات، وهذا من شأنه دعم السياسة الخارجية، لكون السياسة الداخلية ذات ارتباط وتأثير مباشر في السياسة الخارجية.

المبحث الثاني:

مدركات صانع القرار الأردني للواقع الجغرافي

لقد ذكرنا سابقاً بأن صانع القرار الخارجي في الأردن، يواجه محددات خاصة عند صياغته لأي قرار سياسي على الصعيد الخارجي، فالموقع الجغرافي يتبعه التركيب الديموغرافي الذي يتمتع به الأردن، من خلال التركيبة السكانية الأمر الذي يتطلب حسابات خاصة لأي خطأ في التعامل معه، مما قد يجعل منه عامل انقسام وضعف بدل أن يكون عامل قوة، كما أن الخلل في الموارد قياسا إلى متطلبات الدولة، جعل الأردن يسعى إلى إقامة أفضل العلاقات مع كافة الدول التي تمد يد المساعدة إليه ماليا واقتصاديا، وعدم اتخاذ أي قرار من شأنه تعكير صفو هذه العلاقات، مما قد يؤثر سلبا على الوضع الاقتصادي للأردن.

وعليه فإن صانع القرار في السياسة الخارجية الأردني، لا يمكنه أن يتجاوز المتطلبات التي يمليها عليه الواقع الجغرافي، سواء كان ذلك في نطاق إملاءات الجغرافيا الطبيعية ومعطياتها، أم في نطاق الجغرافيا البشرية ومتطلباتها، والتي تشكل في مجموعها موارد الدولة الطبيعية والبشرية التي يرتكز إليها القرار السياسي، فتشكل هذه الموارد قاعدته الصلبة، ومجال مناورته وعوامل قوته أو ضعفه.

فإدراك صانع القرار السياسي بشكل عام، يلعب دوراً حاسماً في تقدير أهمية معطيات الموقع الجغرافي لبلده (الطبيعية والبشرية)، وبالتالي ما ينتج عنه من تقييم عناصر القوة والضعف التي يمليها هذا الموقع، هي التي من شأنها تحديد السلوك السياسي، إذ إن توفر الموارد الطبيعية مع قدرة الدولة على تعبئتها في خدمة سياستها الخارجية، يوفر لها الأساس المادي للنمو، ويؤثر بشكل مباشر على تحسين مستوى قدراتها العسكرية من الناحية النوعية والكمية،

وعلى مستوى السياسات الخارجية للدولة، ومقدار القوة التي يمكن أن تمارسها في النسق الدولي. فالقدرات الاقتصادية لا تؤثر على تحديد أهداف الدولة فقط، بل وعلى وسائلها أيضاً، إذ يمكن استخدامها كأداة فاعلة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية.(غرايبة، 1998: 100).

وفي هذا المبحث الثاني سنتناول مدركات صانع القرار الأردني للواقع الجغرافي، وذلك من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: مدركات صانع القرار للجغرافيا الطبيعية.

المطلب الثاني: مدركات صانع القرار للجغرافيا البشرية.

المطلب الاول:

مدركات صانع القرار للجغرافيا الطبيعية

يعد الوضع الجغرافي للدولة أحد أهم المحددات لسياستها الخارجية، ومن أكثر مقومات سياسة الدول ثباتاً، ويأتي في مقدمة العوامل المادية من حيث الأهمية والتأثير في سلوك السياسات الخارجية للدول، وتنبع هذه الأهمية من خلال التأثير المباشر وغير المباشر الذي تمليه الاعتبارات الجغرافية على عناصر قوة الدولة، وعلى ما تتيحه من فرص للتنمية المحتملة للدولة، فالمعطيات المادية من مساحة وتضاريس ومناخ وموارد تلعب دوراً حيوياً في تحديد إمكانية استيعاب الدولة لكمٍ كبيرٍ من السكان وهذا له إيجابياته إذا ما تم الاستحواذ على بعض عناصر القوة الأخرى مثل: حدود يسهل الدفاع عنها أو قاعدة اقتصادية قوية، تنوع في الموارد الطبيعية ما يزيد من قدرتها على تحقيق أهداف سياستها الخارجية، ومقاومة ضغوط الدول الأخرى، وبالتالي فإن هذه العوامل أو الاعتبارات الجغرافية تؤثر على مكانتها الدولية، ونوعية ومدى الخيارات المتاحة لها في حركة سياستها الخارجية، وعلى طبيعة الدور الذي تستطيع أن تلعبه الدولة في النسق الدولي أو الإقليمي، وعلى قدرتها في اتباع سياسة خارجية مستقلة(غرايبة، 1998: 97-98)

فالموقع الجغرافي للأردن على سبيل المثال، يؤثر في حركة السياسة الخارجية الأردنية، وتوجهاتها على الصعيدين الأمني والاقتصادي، ويمكننا القول إن تأثير هذا العامل ولو يبدو أحياناً إيجابياً، ألا أنه في المحصلة النهائية يعتبر عاملا مقيدا للسياسة الخارجية.

وعلى أية حال سنتناول مدركات صانع القرار الأردني والمتعلقة بجغرافية الموقع الأردني في فقرات ثلاثة هي:

أولاً:المدركات السياسية.

ثانياً:المدركات المناخية.

ثالثاً:مدركات الثروة الوطنية.

أولاً: المدركات السياسية: لقد أدرك صانع القرار الأردني أن موقع بلاده الجغرافي، أصبح مع مطلع القرن الحادي والعشرين متأثراً بعدة أحداث سياسية وقعت في محيطه الإقليمي، وخاصة في دول الجوار الجغرافي، ويمكننا بيان تلك المدركات في فقرتين هما(وثائق وزارة الخارجية، 2001: 5):

1- مدركات الأحداث السياسية ودول الجوار العربي: مع مطلع القرن الحادي والعشرين أخذت نذر الحرب بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق، تدور بين مؤيد للحرب ومعارض، حيث أن المواقف السياسية على الصعيد الدولي كانت تشير إلى عدم إقدام الولايات المتحدة على الدخول في حرب مع العراق، والاكتفاء بالقرارات الدولية التي أصبحت فيه الدولة العراقية جراءها على درجة عالية من الضعف نتيجة الحصار الذي فرض عليها عام 1991 بعد دخول الكويت، إذ إن دول الجوار تتأثر في كل الأحوال بالأحداث التي تدور في أي دولة تقع على الحدود، والعراق الدولة الجار للأردن شهدت أحداثاً سياسية عسكرية دامية، أدت في نهاية الأمر إلى رحيل نظام واستبداله بنظام جديد مختلف، الأمر الذي أدى إلى عدة مدركات لم يستطع صانع القرار الأردني تجاوزها. وهذه المدركات هي:

أ- وضع الدولة في درجة استعداد لاستقبال المهجرين العراقيين.

ب- الاستعداد لما هو آت نتيجة تأثر الدولة الأردنية من الناحية الاقتصادية والسياسية، وبسبب المهجرين والهاربين من العراق.

جـ - أخذ الاحتياطات اللازمة جراء تأثر الدولة من ناحية الإمدادات النفطية.

د- ضبط التفاعلات الاجتماعية نتيجة تأثر المجتمع الأردني بالجاليات العراقية القادمة.

إن ما سبق من مدركات تؤدي في نهاية الأمر إلى توجيه السياسة الخارجية الأردنية، إلى سلوك آخر متأثر بالأوضاع الجديدة التي نجمت عن احتلال العراق منذ عام 2003- 2011.

2- مدركات دولة الجوار غير العربي (إسرائيل): إن احتلال اليهود لفلسطين شكل لدى صانع القرار الأردني، هاجساً يتمحور حول ضرورة حماية الأرض الأردنية من أطماع دولة الكيان الصهيوني، باتت الحالة هذه محددا من المحددات الهامة للسياسة الخارجية الأردنية، إن التوجس المشار إليه جاء ليتناسب وقدر حجم الخطر الجديد الذي بات يهدد الأردن على أطول حدود لدولة عربية مع هذا الكيان الدخيل على الوطن العربي، حيث أن إسرائيل تمتلك قوة عسكرية كبيرة، حتى وفي ظل معاهدة السلام لعام 1994، ظل الأردن يحسب حساباً لهذه الدولة، بسبب التفوق العسكري من جهة، وبسبب الأطماع الصهيونية الهادفة لإقامة وطن يمتد من الفرات إلى النيل من جهة أخرى، لذا باتت مدركات صانع القرار الأردني لهذا الحوار تتلخص فيما يلي:

أ- عدم استثارة إسرائيل في ظل غياب العمل العربي المشترك.

ب- عدم الإسهام في الإخلال بتوازن القوى بين إسرائيل والدول العربية.

جــ- عدم المساس بحصة إسرائيل المائية والمتأتية من نهر اليرموك.

د- الالتزام بالمعاهدة التي تم عقدها في 1994.

3- مدركات الموقع والقضايا القومية (فلسطين): إن الموقع الجغرافي الأردني يقع ملاصقاً لفلسطين من الجهة الشرقية، ولما كان الأردن بهذا الجوار اللصيق فإن القضية الفلسطينية تعتبر قضية محورية بالنسبة للأردن، لكون الدول تتأثر مباشرةً بما يجري على أرض الدول المجاورة، وقد لعب الجوار الجغرافي هذا، دورا في تصنيف الدول بالنسبة للقضية الفلسطينية، حيث عُدّ الأردن من دول المواجهة المباشرة مع العدو الصهيوني، الذي يحتل فلسطين في حين اعتبرت دول عربية أخرى كالسعودية مثلاً دولة من الدول المساندة، ففي هذا السياق مثلاً: نجد أن رئيس مجلس الأعيان الأردني عبر عن ذلك حيث أنه عرض في إحدى محاضراته الاستنتاجات التي توصل إليها عبر تجربته العملية بالقول: "إن هيكل ومضمون السياسة الخارجية للدولة الأردنية متأثران إلى حد كبير بالقضية الفلسطينية، بل إن القضية الفلسطينية كانت وما زالت محور السياسة الخارجية الأردنية، لافتا إلى أن هذا الارتباط له بالضرورة أثره الكبير في طبيعة ونمط بناء الدولة الأردنية، التي واصلت سياستها الخارجية عبر تاريخ الدولة بما يحاكي هذا الارتباط، وبما يخدم قضية فلسطين،"وبين أيضاً: "أن لهذا الارتباط بين السياسة الخارجية الأردنية والقضية الفلسطينية، مبرراته القوية، ومنها أن القضية الفلسطينية ليست قضية قطرية، بقدر ما هي قضية أمة ومقدسات، وذلك نظرا لوجود المقدسات الإسلامية والمسيحية في فلسطين، وارتباط ذلك بالوجدان الروحاني للعالمين الإسلامي والمسيحي بعامة والعرب بخاصة".

وعليه فإن مدركات صانع القرار الأردني بالنسبة للجوار الفلسطيني، تتجلى بما يلي:

أ- الدعم الموصول للقضية الفلسطينية وللأخوة الفلسطينيين.

ب- رعاية الأماكن المقدسة وإعمارها، حتى لا يتسنى لليهود ضم هذه الأماكن لوزارة الأديان اليهودية.

ثانياً: المدركات المناخية: يعتبر المناخ من أهم العوامل التي تؤثر في قوة الدولة وظروفها السياسية، لأنه يؤثر في مجهود الإنسان وبالتالي فيما يبلغه من رقي وتقدم، وقد أثر المناخ على الأوضاع السياسية لكثيرٍ من الدول بدرجة كبيرة، إذ أن عدم ملاءمة المناخ في جنوب أفريقيا، لم يشجع الاستعمار الأوروبي بداية للتوجه لذلك المكان، بينما مناخ البحر المتوسط، شجع الاستعمار على أن يتخذ في هذه المنطقة شكل الاستعمار الاستيطاني، وأغرى الأوروبيين بالهجرة إلى هذا الإقليم. أما المناخ الاستوائي نجده لم يشجع الاستعمار الأوروبي على الاستيطان في الدول الأفريقية، التي يسود فيها مثل غانا، والكنغو، ونيجيريا، وتوجو، وداهومي، لذا كان الاستعمار في هذه الجهات استعماراً استغلالياً، ويمكن الاستدلال من التاريخ على أن المناخ كان له أثر كبير على سير العمليات الحربية والتوجهات الاستعمارية. ويؤكد ذلك أن القيادة الألمانية كانت على بينة من أن غزو بولندا يجب أن يتم في الأيام الأولى من شهر أيلول، حتى تتجنب الأوحال، التي يمكن أن تتعرض لها الدبابات الألمانية بسبب سقوط الأمطار بعد هذا التاريخ. كذلك اختار الألمان شهر نيسان لغزو النرويج، حيث يشتد هبوب العواصف، وبالتالي يمكن اتخاذها ستاراً لتغطية الوحدات الصغيرة. وعبر الجيش المصري إلى شبه جزيرة سيناء في حرب 1973 عصراً، لتكون الشمس خلف ظهره ولا تكون في مواجهته، إضافة إلى

إجراء بعض الدراسات الدقيقة لحركة الأمواج، والتيارات، والمد والجزر في قناة السويس، ودراسة حركة الرياح.

كما يؤثر المناخ على سياسة الدولة وتكوينها، وذلك من خلال مساهمته في استقرار السكان وازدهار الاقتصاد، حيث تفتقر الأقاليم ذات المناخ القاسي إلى ما يسد حاجة سكانها من الغذاء بسبب قسوة مناخها. أما الأقاليم ذات المناطق المعتدلة، فإنّ غذائها يفيض، بسبب اعتدال مناخها ، ومما لا شك فيه أن هناك عوامل ثلاثة تعتمد على بعضها البعض وهي: المناخ والغذاء والتربة، فالمناخ يؤثر في نوع المحصول الذي يتواءم مع هذا المناخ، ونوعية الغذاء تعتمد على التربة التي ينبت فيها (دورثي 42:1985) لذا فصانع القرار الأردني أدرك ما للمناخ من تأثير على جغرافية بلاده، وفي مقدمتها عدم الإنتاج الكافي من الغذاء بما يكفي حاجيات المستهلكين، وهذا تم بعد استحضاره كميات الاستهلاك ونسبة الاكتفاء الذاتي، وارتفاع جملة قيمة الواردات لسنوات متعددة مقارناً بسنوات خلت، وفق ما يبينه جدول تطور الميزان التجاري الخاص بالاكتفاء الذاتي التالي:

جدول رقم (4)

تطور الميزان التجاري (الاكتفاء الذاتي) للسلع الغذائية الرئيسة للفترتين (1984–1988) ويرمز لها (أ) و(2002–2006) ويرمز لها (ب) (فترة اختيارية للتدليل على التطور) (الكمية بالألف طن)(الإحصاءات الزراعية، 2009: 38–39)

السلعة	كمية الإنتاج		صافي كمية الواردات		كمية المتاح للاستهلاك		نسبة الاكتفاء الذاتي%	
	(أ)	(ب)	(أ)	(ب)	(أ)	(ب)	(أ)	(ب)
جملة الحبوب	94	89	804	1849	898	1938	10	5
القمح والدقيق	68	39	420	539	488	578	14	7
الذرة الشامية	2	14	189	463	191	477	1	3
الأرز	0	0	65	126	65	126	0	0
الشعير	25	33	128	629	153	662	16	5
البطاطس	37	140	38	16	75	156	49	90
جملة البقوليات	7	5	19	40	26	45	27	12
جملة الخضر	862	1275	– 255	– 243	607	852	142	150
جملة الفاكهة	253	497	42	52	295	549	86	91
السكر– مكرر	0	0	88	211	88	211	0	0
جملة الزيوت	8	54	35	169	43	223	19	24

جملة اللحوم	66	126	39	42	105	168	63	77
لحوم حمراء	9	13	36	34	45	47	20	28
لحوم بيضاء	57	123	3	8	60	131	95	94
الأسماك	0	0	9	18	9	18	0	6
البيض	24	41	30	10	21	40	114	104
الألبان ومنتجاتها	59	237	223	237	282	474	21	50
المجموع	1410	4264	1039	2210	2449	4674		

إن الناظر في الجدول السابق جعل مدركات صانع القرار الخاصة بالغذاء تتمحور حول النقاط الثلاث التالية:

أ. ضرورة استيراد المواد الغذائية وفق احتياجات المستهلكين الأردنيين والحفاظ على الأمن الغذائي الأردني.

ب. تنوع مصادر الاستيراد حتى لا يقع الأردن في فخ الابتزاز من قبل دول السوق.

ج. العمل على الاهتمام بالقوات المسلحة إعداداً وتطويراً وتسليحاً، لكون المناخ يسهم في لعب دور كبير في تحفيز الدول الاستعمارية لأخذ موقع لها على خريطة المنطقة.

ثالثاً: مدركات الثروة الوطنية: تعتبر القوة من أهم ركائز السياسة الخارجية، ولعلها أخطرها، والقوة هدف أسمى تسعى الدول إلى تحقيقه لضمان مصالحها القومية ومكانتها في النظام الدولي، ومن هنا، يصعب فصل القوة عن المصلحة باعتبارها العامل الحاسم في مكانة الدولة بالنسبة للدول الأخرى، والقوة تشمل عناصر مادية وأخرى معنوية: الأولى تتجلى في القدرة الاقتصادية، القدرة الحيوية (الأرض والإقليم)، القدرة العسكرية والقدرة السياسية التي تشمل العناصر المعنوية: الإرادة القومية، الأهداف الإستراتيجية، القدرة الدبلوماسية. والقوة تمثل قيمة نسبية، وتخص الكيف وليس الكم فحسب، ومعرفة حقيقة قوة دولة منوط بمقارنتها بدول أخرى، فقوة أي لاعب دولي أو ضعفه مرتبطة بقوة لاعب دولي آخر أو ضعفه. وقد ذكرنا فيما سبق، أنه يتعين على الدول أن يكون لها استراتيجية لسياستها الخارجية متوائمة مع واقعها، قوتها، ووزنها الحقيقي وما تمتلك من موارد، وإلا أصبحت سياستها الخارجية وحركتها الدولية مجردة إلى حد كبير من العوامل ذات الفاعلية، أو أن تكون قوتها غير مستغلة.

وبالنسبة للأردن فان الثروة الوطنية تتجلى في معطيات المصادر الطبيعية التي يمتلكها كالفوسفات، اليورانيوم، السيليكا، والصخر الزيتي، كما تتجلى بالأماكن السياحية على اختلافها سواء كانت أماكن سياحية علاجية، أو سياحية أثرية أو سياحية دينية، وهذه الثروة تتجلى أهميتها في مدى مساهمتها في رفد الاقتصاد الوطني الأردني بالعملة الصعبة، جراء تصدير معطيات المصادر الطبيعية إلى الخارج، وفي مدى قدرة الأردن في تسويق الأماكن السياحية عالمياً، وقدرتها في جذب السياح للداخل، لذا باتت مدركات صانع القرار الأردني تتجلى في سبيل تحقيق هذين الأمرين على النحو التالي:

1- ضرورة القيام بإنتاج المصادر الطبيعية بالحدود التي تلبي طلب الدول التي تستورد هذه المصادر.

2- القيام بحملات اقتصادية خارجية لجذب المستثمرين للاستثمار في الأردن (وزارة التجارة، 2011، التقرير الاقتصادي).

3- التفتيش عن أسواق خارجية لتصريف المنتج الأردني.

4- إجراء تحديثات على الأماكن السياحية بأنواعها، وفق ما تتطلبه أذواق السياح، وما يتناسب مع كل هذه الأماكن.

5- القيام بحملات ترويجية خارجية لتسويق الأردن سياحياً في كل دول العالم (وزارة السياحة، 2010).

إن الناظر في مدركات صانع القرار الأردني السابقة، يجد أن هذه المدركات لا بد وأن تأخذ مكانها على أجندة السياسة الخارجية الأردنية، وصانع القرار لا يجد بُداً من توجيه السياسة الخارجية الطريق التي تخدم هذه المدركات، فهي بحد ذاتها باتت كأهداف تسعى السياسة الخارجية الأردنية إلى تحقيقها.

المطلب الثاني:

مدركات صانع القرار للطبيعة البشرية

يلعب العامل السكاني دورا مهماً في تحديد مكانة الدولة وحجمها، حيث يوفر التعدد الضخم للسكان للدولة أساساً بشرياً للنمو الاقتصادي وبناء القوة العسكرية، خاصة إذا كان حجم السكان مرتبطا بتوافر الموارد الطبيعية، وبتوافر القدرات الأخرى التي تمكن من الاستفادة من هذا الحجم، ومن ثم فإن حجم السكان في حد ذاته قد لا يعني الكثير بالنسبة للسياسة الخارجية للدولة، إلا إذا كان مرتبطا بعوامل أخرى. ومن هنا يتحدث علماء السكان عن الحجم الأمثل للسكان، وهو ذلك الحجم الذي يتحقق فيه التوازن بين عدد السكان والموارد الطبيعية المتاحة.

والعامل السكاني كغيره من العوامل ليس بعدده، بل لا بد من النظر إليه من خلال تفاعله مع الاعتبارات السكانية الأخرى، فرغم أن التعدد الضخم للسكان يعتبر مؤشراً للقوة، إلا أن هناك اعتبارات سكانية عديدة تدخل في حساب القوة القومية للدولة منها: كيفية التكوين والتوزيع الجغرافي للسكان، والتكامل الاجتماعي والعرقي، وفي بنية التركيبة السكانية التي تتضمن الفئات العمرية التي تؤثر في قوة الدولة، ونسبة السكان النشيطين اقتصاديا، وفي هذا الجانب سنتناول مدركات صانع القرار الأردني للطبيعة البشرية، وذلك من خلال البحث في الفقرات التالية:

اولاً:مدركات توزيع ومهارات السكان.

ثانياً:مدركات الوسط الاجتماعي

ثالثاً:مدركات الطاقة البشرية

أولاً: مدركات توزيع ومهارات السكان: ونقصد بهذا سوء التوزيع السكاني على الأرض، وندرة المهارات السكانية، حيث تبرز أهمية التعداد الضخم للسكان في المجال الاقتصادي، إذ يساعد هذا التعداد وبتوافر عوامل أخرى، في إدارة الإنتاج، وإيجاد منافذ لاستهلاك إنتاج الدولة، وإلى اعتماد بعض الدول المنتجة على هذه الدولة، لتصريف سلعها وفي المجال العسكري فإن التعداد الضخم يوفر القوة البشرية اللازمة للحرب، ويؤدي إلى صعوبة احتلال الدولة والسيطرة عليها، مما يخلق إحساساً بالأمن والثقة. ويخلق شعوراً بالخوف في نفوس غيرها من الدول، وهذا يعزز من ممارسة الدولة لدورها في المجال الدولي والإقليمي، ولكن التعداد السكاني لا بد وأن يترافق مع توزيع متناسب لكثافة السكان على كافة أنحاء إقليم ومساحة الدولة، وذلك لكي تعم فائدته كافة مناطق الدولة، وتجنب التشوهات التي قد تحصل نتيجة الخلل في التوزيع السكاني مثل، الفجوات التنموية بين مناطق الدولة ومدنها المختلفة، وما يتبعها من مشاكل الهجرات الداخلية، وسوء توزيع الدخل والثروة القومية، التي من شأنها أن تشكل عائقاً أمام صناع القرار السياسي، لا سيما القرار الخارجي منه، التي قد تحد من مساحة المناورة لديه، مقابل الاستحقاقات الدولية والإقليمية التي تواجه السياسة الخارجية لكل بلد.

إن ما نذهب إليه من مدركات التوزيع الجغرافي للسكان، هو الكثافة السكانية في مختلف أنحاء الأردن، وأي الأماكن يكون فيه ازدحاما، وأي الأماكن تخلو من هذا الازدحام، بل تكون فيها الكثافة السكانية ضعيفة، وما هي المدركات التي أدركها صانع القرار من جراء هذا التوزيع السكاني على أرض المملكة، في حين ما نعنيه من المهارات، المتعلقة بالتركيب العمري للسكان، الذي يترتب عليه دور مهم في تحديد الفئات السكانية في الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية للدولة، وهذا بدوره يعتمد على معرفة حجم الفئة القادرة على العمل الاقتصادي،

والقيام بمهام الدفاع عن البلد عسكرياً، وقد أشارت مدركات صانع القرار الأردني إلى المدركات التالية (الهزايمة، 1994: 40):

1- سوء التوزيع الجغرافي في الأردن يؤثر سلباً على الناحيتين الاقتصادية والعسكرية فيه.

2- أن هناك ندرة في المهارات، فلا بد من تنمية المهارات الوطنية، بما قد يؤدي إلى امتداد شبكة من العلاقات مع الدول الأخرى، ويؤدي إلى التعاون الذي تطلبه كثير من الدول.

إن هذه المدركات ما هي إلا ضرورات على صانع القرار، لابد من الأخذ بها وذلك من أجل النهوض بالأردن اقتصادياً وإنسانياً، من خلال شبكة من العلاقات التي تؤديها المهارات الوطنية خارج موطنها، وهذه الشبكة يمكن تصنيفها في عدة مصنفات منها الإنسانية، والاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية.

ثانياً: مدركات الوسط الاجتماعي: ذكرنا سابقاً أن هناك في الأردن إلى حد ما تنوع عرقي وأديان وشرائح اجتماعية تعيش على أرض الأردن، هذا التنوع يسوده الانسجام نظرا لقلة الفوارق بين أطياف السكان، وبناء على هذا التنوع كان لا بد من آلية على صانع القرار الأردني من اتباعها، وذلك لإبقاء الانسجام بين هذه العرقيات والمذاهب والشرائح الاجتماعية سائداً، على اعتبار أن السياسة الداخلية لها علاقة مباشرة بالسياسة الخارجية، فوجود الجبهة الداخلية مستقرة، تنعكس على أداء السياسة الخارجية في التوجه الايجابي، والعكس صحيح أيضاً، فالدول التي تسودها الاضطرابات لا تؤدي إلى عرقلة السياسة الخارجية فحسب، بل قد يكون ذلك سبباً ومدعاة إلى التدخل الخارجي في الدولة، من هنا، فإن مدركات صانع القرار الأردني تتمحور في مجال الوسط الاجتماعي الأردني بالتالي (مقابلة، 2011: 2/27):

1- ضرورة إطلاق مبدأ المساواة في الوسط الاجتماعي الأردني، بغض النظر عن العرق، المذهب أو الشريحة الاجتماعية في مجال القانون.

2- مساندة قضايا العرقيات التي تمتد إليها أصول العرقيات الأردنية في الخارج، مما يؤدي إلى رضى العرقية الأردنية عن الأداء الحكومي الأردني.

3- إطلاق حرية التدين لاتباع كل دين وفق التصور الاعتقادي لهذه الأديان في المملكة.

4- اتخاذ مواقف سياسية بعيدة عن تصادم اهتمامات ومصالح الشرائح الاجتماعية في المملكة.

إن المدركات السابقة ما هي إلا علامات محددة لصانع القرار عليه عدم تجاوزها، لكي تبقى الجبهة الأردنية الداخلية في حالة استقرار وانسجام، وهذا يعطي السياسة الخارجية حرية حركة في سلوكها الخارجي.

ثالثاً:مدركات الطاقة البشرية: تعدّ الموارد البشرية من المقاييس الأساسية التي تقاس بها ثروة الأمم، باعتبار هذه الموارد على رأس المكونات الرأسمالية والأصول المؤثرة في الوضع الاقتصادي والاجتماعي للدول، حيث أصبح العنصر البشري ودرجة كفاءته العامل الحاسم لتحقيق التقدم.

كما أكد الفريد مارشال أهمية الاستثمار في رأس المال البشري باعتباره استثمارا وطنيا، وفي رأيه أن أعلى أنواع رأس المال قيمة، هو رأس المال الذي يستثمر في الإنـــسان، إذ عــن طريق الإنسان تتقدم الأمم، والاقتصاد ذاته ذو قيمة محدودة، إن لم يستغل في سبيل التقدم، وذلك عن طريق القوى البشرية التي تحول الثروات من مجرد كميات نوعية إلى طاقات تكنولوجيـــة مختلفة تحقق التقدم المنشود (دورتي، 1985: 45).

والأمثلة على تأثير الاستثمار البشري في تحقيق التقدم والنمو الاقتصادي والاجتماعي متعددة فنجد مثلاً أن دولة مثل الصين واليابان وغيرها من دول جنوب شرق آسيا قد حققت معدلات عالية للنمو الاقتصادي، واستطاعت أن تتخطى حاجز التخلف، وتتبوأ مكانة متقدمة بين دول العالم ارتكازا على ما لديها من موارد بشرية، حرصت على تأهيلها وتنمية مهاراتها وقدراتها، كما أن ما يشهده العالم الآن من تطور علمي كبير خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات المرتبطة، باستخدامات الحاسب الآلي والاتصالات والإلكترونيات، يرجع إلى ما تم تأهيله من قدرات ومهارات عالية المستوى لأفراد من العنصر البشري.

وقد أدرك صانع القرار الأردني أن هناك طاقات بشرية كبيرة، يمكن استثمارها في العلاقات الدولية وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي، وهذه الطاقات لديها من المهارات ما تؤدي في حالة الأردن إلى إعطاء الأردن سمعة طيبة، بالإضافة إلى أنها تدر على الأردن من العملة الصعبة ما تثري الدخل الوطني الأردني، وهذه الطاقات إن أُحسن استغلالها فإنها والحالة هذه ستؤدي إلى تخفيف البطالة، وذلك من خلال إيجاد منافذ لفرص عمل في الخارج، لذا فإن مدركات صانع القرار الأردني المتعلقة بالطاقات البشرية يمكن إجمالها بالتالي:

1- ضرورة استثمار الفرص المعروضة في الدول العربية من حيث العمل المهني والتعليمي والعسكري.

2- ضرورة مشاركة الأردن للأسرة الدولية في القضايا والأحداث الدولية هنا وهناك في العالم.

3- ضرورة الارتقاء بالعنصر البشري من حيث الوعي التام بكل قضايا الأمة، وتمكينه من الأخذ بأسباب القوة التي من خلالها يتم تحقيق الأهداف.

إن تحقيق ما ذهبنا إليه من مدركات، لا يتم إلا إذا قام صانع القرار بتأهيل القوى البشرية بكل أنواع المهارات المطلوبة للعمل الخارجي، كما إن هذه المدركات ما هي إلا خطوات محسوبة توضع في كفة ميزان صالح الدولة الأردنية، وإن من شأن مثل هذه الخطوات تصب في أعلى أهداف السياسة الخارجية، والمتعلقة بتحقيق هيبة الدولة الأردنية، نظراً لما تتمتع به القوى البشرية الأردنية من حرفية وانضباطية في العمل.

الفصل الرابع:

مدركات الموقع الجغرافي في السياسة الخارجية

لقد ذكرنا سابقاً بأن صانع القرار الخارجي في الأردن يواجه محددات خاصة عند صياغته لأي قرار سياسي على الصعيد الخارجي، فالموقع الجغرافي يتبعه التركيب الديموغرافي الذي يتمتع به الأردن من خلال التركيبة السكانية فيه، وهذا يتطلب حسابات خاصة لأي خطأ في التعامل معه، مما قد يجعل منه عامل انقسام وضعف بدلاً من أن يكون عامل قوة، كما أن الخلل في الموارد قياساً إلى متطلبات الدولة، جعل الأردن يسعى إلى إقامة أفضل العلاقات مع كافة الدول التي تمد يد المساعدة إليه ماليا واقتصاديا، وعند اتخاذ أي قرار خاطئ من شانه تعكير صفو هذه العلاقات، مما قد يؤثر سلبا على الوضع الاقتصادي للأردن.

وعليه فإن صانع القرار في السياسة الخارجية الأردنية، لا يمكنه أن يتجاوز المتطلبات التي يمليها عليه الواقع الجغرافي للأردن، سواء كان ذلك في نطاق إملاءات الجغرافيا الطبيعية ومعطياتها، أو في نطاق الجغرافيا البشرية ومتطلباتها، والتي تشكل في مجموعها موارد الدولة الطبيعية والبشرية، التي يرتكز إليها القرار السياسي، فتشكل عندها قاعدته الصلبة ومجال مناورته وعوامل قوته أو ضعفه.

إن صناع القرار في أي دولة في العالم، يستلهمون قوة دولتهم من المعطيات الجغرافية في دولتهم، سواء كانت طبيعية أم بشرية، أضف أن هذه المعطيات إذا كانت بوفرة، فإن صناع القرار يكون لديهم أكثر من بديل عند اتخاذ القرارات.

وفي هذا الفصل سيتم التركيز بشكل مباشر على صانع القرار في السياسة الخارجية الأردنية، لمعرفة كيف يقوم صانع القرار بتوظيف مدركاته وترجمتها إلى قرارات سياسية وذلك من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: الجغرافيا الطبيعية والسياسة الخارجية.

المبحث الثاني:الجغرافيا البشرية والسياسة الخارجية.

المبحث الأول:

الجغرافيا الطبيعية والسياسة الخارجية

تشكل الجغرافيا الطبيعية إحدى المعطيين الرئيسيين من معطيات الموقع الجغرافي لأي بلد كان، وتظهر مقدرة صانع القرار وبراعته السياسية، في المدى الذي يستطيع به توظيف هذه المعطيات توظيفاً صحيحاً عندما يكون الأمر يتعلق بقرارات السياسية الخارجية لبلاده.

وفيما يتعلق بالأردن فيمكن القول الآن وبعد أن استعرضنا في فصل سابق معطيات الموقع الطبيعية، التي تتمثل بالجغرافيا الطبيعية وعواملها وما تفرزه من معطيات، سواء تلك التي بقيت ضمن موارد الطبيعة التي لا دخل للإنسان بها، وإنما هي هبة الخالق الذي حبا بها الأردن وموقعه الجغرافي، أو تلك العوامل المشتركة المحدثة التي هي في الأصل طبيعية ولكن تدخل الإنسان الأردني بها، من أجل تحسين استثمارها واستغلالها، نتيجة ما أدخله عليها من تحسينات وتطويرات جعل منها موارد يعتد بها في حسابات الدخل القومي، وأعطت الاقتصاد الأردني قيمة مضافة وميزة تنافسية بين دول المنطقة، وعملت في النهاية على ردف موقف صانع القرار السياسي في إطار السياسة الخارجية الأردنية.

وعليه فإننا نتناول توظيف الجغرافيا الطبيعية في السياسة الخارجية الأردنية من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: خصوصية الموقع الجغرافي والسياسة الخارجية.

المطلب الثاني:خصوصية المواقع السياحية والسياسة الخارجية.

المطلب الأول:

خصوصية الموقع الجغرافي والسياسة الخارجية

يظهر لنا بعد أن قمنا في الفصول السابقة باستعراض كل معطيات الموقع الجغرافي الأردني سواء كانت الطبيعية أم البشرية، أن الموقع الجغرافي الأردني يتمتع بخصوصية تفرض نفسها على صانع القرار السياسي في كافة المحاور والأطر، ولا سيما محور وإطار السياسة الخارجية، ولم تأتي هذه الخصوصية من فراغ، بل هي نتاج طبيعي لتضافر مجموعة من العوامل، تتعلق بكافة جوانب الموقع الجغرافي الأردني، إبتداءً من الموقع بالنسبة إلى دول الجوار، وحتى واقع الموارد الطبيعية التي تتسم إجمالاً، بالشح وعدم الاستغلال الأمثل للمتوافر منها لحد الآن، وحاجة الأردن المتزايدة لها لا سيما مصادر الطاقة، مروراً بواقع الظروف المناخية التي هي الأخرى تفرض واقعاً صعبا على صانع القرار، وذلك لارتباطها بعدة نواحي حيوية وأهمها: المياه والأمن الغذائي اللذان يمثلان مقومات الحياة الأساسية.

وفي هذا المطلب سنتناول بشيء من التفصيل تلك الخصوصية للموقع الجغرافي الأردني، والأثر الذي تركه هذا الموقع على سياسة الأردن الخارجية، وذلك ضمن الفقرات الفرعية التالية:

أولاً: واقع الجوار الجغرافي.

ثانياً: واقع الظروف المناخية.

ثالثاً: واقع الثروة الطبيعية.

أولاً: واقع الجوار الجغرافي: الموقع الجغرافي الأردني يؤثر في حركة السياسة الخارجية الأردنية وتوجهاتها على الصعيد الداخلي والخارجي، وإن يبدو أن تأثير هذا العامل أحياناً إيجابياً، إلا أنه في المحصلة النهائية يعتبر عاملا مقيدا لقدرات صانع القرار الأردني عند رسم سياسة بلاده الخارجية وعند التنفيذ، فالأردن يقع في قلب منطقة الشرق الأوسط، إذ أنه محاط بعدد من الدول العربية(سوريا، العراق، السعودية، وسلطة الحكم الذاتي الفلسطيني)، وله أطول خط حدودي مع الكيان الصهيوني، وله منفذ بحري ضيق على خليج العقبة لا يتجاوز خمسة وعشرون كيلوا مترا، وهذا يعني أن سياسة الأردن متأثرة بالجوار الجغرافي، وهذه التأثيرات تشكل إلى حد كبير محددات للسياسة الخارجية الأردنية، وهذه المحددات تتمثل بما يلي:

1- الإطلالة القصيرة على البحر الأحمر(خليج العقبة)، وهو بحر مغلق، حيث حرمته اليد الاستعمارية التي رسمت الحدود العربية القطرية في مكاتب دوائرها الاستعمارية من ساحل بحري على بحر مفتوح كالبحر الأبيض المتوسط على سبيل المثال، حيث رتب هذا الأمر أعباء ألقيت على كاهل سياسة الأردن الخارجية والتي رسمت إزاء هذا الأمر على النحو التالي:

أ- الاحتفاظ بعلاقات حسن جوار مع دول الجوار الجغرافي، قائمة على أساس الاحترام المتبادل، والتعهد بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي من دول الجوار، فإذا كانت سوريا مفتاح الأردن للوصول إلى موانئ البحر الأبيض المتوسط في الشمال وفي آن واحد، كان العراق والسعودية مفتاح الوصول إلى موانئ دول الخليج العربي في حالة إغلاق ميناء العقبة لأي سبب من الأسباب، وهذا متوقع نتيجة الظروف السياسية، لذا فصانع القرار الأردني يأخذ الحيطة قبل وقوع المشكلة، وذلك بضمان إطلالة بحرية نحو العالم، من خلال موانئ الدول العربية المجاورة.

ب- مواصلة تحديث ميناء العقبة وذلك من أجل استيعاب أساطيل الاستيراد والتصدير بصورة سهلة وميسرة، وليسهل التعامل مع الميناء في الأوقات التي تغلق بها موانئ الدول العربية، وهذا ما حصل زمن الحرب العراقية الإيرانية، حيث كان ميناء العقبة الوحيد والمتنفس لدولة العراق زمن الحرب بخاصة ودول الخليج العربي الأخرى بعامة، والأردن يتحسب للمستقبل المجهول فقد أخذ على عاتقة استمرارية تحديث الميناء لاستقبال كافة مجريات الإحداث المقبلة.

2- الجوار العربي: إن الجوار العربي له تأثير هو الآخر على السياسة الخارجية الأردنية، وهذا الجوار يأتي تأثيره من عدة أسباب في مقدمتها، فقدان الثقة بين أنظمة الحكم العربي، حيث رافق نشأة هذه الأنظمة مواقف سياسية تتراوح في نظرتها إلى بعضها البعض في العداء والمعارضة من جهة، والتأييد والمساندة من جهة أخرى، أو اللامبالاة أحيانا، فعلى سبيل المثال، تأثر العلاقات الأردنية السورية إزاء موقف الأردن من الحرب العراقية – الإيرانية، حيث وقفت سوريا إلى جانب إيران، لذا فالجوار العربي أثر في سلوك السياسة الخارجية الأردنية، وتم رسمها على النحو التالي (العزام، 2000: 25) :

أ- العمل على احترام الجوار الجغرافي وذلك من خلال عدم إثارة أية حساسيات على اختلافها، التي قد تفسر من دول الجوار على غير محملها الحسن، وإبقاء حالة من التفاهم السياسي معها.(العزام ، 2000: 25)

ب- التقرب من العراق والسعودية، لاعتماد الأردن بدرجة كبيرة وخصوصاً على النفط العراقي والسعودي المتدفق إليه، لأن النفط إذا ما توقف ضخه عن الأردن لسبب أو لآخر سيؤدي حتماً إلى إرباك لصانع القرار الأردني.

جـ- الإبقاء على علاقات حسنه مع سوريا، لكونها تربط الأردن مع تركيا وأوروبا بممر بري، ليسهل تصدير ونقل المنتجات الأردنية عبر حدودها، والعمل على استخدام أداة الدبلوماسية الأردنية لحل أي مشكلة قد سببها رسم الحدود المشوه بين البلدين، وهذا ما حصل عام 2007م ، حيث تم حل إشكالية الحدود عن طريق لجنة أردنية كلفت لهذا الغرض (الرأي، 2007: 6/7).

3- سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني: الجوار الأردني الفلسطيني وارتباطه بالضفة الغربية قانونيا عام1950م ، جعله يتحمل أعباء كثيرة باعتباره الدولة العربية الأولى ذات الوشائج المتعددة مع فلسطين وأهلها، الأمر الذي حتم على الأردن اتباع سياسة خارجية تتماشى مع الوضع الفلسطيني الجديد، لكون العلاقة الأردنية الفلسطينية علاقة خاصة، أو أن لها من الخصوصية ما لا ينطبق على غيرها في ميدان العلاقات والروابط مع الدول العربية الأخرى، وهذه السياسة قائمة على ما يلي(العدوان ،2000: 97):

أ- المساندة الدائمة والمستمرة لمنظمة التحرير الفلسطينية في كل المؤتمرات الدولية، ومد يد العون للشعب الفلسطيني كلما استدعى الأمر.

ب- إبقاء الجسور مفتوحة أمام القادمين من الضفة الغربية وتسهيل عمليات المرور والإقامة.

جـ- استخدام دبلوماسية القادة بين الأردن والمنظمة، واستمرار التشاور حول الأحداث الجارية، والأحداث التي قد تقع في المستقبل.

4- دولة إسرائيل: حيث تشكل أحد المحددات للسياسة الخارجية الأردنية عند عمليتي التخطيط والتنفيذ، سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي، فدولة إسرائيل كانت ولا زالت تثير قلقاً شديداً لدى صانع القرار الأردني، على اعتبار أن الأردن مستهدف من قبل هذه الدولة التي

ربما تريد حل القضية الفلسطينية على حسابه، وإزاء القوة التي تتمتع بها هذه الدولة، في ظل الضعف والتشقق العربي، فقد رسمت السياسة الخارجية الأردنية على النحو التالي:

أ- إزاء استهداف الأردن من قبل دولة إسرائيل، التي ترى حل مشكلة فلسطين على حساب الأردن ، أخذت السياسة الخارجية الأردنية ضرورة الاستمرار والالتزام الأدبي والأخلاقي تجاه القضية الفلسطينية والحق الفلسطيني، والإصرار على تحقيق حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية، وعدّت قضية فلسطين القضية الأولى بالنسبة للأردن، ولطالما بقيت القضية الفلسطينية قائمة ولم تصل إلى حل، فإنها ستبقى مصدر خطر للأمن الأردني، وهذا يجعل السياسة الأردنية الخارجية في حالة يقظة تامة، وترقب لكل جديد، وتعمل على تجنب سلبياته، وكما تعمل على تضخيم إيجابياته لصالح الأردن. (العزام ، 2000 : 53)

ب- عدم استثارة دولة إسرائيل حتى لا تقوم بأي أعمال عسكرية ضد الأردن، وخاصة في مناطق التماس التي تضم أهم الموارد الاقتصادية الأردنية فهناك منطقة الأغوار الزراعية، ومصنع البوتاس في البحر الميت، وميناء العقبة ....الخ ، في ظل غياب العمق الجغرافي الأردني، وحتى لا تتخذ دولة إسرائيل أي توتر عسكري حجة في تنفيذ مخططها الواسع بتهجير قسم آخر من الفلسطينيين إلى الأردن (الهزايمة ،2004: 133-134).

جـ- رغم كل الأصوات الداعية إلى إقفال السفارة الإسرائيلية في عمان، وطرح اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية جانبا، وتسفير السفير الإسرائيلي في الأردن، لم يلقِ الأردن أذناً صاغية لكل الدعوات وتمسك بالاتفاقية، وأبقى الجسور مفتوحة مع القيادات اليهودية، لأن الأردن إذا ما استمع لهذه الدعوات فإن ذلك يعني أن الأردن أصبح في حالة حرب مع إسرائيل، وهذا له نتائج لا تحمد عقباها، وخصوصاً أن الاضطرابات وعدم الاستقرار أهم خصائص دول النظام الإقليمي العربي اليوم.

إن الجوار الجغرافي يبقى في مسيرة الدول عامل مؤثر، لكون العلاقات الدولية تعتمد في واحدة منها على علاقات الجوار، حيث تعتمد الدول في كثير من الحالات على بعضها البعض، ومن الصعوبة أن تعيش دولة عربية بمعزل عن جوارها، فلا بدّ للأردن من إيجاد علاقات مع دول الجوار، لكونه بحاجة إلى العمق الجغرافي من جهة، لأن الوشائج العربية لا يمكن بأي حال أن تقف عند الحدود بل لا بد من أن تتجاوزها من جهة أخرى.

ثانيا: واقع الظروف المناخية: إن الظروف المناخية القاسية التي مرت على الأردن، والتي أدت إلى ضيق الأراضي الزراعية، وزحف الصحراء جعل وفق مدركات صانع القرار التي اعتمدت على كميات الإنتاج والمطلوب للاستهلاك تحقيق الاكتفاء الذاتي مستحيلا، والواقع إن مفهوم الأمن الغذائي الأردني لن يتحقق بالإنتاج المحلي فقط، لذا لابد من الاعتماد على السوق الخارجي للغذاء، حيث بدا الاختلال جليا من تأمين الحاجات الغذائية الملحة محلياً، والحكومة الأردنية تعي كثرة السلبيات التي ترافق عملية الأمن الغذائي، والآثار السلبية التي تترتب على الاعتماد على الخارج لسد النقص ومن هذه الآثار(الهزايمة، العزام، 2009 : 20-23):

أ. التدخل السياسي المباشر كأن تقوم الدول المنتجة للغذاء بفرض شروط على الدول المستوردة، أو تعمل في واحدة منها مقايضة الشحنات الغذائية بالقرارات السياسية، وتقبل الدول المستوردة بهذه الشروط نتيجة عدم قيامها مسبقا بالعمل على تعدد مصادر الاستيراد، وهذا ما وعته الحكومة الأردنية وسيأتي لاحقا في توجهات سياستها الخارجية.

ب. زعزعة الاستقرار الداخلي: حيث أن التقلبات بأسعار السلع الغذائية تؤدي إلى فرض سياسات تناسب هذه التقلبات ففي الوقت الذي تكون فيه الدولة مطمئنة لثبات الأسعار،

يدفعها هذا الاطمئنان إلى عدم التحسب لما هو آت، وهذا ما حصل في الأردن يوم قفز سعر كيلو الخبز الواحد من (60) فلسا إلى (210) فلسا، هذا أدى إلى تذمر المواطنين، وخصوصا أصحاب الدخول المنخفضة، حيث قاد هذا التذمر إلى الخروج بمظاهرات أربكت سير العمل الحكومي، مما دعا الحكومة إلى اتخاذ سيلٍ من الإجراءات فطرحت نظام (الكوبونات) لامتصاص فورة غضب الشعب (الرأي، 1996: 4/7).

إن زعزعة الاستقرار الداخلي الناجم عن عدم قدرة الدولة على توفير السلع بأسعار تتناسب ودخول المواطنين يؤدي إلى آثار سياسية أهمها (الهزايمة، 2003: 35-42):

أ أ- إظهار الدولة أمام مواطنيها أنها عاجزة عن تأمين لقمة الخبز وهذا يؤدي إلى فقدان الثقة بالدولة.

ب ب- إشعار المواطن بأنه خُدع من قبل قيادته جراء صدمه بعدم قدرة القيادة على توفير لقمة العيش للمواطنين.

إن كل ما سبق أدى إلى توجيه السياسة الخارجية الأردنية لتلافي الأخطار التي تترتب على نقصان الغذاء على الساحة الأردنية وكانت وجهتها كالتالي:

1. توجيه السياسة الخارجية الأردنية وجهة تعاونية مع الأقطار العربية الأخرى، فقد قام الأردن بعقد اتفاقية التكامل الاقتصادي مع سوريا، وإقامة مشاريع إروائية مشتركة معها أيضاً، لأغراض الزراعة في المنطقة الشمالية من خلال استغلال مياه نهر اليرموك الواقع على حدود البلدين (مركز ، 2003 : 45-58).

2. فتح فرص الاستثمار لإنتاج الغذاء بالسودان، حيث قام الأردن باستئجار مئات الهكتارات، وذلك من أجل سد النقص الغذائي في الأردن وكان هذا يمتد بين الأعوام (2003-2006). (الحمود ، 34،2009)

3. القيام باستيراد ما يتطلبه المستهلك الأردني من السوق الغذائية العالمية، حيث قام صانع القرار ببناء سياسته الاستيرادية على تعدد مصادر الاستيراد، حتى لا يقع الأردن تحت طائلة الابتزاز أو عدم استيراد ما يلزم لمستهلكيه في الأوقات الحرجة.

4. جنوح السياسة الخارجية الأردنية إلى وسائل الدبلوماسية والمفاوضات لضمان تدفق المواد الغذائية وهذا ما دفع السياسة الخارجة الأردنية للتقارب والتعاون مع الدول المنتجة للغذاء.(الهزايمة ،2004:93)

أضف إلى ما سبق حاجة الأردن إلى السيولة لدفع فاتورة الغذاء، وفي ظل العجز بالميزانية العامة للدولة، فانه يضطر بين الحين وآخر إلى طلب قروض ومساعدات ومنح من أجل توفير قيمة فاتورة المشتريات الغذائية، وهذه في حد ذاتها تعدّ عاملاً سلبياً يحدد سياسته الخارجية.

ثالثا: واقع الثروة الطبيعية: إن واقع الثروة الطبيعية في الأردن تحتاج إلى أمرين رئيسين، الأول يتعلق بإنتاج هذه الثروة، ويتمثل باستقدام المستثمرين، والثاني يتطلب تسويق هذه الثروة، هذا حتم على الأردن اتباع سياسة تجارية خارجية تكفل هذين الأمرين، وقد قام الأردن بإنشاء مديرية خاصة تُعنى بالسياسات والعلاقات التجارية الخارجية، والوظائف التي تقوم بها هي (التقرير الاقتصادي السنوي، 2009: 8): متابعة شؤون الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية متعددة الأطراف، وإدارة المفاوضات بشان الاتفاقيات الثنائية بين الأردن والدول الأخرى،

والإشراف على إعداد المشاريع المتعلقة بهذه الاتفاقيات، القيام بالدراسات اللازمة لتنظيم الآثار المترتبة على تطبيقها والعمل على تعديلها بالصورة التي تعزز الاقتصاد الأردني، كما تتعامل المديرية مع مكاتب المستشارين الاقتصاديين الأردنيين في الخارج، بهدف متابعة العلاقات الدولية والثنائية للأردن مع الشركاء التجاريين، حيث يتواجد للوزارة مستشارين اقتصاديين ضمن البعثات الأردنية الدائمة – السفارات الأردنية – في كل من جنيف والقاهرة وواشنطن وباريس والجزائر وتايوان، هذا وقد حددت عدة أهداف وطنية ترنو المديرية إلى تحقيقها وهي: تحفيز بيئة الإعمال والاستثمار، وتحفيز النمو الاقتصادي، تحسين مستوى الخدمة المقدمة للمواطن، توسيع قاعدة الطبقة الوسطى وحماية هذه الطبقة. وقد اتسمت السياسة التجارية الخارجية الأردنية بعدة مميزات، أهمها: (التقارير الاقتصادية ، 2007–2010: 3–13)

أ. الانفتاح الاقتصادي: تستمد السياسة التجارية الخارجية الأردنية إطارها العام من فلسفة الانفتاح الاقتصادي على العالم والايجابية في التعامل مع الشركاء التجاريين التي تقوم على أسس من التكافؤ وتحقيق المصالح المشتركة، وقد خطى الأردن شوطاً طويلاً على طريق التحرير الاقتصادي والتجاري إلى جانب تعزيز آليات السوق وتشجيع روح المبادرة الفردية، والإنجاز التي ساهمت في تفعيل دور القطاع الخاص في قيادة دفة الفعاليات الاقتصادية، وتعميق مناخ الحرية الاقتصادية، وخلق بيئة تنظيمية عصرية تشجع الاستثمار والإنتاج.

ب. تعزيز العلاقات الاقتصادية خارجياً: استطاع الأردن وفي زمن قياسي أن يعزز من علاقاته الاقتصادية والتجارية مع الدول العربية الشقيقة، وذلك من خلال اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وعدد من اتفاقيات التجارة الحرة على المستوى الثنائي مع الدول العربية، ودخل في اتفاقية للشراكة مع الاتحاد الأوروبي واتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة

الأمريكية، بعد أن أنجز بكفاءة انضمامه لمنظمة التجارة العالمية. ذلك إلى جانب توقيعه اتفاقيات تجارة حرة مع دول رابطة الافتا وسنغافورة.

ج. عقد الاتفاقيات: كذلك خطا الأردن خطوات ناجحة في توقيع عدد من اتفاقيات حماية وتشجيع الاستثمار ومنع الازدواج الضريبي مع عدد من الدول العربية والأجنبية بهدف توفير بيئة جاذبة للاستثمارات، حيث وقع الأردن ما يزيد عن (32) اتفاقية استثمار ثنائية و(29) اتفاقية منع ازدواج ضريبي.

د. وضع الأطر القانونية لعمليات التبادل التجاري: من خلال التوقيع على اتفاقيات التعاون الاقتصادي والتجاري مع الشركاء التجاريين في المناطق الجغرافية المختلفة من العالم، والتي بموجبها تم وضع الأطر القانونية لعمليات التبادل التجاري وإنشاء اللجان المشتركة العليا والوزارية والفنية، والتي تجتمع بشكل دوري بهدف تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الأردن وشركائه التجاريين وتطويرها، وتذليل أي صعوبات تواجه الصادرات والاستثمارات الأردنية في الخارج.

ه. مراجعة السياسات التجارية لضمان فائدة أكبر من الاتفاقيات وغيرها، فقد أنهى الأردن بنجاح كبير المراجعة الأولى لسياسته التجارية في إطار منظمة التجارة العالمية خلال الفترة 10- 2008/11/12، وتأتي أهمية المراجعة للمملكة كونها المراجعة الأولى للسياسة التجارية الأردنية بعد انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية في العام 2000.

و. القيام بالتحرر الإقتصادي: كما تم استعراض الإصلاحات التي قام بها الأردن للنهوض باقتصاده، وجعله في مصاف الدول المتقدمة منذ انتهاجه لسياسة التحرر الاقتصادي، والتي أدت إلى تحقيق نمو اقتصادي بالرغم من التحديات المختلفة التي تواجه الاقتصاد الأردني، والتي تتمثل بالفقر، البطالة والتضخم إلى جانب الأزمة المالية العالمية الحالية، التي ألقت

بظلالها على الاقتصاد العالمي، كذلك الخطوات التي يتم اتخاذها حاليا وفي المرحلة المقبلة، التي من شأنها مواصلة تحرير الاقتصاد بما يكفل الاندماج الكامل للاقتصاد الأردني ضمن اقتصاديات العالم، كما تم التأكيد على التزام الأردن بالوفاء بكافة الالتزامات المترتبة عليه في إطار منظمة التجارة العالمية، كونها ساعدت المملكة في الحصول على نتائج ايجابية من حيث النمو الاقتصادي وزيادة الصادرات.

ز. دبلوماسية القيادة: وهذا يتعلق بشخص الملك الذي يولي الاقتصاد أهمية كبيرة، حيث أشادت العديد من الدول بالدور الريادي الذي جسده الملك عبد الله الثاني في تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية من خلال العديد من الزيارات الملكية السامية، لمختلف دول وأقاليم العالم، وسعيه المتواصل والدؤوب لتعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية مع دول العالم.

ح. اتفاقيات التجارة الحرة التي يرتبط بها الأردن والتي يوضحها الجدول التالي (التقرير الاقتصادي، 2010: 17):

جدول رقم (5)

الاتفاقيات التي يرتبط بها الأردن تجارياً

الاتفاقية	تاريخ التوقيع	دخول الاتفاقية حيز التنفيذ
منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى *(GAFTA)*	1997/2/19	1998/1/1
الشراكة الأردنية الأوروبية	1997/11/24	2002/5/1
منطقة التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية	2000/10/ 24	2001/12/17
منطقة التجارة الحرة مع رابطة دول الافتا *(EFTA)*	2001/6/21	2002/9/1
منطقة التبادل التجاري الحر بين الدول العربية المتوسطية (أغادير)	2004/2/25	2006/7/6
منطقة التجارة الحرة مع سنغافورا	2004/5/16	2005/8/22
اتفاقية التجارة الحرة مع كندا	2009/6/28	------
اتفاقية منطقة التجارة الحرة مع تركيا	2009/12/1	------

إذ إن هذه الاتفاقيات، في تصور صانع القرار الأردني، ستلبي الاحتياجات الأردنية، كما ستؤدي إلى تصريف السلع الأردنية، وخصوصاً تلك المتعلقة بالثروة الوطنية التي تستخرج من الارض: كالفوسفات والبوتاس والسيليكا وغيرها، وهذا ما يطمح إليه صانع القرار من وراء هذه الاتفاقيات.

المطلب الثاني:

خصوصية المواقع السياحية والسياسة الخارجية

تأتي خصوصية المواقع السياحية من تنوع طبيعة سطح الأردن ومناخه وتضاريسه، وقد عمل الإنسان الأردني على تنشيط الحركة السياحية على مدار العام، فالموقع الجغرافـي سـاعد صانع القرار فنجد مناطق الأغوار، البحر الميت، والمياه المعدنية، المالحة، العقبـة، ووادي رم، والبتراء تستقبل السياح شتاءً، أما المناطق المرتفعة كعجلون، جرش، البلقاء والـشراة فتـستقبل السياح صيفاً، كما أن الأردن يعد الممر الطبيعي للسياح وخاصة الحجاج من وإلـى المقدسـات الإسلامية في السعودية، والممر الطبيعي من وإلى المقدسات الإسلامية والمسيحية فـي القـدس الشريف في فلسطين المحتلة وهذه ميزة عظيمة تثري الاقتصاد الوطني بسبب العاملين السياحي والاقتصادي.

ومن أهم المقومات التي تتمتع بها السياحة في الأردن، هو التنوع والخيارات المتعـددة التي يمثلها المنتج السياحي الأردني، حيث تتوزع السياحة الأردنية على عـدة مجـالات هـي: السياحة الثقافية، الدينية، العلاجية، الرياضية وغيرها، وفي هذا المطلب سـنتناول خـصوصية المواقع السياحية في الأردن وأثرها على السياسة الخارجية الأردنية من خلال الفقرات التالية:

أولا: واقع السياسات السياحية .

ثانيا : أثر الواقع السياحي على السياسة الخارجية.

ثالثا : واقع حركة السياحة.

رابعاً: واقع الدخل الوطني السياحي:

أولا: واقع السياسات السياحية: لقد أولت الحكومة الأردنية قطاع السياحة اهتماماً كبيراً نظراً للمقومات السياحية التي تمتلكها الأراضي الأردنية، وهذا الاهتمام يكفل الاستفادة القصوى من هذا القطاع، ليكون أحد محركات الاقتصاد الوطني الأردني، ومحركا من محركات التنمية، وجسر للحوار بين الثقافات والشعوب.

هذا وقد قامت الحكومة الأردنية بعدة إجراءات من أجل تشجيع السياحة، وأهم هذه الإجراءات هي (وزارة السياحة الأردنية، 2010 التقرير السنوي):

1. سعي الحكومة إلى تشجيع السياحة العلاجية، عن طريق رفع جميع القيود الضريبية عن الاستثمار في القطاع السياحي العلاجي لمدة لا تقل عن عشر سنوات ومنح الإعفاءات الجمركية وإلغاء ضريبة المبيعات عن الوسائل الشخصية والمعدات الجراحية والمواد الاستهلاكية، وأن تتغير النظرة إلى المستشفيات حيث تعتبر من أهم المرافق التي ترفد الخزينة والاقتصاد الوطني بالعملة الصعبة مع المحافظة – بالطبع – على أرقى الخدمات وبأقل الأسعار الممكنة للمواطن وللمريض الوافد على حد سواء.
2. إعمار المقامات داخل الأردن لتشجيع السياحة الدينية، لقد أولت الحكومة مقامات الصحابة اهتماماً بالغاً، فشيدت المباني ذات الصبغة الدينية عليها، ومن هذه المقامات (شهداء مؤته، أبو عبيدة عامر بن الجراح، معاذ بن جبل، شرحبيل بن حسنة وغيرهم) حيث بلغ مجموع قيمة الاستثمارات فيها حوالي 2 مليون دينار.
3. توفير كل وسائل الراحة في المنتجعات السياحية
4. توفير أدلاء سياحيين قادرين على القيادة السياحية من حيث الإجابة عن كل سؤال يطرحه السائح.

5. بناء الفنادق السياحية في الأماكن السياحية نفسها، كتلك الموجودة في البحر الميت.

6. زيادة عدد الغرف الفندقية سواء تلك الموجودة في الأماكن السياحية أو المدن الأخرى في المملكة.

7. رفع جودة الخدمات المقدمة للسياح وتنشيط الأردنيين من أجل الانضمام إلى طواقم الخدمات وبرواتب جيدة.

8. إعداد برامج سياحية تغطي فصول السنة لإبقاء ديمومة التواصل الأردني مع السياح في الخارج.

9. تكثيف النشاط الترويجي في العالم عن الأردن لاستقطاب السياح.

هذا وقد اتخذت الهيئة العامة لتنشيط السياحة عدة أهداف استراتيجية ترمي إلى تحقيقها الأعوام (2008–2010) وهي (وزارة السياحة، 2010: 9):

1. تطوير وتوسيع قنوات الترويج للمنتج السياحي الأردني.

2. تطوير آليات وأدوات ترويج المنتج السياحي الأردني بما يتناسب مع احتياجات السوق السياحي على اختلافه.

3. تعزيز بناء الشراكة مع المعنيين داخل المملكة وخارجها.

4. تطوير الأداء المؤسسي لهيئة تنشيط السياحة.

ثانياً: أثر الواقع السياحي على السياسة الخارجية: إن الآثار تبدو واضحة من خلال ما يلي (وزارة السياحة، 2009: 10):

1- القيام بحملات ترويجية عالمية من خلال السفارات الأردنية في الخارج.

2- فتح مكاتب سياحة وسفر معينة في الخارج وذلك للقيام بكل مستلزمات السياح وتوظيف من لهم قدرة على الرد على الأسئلة التي يمكن أن تطرح على العاملين في المكاتب.

3- تغطية الإعلانات الخارجية بأفلام وثائقية عن الأردن.

4- الاستقبال الحسن للزوار لكون هؤلاء يعودون لبلادهم رسل دعاية لغيرهم من الأصدقاء والأقارب.

إن نجاح السياسة الحكومية والمتمثلة بالسياسة الخارجية في مسعاها لتسويق الأردن سياحياً كان ملحوظاً من خلال المدخلات وعدد الزوار للمملكة.

ثالثاً: واقع حركة السياحة (الزوار): نظراً للسياسات السياحية التي قامت بها المملكة فقد أدى ذلك إلى زيادة أعداد السياح وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال حركة الزوار القادمين للمملكة حيث تشير البيانات الرسمية بأن عدد القادمين الكلي للأردن خلال عام 2008 قد بلغ ما مجموعه (9.436.490) منهم (7.077.602) قدموا براً و (1.733.719) جواً و (625.609) بحراً، وبلغ عدد المغادرين الكلي لعام 2008 ما مجموعه (9.230.945) مغادراً، منهم (6.888.803) غادروا عن طريق البر و (1.734.640) جواً و (607.502) عن طريق البحر (وزارة السياحة، 2010: 13).

كما تشير البيانات الإحصائية الصادرة عن وزارة السياحة بأن عدد الزوار الكلي (سائح مبيت وزوار اليوم الواحد) للمملكة بهدف الزيارة خلال عام 2008 قد بلغ ما مجموعه (7.100.503) زائرين مقابل ما مجموعه (6.528.625) زائراً لعام 2007، اي بنسبة ارتفاع مقدارها حوالي (9%)، وشكلت نسبة سياح المبيت من عدد الزوار الكلي ما نسبته 53% وكذلك شكلت نسبة زوار اليوم الواحد ما نسبته 47%، حيث بلغ عدد سياح المبيت الذين قضوا ليلة سياحية فأكثر في البلاد خلال عام 2008 ما مجموعه (3.728.709) سائحين، مقابل (3.430.959) سائحاً لنفس الفترة من عام 2007 بنسبة زيادة مقدارها 8.7%، أما في ما

يتعلق بحركة زوار اليوم الواحد فقد بلغ عددهم خلال عام 2008 ما مجموعه (3.371.794) زائراً مقابل (3.097.666) زائر لعام 2007 أي بنسبة ارتفاع مقدارها 8.8% والناظر في جنسيات هؤلاء الزوار يجد ما يلي (وزارة السياحة، 2008: 5-8):

1- الزوار القادمين من دول الخليج العربي: بلغ عدد الزوار القادمين من دول الخليج العربي خلال عام 2008 ما مجموعه (1.424.881) زائراً مقابل (1.299.673) زائراً لعام 2007 اي بنسبة زيادة بلغت حوالي 10%، حيث تصدرت السعودية المرتبة الأولى، فقد بلغ عدد الزوار القادمين من الجنسية السعودية خلال عام 2008 ما مجموعه (1.117) زائراً وزائران اثنان، مقابل (1.001.022) زائراً لعام 2007 بنسبة زيادة بلغت حوالي 12% ، تليها الجنسية الكويتية حيث بلغ عدد الزوار منهم خلال عام 2008 ما مجموعه (137.435) زائراً مقابل (136.326) زائراً بنسبة زيادة بلغت حوالي 1%، ثم الجنسية الإماراتية حيث بلغ عدد الزوار لعام 2008 (37.747) زائر مقابل (29.745) زائر لعام 2007 بنسبة زيادة بلغت حوالي 28%، وبلغ عدد الزوار القادمين من الجنسية العمانية لعام 2008 ما مجموعه 22.400 زائراً مقابل 19.742 زائراً لعام 2007 بنسبة زيادة بلغت حوالي 14%، ولكن لوحظ بان هناك انخفاض في أعداد القادمين من الجنسية القطرية بنسبة بلغت حوالي 4.6% حيث بلغ عددهم لعام 2008 ما مجموعه 18.192 زائراً مقابل 19.063 زائراً خلال عام 2007، وكذلك انخفض عدد الزوار من الجنسية البحرينية بنسبة بلغت 2% حيث بلغ عددهم لعام 2008 ما مجموعه 92.104 زوار مقابل 94.004 زائرين لعام 2007. (2007-2008). (مديرية الدراسات، 2009: 6).

2- الدول الأوروبية بلغ عدد الزوار القادمين من الدول الأوروبية خلال عام 2008 ما مجموعه (994.442) زائراً مقابل (869.117) زائراً لعام 2007 أي بنسبة ارتفاع بلغت

حوالي 14.4%، وبلغ عدد سياح المبيت منهم خلال عام 2008 حوالي 657.677 سائحاً وبلغ عدد زوار اليوم الواحد حوالي 336.765 زائراً. ومن أبرز الجنسيات الأوروبية من حيث أعداد السياح القادمين كانت الجنسية البريطانية حيث بلغ عدد القادمين من روسيا (73.177) سائح ومن فرنسا (56.547) ومن ألمانيا (52.736) سائحاً ومن ايطاليا (46.956) سائح ومن اسبانيا (41.174) سائح. (مديرية الدراسات، 2009: 7).

3- الدول الأمريكية: بلغ عدد الزوار القادمين من الدول الأمريكية خلال عام 2008 ما مجموعه (237.305) زوار مقابل (208.378) زائر لعام 2007 أي بنسبة ارتفاع بلغت حوالي 14%، وبلغ عدد سياح المبيت منهم خلال عام 2008 حوالي 200.287 سائح في حين بلغ عدد زوار اليوم الواحد حوالي 37.018 زائراً. ومن أبرز الجنسيات الأمريكية أعداد السياح القادمين كانت الولايات المتحدة الأمريكية حيث بلغ عدد القادمين خلال عام 2008 ما مجموعه (176.535) سائحاً ثم الجنسية الكندية حيث بلغ عدد القادمين من كندا (34.190). (مديرية الدراسات، 2009: 8)

4- الدول الآسيوية: بلغ عدد الزوار القادمين من الدول الآسيوية خلال عام 2008 ما مجموعه (228.277) زائراً مقابل (198.331) زائراً لعام 2007 أي بنسبة ارتفاع بلغت حوالي 15%، وبلغ عدد سياح المبيت منهم خلال عام 2008 حوالي 219.622 سائح، في حين بلغ عدد زوار اليوم الواحد حوالي 8655 زائراً. (مديرية الدراسات، 2009 :9).

5- الدول الإفريقية: بلغ عدد الزوار القادمين من الدول الإفريقية خلال عام 2008 ما مجموعه (15.449) زائراً مقابل (13.768) زائراً لعام 2007 أي بنسبة ارتفاع بلغت 12%، حيث بلغ عدد سياح المبيت منهم عام 2008 حوالي (13.794) سائح وبلغ عدد زوار اليوم الواحد حوالي(1.654) زائر، ومن أبرز الجنسيات الإفريقية من حيث أعداد السياح القادمين

كانت جنوب إفريقيا حيث بلغ عدد القادمين منها خلال عام 2008 ما مجموعه (9.930) سائح ثم إثيوبيا حيث بلغ عدد السياح القادمين (1841) سائح. (مديرية الدراسات، 2009 :10)

6- الأردنيون المقيمون في الخارج: بلغ عدد الزوار القادمين إلى المملكة من الأردنيين المقيمين في الخارج خلال العام 2008 ما مجموعه(825.465) زائر مقابل(750.054) لعام 2007 أي بنسبة ارتفاع بلغت حوالي 10%.(مديرية الدراسات، 2009 :11)

إن تعدد الجنسيات التي ينتمي إليها السياح الذين قدموا إلى الأردن يعني أن كل فرد منهم حمل فكرة تامة عن الأردن المضياف، وهذا جعل من الأردن أشبه باللوحة التعبيرية التي تحكي الانطباعات الحسنة عن الأردن والقائمة على حسن الاستقبال الذي يطمح إليه الجميع. وهذا يجعل الآخرين يبدون التعاطف مع الأردن عند الحاجة، وهذا يعبر عنه بالرأي الذي سيقف إلى جانب القضايا الأردنية إذا ما دعت الحاجة.

رابعاً: واقع الدخل الوطني السياحي: إن السياسات الحكومية السياحية والترويجية بالخارج، أدت إلى ارتفاع الدخل المتأتي من السياحة، حيث تشير البيانات الصادرة عن البنك المركزي الأردني إلى مقدار الدخل السياحي خلال عام 2008، فقد بلغ حوالي 2089 مليون دينار أردني مقابل 1638 مليون دينار خلال عام 2007 أي بنسبة زيادة بلغت حوالي 28%، وقد تم توزيع الدخل حسب الجنسية إلى مجموعات، حيث بلغ مقدار الدخل السياحي المتأتي من دول الخليج العربي ما مجموعه (389) مليون دينار ومن الدول العربية الأخرى (516.4) مليون دينار ومن الأجانب (617.7) مليون دينار، أما الدخل السياحي المحصل من الأردنيين المقيمين في الخارج فقد بلغ حوالي (565.2) مليون دينار.

أما بالنسبة لتوزيع الدخل السياحي حسب بنود الإنفاق المختلفة فقد تبين بأن بند (التسوق) قد احتل المرتبة الأولى، فقد تم إنفاق ما مقداره (493) مليون دينار على هذا البند من إجمالي الدخل السياحي، يليه الإنفاق على الطعام والشراب حيث بلغ ما مقداره (466) مليون دينار، ثم الإنفاق على الإقامة فقد بلغ (349) مليون دينار والإنفاق على الأنشطة الترفيهية بلغ حوالي (230) مليون دينار، كما تم إنفاق ما يقارب (369) مليون دينار على التنقلات المحلية والدراسة وباقي البنود الأخرى، ومن الجدير بالذكر بأنه قد تم إنفاق حوالي(182) مليون دينار على العلاج من إجمالي الإنفاق السياحي والبالغ (2089.2) مليون دينار، وهذا يبرز أهمية السياحة العلاجية وما يتمتع به الأردن من سمعة طيبة في مجال الخدمات الطبية، وفي عام 2010 وبداية هذا العام 2011، نجد أن الدخل السياحي قد ارتفع بنسبة بلغت نحو 4 % خلال الشهرين الماضيين، مقارنة مع نفس الفترة من العام 2010 حيث وصل إلى نحو 305 ملايين دينار مقابل 294 مليون دينار لنفس الفترة من العام 2010.

ووفقا للبيانات الأولية الصادرة عن البنك المركزي للفترة التراكمية لشهري كانون الثاني وشباط من العام 2011 وتوزيع الدخل حسب الجنسية، فقد بلغ حجم المقبوضات السياحية المتأتي من دول الخليج العربي ما مجموعه حوالي 59 مليون دينار مقابل 54 مليون خلال نفس الفترة من العام 2010 بنسبة ارتفاع بلغت حوالي 9 % وشكل ما حصته 19 % من إجمالي الدخل السياحي لعام 2011 ومن الأجانب 100 مليون دينار مقابل 83 مليونا لنفس الفترة من العام 2010 بنسبة ارتفاع بلغت حوالي 20 % وبلغت حصتهم من إجمالي الدخل 30% ومن الدول العربية الأخرى 68 مليونا مقابل 61 مليون دينار أي بنسبة ارتفاع بلغت حوالي 11% وشكل ما حصته 24% من إجمالي الدخل، أما الدخل السياحي المحصل من الأردنيين المقيمين

في الخارج فقد بلغ حوالي 78 مليون دينار عام 2011 مقابل 95 مليونا لنفس الفترة من العام 2010 بنسبة انخفاض بلغت 18% وشكل ما حصته 27% من إجمالي الدخل السياحي (التقرير الربعي للبنك المركزي، 2010: 9).

هذا وكان من المأمول به ارتفاع الإيرادات أكثر، ولكن بعد دراسة البيانات الواردة من المواقع الأثرية والسياحية تبين بأن هناك انخفاضا طفيفا وبنسب متفاوتة في زوار تلك المواقع وذلك نتيجة إلغاء بعض حجوزات المجموعات السياحية خلال شهر شباط الماضي نظرا للأحداث والظروف التي تمر بها دول المنطقة، فقد انخفض عدد زوار البتراء خلال الفترة التراكمية من كانون الثاني حتى شباط من العام 2011، بنسبة بلغت حوالي 8%، وجرش بنسبة بلغت حولي 4%، وقلعة الكرك بنسبة بلغت حوالي 13%، وقلعة عجلون زيادة بنسبة بلغت حوالي 13%، وارتفع عدد زوار كنيسة الخارطة بنسبة بلغت حوالي 2%، ، كما أشارت البيانات بأن هناك انخفاضا في عدد زوار موقع المغطس بنسبة طفيفة بلغت حوالي 0.4% ، كما لوحظ بأن هناك انخفاضا في عدد زوار أم قيس بنسبة بلغت حوالي 7% ، أما بالنسبة لمنطقة وادي رم فقد شهدت انخفاضا ملحوظا بعدد الزوار بنسبة بلغت حوالي 25% ، كما لوحظ بأن هناك انخفاضا في عدد زوار جبل نيبو بنسبة بلغت حوالي 13%.

كما تشير البيانات بأن هناك انخفاضا في حجم الإيرادات التي تحققت من تلك المواقع السياحية خلال فترة القياس من كانون الثاني حتى شباط من العام 2011 فقد بلغ ما مجموعه 2.477.390 ديناراً أردنياً مقابل 2.602.070 ديناراً أردنياً خلال نفس الفترة من العام 2010 أي بنسبة انخفاض بلغت حوالي 5 %، وقد بلغت إيرادات مدينة البتراء المتأتية من رسوم تذاكر الدخول خلال فترة القياس المشار إليها من العام 2010 ما مجموعه 2.218.508 دنانير مقابل

2.080.75 ديناراً خلال نفس الفترة من العام 2011 بنسبة انخفاض بلغت حوالي 6 %، وقد شكلت ما نسبته حوالي 81 % من إجمالي إيرادات المواقع الأثرية والسياحية في المملكة.(العيساوي،2011: 3/28).

إن السياسة الخارجية الأردنية أسهمت بدور كبير في مجال تسويق الأردن خارجياً، وذلك بالرد على كل الاستفسارات التي تردها، بالإضافة إلى تذليل كل الصعوبات التي كانت تواجه المروجين للسياحة في الخارج، والقيام بعملية تسهيل قدوم السياح من خلال التسريع بإنجاز معاملاتهم الخاصة بدخول الأردن، وذلك من خلال القناصل الموجودين في السفارات الأردنية في الخارج، كما أن المدخولات التي تتأتى من السياح تردف الخزينة الأردنية، وهذا الأمر يردف صانع القرار بالأموال التي لا بد وأن تكون ضرورية عند التخطيط لسياسة الأردن الخارجية وعند تنفيذها.

المبحث الثاني :

الجغرافيا البشرية والسياسة الخارجية

تمثل الجغرافيا البشرية بجميع عناصرها أحد أهم مقومات السياسة الخارجية الأردنية، حيث كان الإنسان الأردني وما زال أهم ثروات هذا الوطن وأهم مقوماته، والتي عمل صانع القرار على استثمارها واستغلالها أحسن استغلال، لتحقيق أفضل المكاسب، وتلافي المخاطر والتهديدات وتعويض النقص الحاصل في جوانب الثروات الأخرى على اختلافها.

وكما أسلفنا سابقاً عند الحديث عن معطيات الجغرافيا البشرية للموقع الجغرافي للأردن، يمثل الإنسان الأردني مصدر الثروة الأول للبلاد، وهذا ما أدركه صانع القرار السياسي الأردني، منذ زمن عندما وضع الملك الراحل الشعار المعروف" الإنسان أغلى ما نملك" ليرسم بذلك النهج القويم الواضح لصانع القرار السياسي في الأردن، وعلى كافة المستويات لاحقاً، ويستشعر قيمة العناية بالمورد البشري وتنميته وحسن استغلاله.

وصانع القرار في السياسة الخارجية الأردنية بالذات لم يكن بعيداً عن الاهتمام بالعنصر البشري، فقد أدرك أهمية معطيات الجغرافيا البشرية في السياسة الخارجية، ونحن بدورنا سنقوم في هذا المبحث بدراسة هذا الجانب في إدراك صانع القرار الأردني حيث سنتناول ذلك في مطلبين رئيسيين هما:

المطلب الأول : بناء القوة الوطنية والسياسة الخارجية.

المطلب الثاني : القوى البشرية والمهام الدولية.

المطلب الأول:

بناء القوة الوطنية والسياسة الخارجية

تنطلق السياسة الأردنية في مفهومها للأمن الوطني وبناء القوة الوطنية، من إدراك صانع القرار لمخاطر التجزئة والتبعية، وما تؤدي إليه من تهديد للأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي الأردني والعربي، وهذا يتطلب سياسة وطنية تهدف إلى تأكيد الاستقلال في جميع المجالات، وتحصين المجتمع الأردني، وتعميق الانتماء إلى الوطن، وتربية أجياله على التضحية، والإيمان بعدالة قضايا الأمة المصيرية، وتبصيرهم بطبيعة العدو وأهدافه ومراكز تحالفاته، وخطره الحقيقي الذي يهدد مستقبل الأمة العربية ومقدساتها، وتأكيد مسؤولية العرب والمسلمين في دعم القضية الفلسطينية، والجهود الأردنية في هذا المجال.

وسنتناول في هذا المطلب مفهوم بناء القوة الوطنية لدى صانع القرار في السياسة الخارجية الأردنية، وكيف عمل صانع القرار الأردني على العناية، بهذا المفهوم، وذلك من خلال الفقرات الثلاث التالية:

أولاً : الاهتمام بالعنصر السكاني.

ثانياً : تحصين الوحدة الوطنية.

ثالثاً : الأخذ بالطروحات القومية.

أولاً: الاهتمام بالعنصر السكاني: سنعالج أمر الاهتمام بالعنصر السكاني من خلال فقرتين، وقد شغلتا إدراك صانع القرار الأردني عند تخطيط وتنفيذ سياسة بلاده الخارجية، الأولى تدخل صانع القرار في عملية سوء التوزيع الجغرافي، والثانية الاهتمام بالعنصر السكاني، من حيث رفع كفاءة المهارات لديهم، حتى يستطيع أن يكون عنصرا ً فاعلاً في بلوغ غايات التنمية التي يرنو إلى بلوغها صانع القرار، وأثر ذلك على السياسة الخارجية يتبين لنا مما يلي:

أ- مشكلة سوء التوزيع السكاني: إن الناظر في جدول التوزيع النسبي لسكان الأردن المشمولين في تعداد عامي 1994 و2004م، يلحظ سوء التوزيع الجغرافي للسكان، إذ إن سكان المملكة ينتشرون في المدن الرئيسة وعلى خط مواز لنهر الأردن، في حين نجد البادية ذات كثافة سكانية ضعيفة جداً، لذا بات على صانع القرار إيلاء هذه المشكلة اهتماما خاصاً، وإلا سيترتب على ذلك من المساوئ، والآثار السلبية الكثير، ومنها: (مهيدات، 2009: 37)

1- الهجرة إلى المدن، أو إلى أماكن الحضر وإخلاء منطقة البادية من السكان، وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة التصحر، نتيجة عدم الاعتناء بالبادية بالتعمير الذي لا يتم إلا بإيجاد عوامل جذب للإقامة بها، كأن يوفر لها ما يوفر لمناطق الحضر من مدارس وعيادات صحية وخدمات ضرورية.

2- إن قلة الكثافة السكانية في البادية، تؤدي إلى عدم استثمار خيراتها إلا بعد إدخال التحسينات الضرورية لها، كتفجير المياه التي تعتبر مصدر الحياة، ومن ثم إقامة المساكن للعاملين في المصانع التي تنشأ على أرضها.

3- إن الأرض الخالية تشكل عامل محفز للآخر، أن يحتلها ومن ثم أن يسيطر عليها، عندها تصبح غنيمة يصعب بعد ذلك تخليصها من أيدي العدو.

لذا فإن صانع القرار الأردني من منطلق أن السياسة الداخلية تؤثر على السياسة الخارجية، وقوة السياسة الداخلية تبعث هي الأخرى قوة في حركة السياسة الخارجية، وللعلاقة المباشرة بينهما، وتأثر إحداهما بالأخرى طرديا، فقد عمل على اتخاذ عدة قرارات متعددة أهمها (الهزايمة، 2002: 52):

1- تفجير المياه الجوفية في المناطق الشرقية.

2- إقامة السدود الصحراوية لاستصلاح مزيد من الأراضي القابلة للزراعة.

3- إقامة مشاريع تنموية زراعية كمشروع الديسي.

4- إقامة مشاريع صناعية في مناطق نائية، كمشروع الاسمنت الأبيض في الجنوب، ومشروع الفوسفات، ومصانع الزجاج في المنطقة الصحراوية الجنوبية.

5- إقامة مساكن للعاملين في هذه المشاريع حتى أعدت كقرى قائمة بذاتها.

6- فتح المدارس وتزويدها بالكفاءات التعليمية.

إن هذه المشاريع استقطبت العديد من السكان، ولكن هذه المشاريع أدت بصانع القرار إلى توجيه سياسة بلاده الخارجية إلى ما يلي:

1- التوجه لطلب القروض والمساعدات من أجل المشاريع المشار إليها، ومن أجل التوسع بها كلما دعت الحاجة.

2- القيام بحملة استثمارية نشطة في الخارج لاستقطاب المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال.

3- التفتيش عن أسواق خارجية لتسويق منتجات المصانع الأردنية، التي تم إقامتها في المناطق الصحراوية والمناطق النائية.

ب- السكان والمهارات الوطنية: للتنمية حصة كبيرة في مدركات صانع القرار الأردني، فالتركيب العمري للسكان يترتب عليه دور مهم في تحديد الفئات السكانية العاملة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدولة، وهذا بدوره يستند إلى معرفة حجم الفئة القادرة على العمل وفي جميع مجالاته، إن مدركات صانع القرار تشير إلى أن التوزيعات العمرية لا تتمتع بالمهارات الوطنية الكافية لمواجهة متطلبات التنمية، لذا فقد قام باتخاذ عدة قرارات أهمها.

1- التوجه إلى الأجيال الصاعدة وتنمية مداركهم، وذلك بالقيام بعملية محو الأمية، وهذا يعد بمثابة تحسين البنية التحتية لمشروع الانطلاقة التنموية، وبذلك يكون الأردن قد سد منابع الأمية، عندما قرر إلزامية التعليم الأساسي وتعميمه، واستكمالا لذلك فقد نادى بالتعليم الجامعي، وفي هذا التوجه فإن لدى المملكة اليوم أكثر من عشرين جامعة بين حكومية وخاصة.

2- تشجيع المهارات على اختلافها، وذلك بإيجاد مراكز تدريب ليتواءم التعليم النظري مع التعليم العملي.

3- وقف هجرة الكفاءات للخارج، وذلك بإيجاد فرص عمل التي تتلاءم مع هذه الكفاءات.

إن هذا وجه السياسة الخارجية الأردنية إلى ما يلي:

1- طلب المساعدات والقروض للوفاء بمتطلبات محو الأمية والتعليم على مختلف مستوياته.

2- إرسال وافدين للخارج للتزود بالمهارات المطلوبة، ومن ثم العودة للقيام بتزويد الدارسين من السكان بهذه المهارات.

3- استقدام مستشارين من الخارج في بعض المؤسسات الأردنية، وذلك من أجل الاستفادة من خبراتهم في مجال التدريب، بالإضافة إلى الاستفادة منهم في مجال التوجيه والإرشاد.إن القروض لها مساوئ كثيرة، تحدد وتقيد السياسة الخارجية على أساس أن الدولة تدخل في ظل ما عُرف بعبودية الدَين، فالدولة التي تتلقى القروض والمساعدات، ترسم سياسة بلادها الخارجية بالصورة التي لا تتعارض ومصالح الدولة المقرضة للمال أو المقدمة للمساعدات.

ثانياً: تحصين الوحدة الوطنية: تعدّ الوحدة الوطنية خطاً أحمر عند صانع القرار السياسي الأردني، حيث أن الوحدة الوطنية تعدّ رمزا للاستقرار ورمزاً لقوة الدولة، فالدول التي تتناحر فيها الأقليات تؤدي في نهاية الأمر إلى ضعفها، وربما إلى زوالها أو انقسامها إلى أكثر من دولة، لذا فصانع القرار الأردني أولى الوحدة الوطنية اهتماما بالغاً من خلال عدة أمور أهمها:

1- ضمن الدستور الأردني فقرة خاصة، قوامها الاستناد على المساواة بين المواطنين، فلا فرق بين هذا وذاك من ناحية الحقوق والواجبات.

2- جعل النظام السياسي الأردني نظاماً مفتوحاً لكل الشرائح الاجتماعية، حيث يمكن لأصحاب الكفاءات الوصول إلى أعلى وظيفة في سلم الهرم الوظيفي.

لذا فصانع القرار السياسي تأثر في سلوك سياسة بلاده الخارجية إزاء التركيبة الديمغرافية للسكان، بحقيقتين مثلت الأولى، التوجه القومي والثانية التوجه العرقي، وعلى النحو التالي:

1- على الشريحة القومية التي تتعلق بالعائدين الفلسطينيين، الذين اضطرتهم الهجرات القسرية الابتعاد عن وطنهم الأم، فقد وجه صانع القرار سياسة بلاده الخارجية نحو مايلي(الهزايمة، 2004: 54):

أ. الوقوف مع الحق الفلسطيني أينما دار، حيث لعب الأردن دوراً بارزاً على هذا الصعيد، سواء ذلك من خلال المؤتمرات الدولية ولقاءات القادة، أو على صعيد الدعم للأخوة العائدين (بشير 1987: 211- 212).

ب. الابتعاد عن القرارات التي تشكل تصادم مع مصالح العائدين الفلسطينيين.

ج. تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني وبصورة مستمرة.

2- أما على الشريحة العرقية من غير العرب كالشركس والشيشان، فقد قدم من المساعدات الكثير للجمهوريات الشركسية والشيشانية التي انفصلت عن الاتحاد السوفياتي، حيث قدم الأردن المساعدات لأبناء الجمهوريات على اختلافها، بقبول أعداد كبيرة من الطلبة في المعاهد الأردنية والجامعات، بالإضافة إلى المساعدات الإنسانية التي تنوعت بين الدعم المادي والمعنوي.

أما من ناحية الاختلاف في العقائد الدينية، فإننا نذكر في هذا التوجه إلى أن الأردن أطلق حرية التدين، وقدم للطوائف غير الإسلامية كل التسهيلات الدينية من أجل القيام بشعائر العبادة الخاصة بهم كما يريدون، ودون التدخل في أي شأن من شؤونهم الدينية. إن ما سبق من توجيه للسياسة الخارجية أدى إلى تعميق عرى الوحدة الوطنية بين السكان، وأصبحت الوحدة الوطنية عنوان قوة ورمز للتعايش بين المواطنين.

ثالثاً: الأخذ بالطروحات القومية: إن ما يحف الوطن العربي من أخطار جسام، جعل الأردن يبني سياسة بلاده الخارجية على مرتكزات عدة من بينها المرتكزات القومية، لأن هذه الطروحات ما هي إلا رمز للتعاون العربي، والأخذ بها يُقبل به من كل العرب، وحتى لا يكون الأردن في معزل عن الصف العربي فقد أخذ بالتوجهات القومية، لأن انخراط الأردن في الصف العربي، يؤدي إلى قوة الدولة الأردنية على أساس أن في الاتحاد قوة، ولهذا نجد صانع القرار السياسي الأردني قد وجه سياسة بلاده الخارجية إزاء الطروحات القومية على النحو التالي :

1- الوقوف إلى جانب جميع قضايا الحق العربي في فلسطين والعراق والجزائر والسودان، وأي قضية أخرى شغلت أي قطر من الأقطار العربية.
2- تقديم المساعدات الطبية والمادية لأي شعب من الشعوب العربية، فكلما حلت بقُطر نازلة من نوازل الدنيا المتشعبة، سواء كانت من صنع البشر تلك النازلة أم بسبب متغيرات الطبيعة، كان الأردن الأول في تقديم تلك المساعدات.
3- حضور كافة اللقاءات العربية على مستوى القمة وما دون ذلك.
4- القيام بدور الوساطة إذا ما تطلب الأمر ذلك ونشير بذلك للوساطة الأردنية لدى العراق كي ينسحب من الكويت.
5- تقديم المشورة السياسية لقادة الدول العربية أو ممثليهم عند الضرورة.

إن ما سبق من توجيه حركة السياسة الخارجية على هذا النحو، جعل الأردن محطة للقاءات العربية، وهذا بدوره يزيد من هيبة الدولة؛ الهدف الأعلى والمطلوب تحقيقه من الأهداف المرسوم تحقيقها على أجندة السياسة الخارجية الأردنية .

المطلب الثاني :

القوى البشرية والمهام الدولية.

لقد كان أبرز مظاهر توظيف صانع القرار الأردني للقوى البشرية الأردنية في السياسة الخارجية، هو استغلال طاقات المواطن الأردني اللامحدودة وإمكاناته، وفي كافة المجالات في المهام الدولية، والتي شكلت جزءاً لا يتجزأ من الدبلوماسية الأردنية، وساهمت في إعطاء مزيدٍ من الهيبة للدولة الأردنية. كما كانت رافداً وسنداً كبيراً لصانع السياسة الخارجية الأردنية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية الأردنية وتنفيذ خططها، وإتاحة المساحة الضرورية للمناورة، واستخدامها كأحد أهم أوراق القوة في يد صانع السياسة الخارجية الأردنية.

تظهر أبرز ملامح هذا التوظيف في المهام الدولية، من خلال مشاركة الإنسان الأردني في شتى أنواع النشاطات العالمية في محيطه الخارجي، وبيئته الإقليمية والعربية، والتي تتعدد أشكالها وتتنوع أهدافها وطرقها، التي سنتناولها في هذا المطلب من خلال الفقرات الثلاث التالية:

أولا : المشاركات السياسية الخارجية .

ثانيا : المشاركات الإنسانية الخارجية.

ثالثا : المشاركات الاقتصادية الخارجية.

أولا: المشاركات السياسية الخارجية: لقد وظفت السياسة الخارجية الأردنية القوى البشرية في العمليات السياسية خارج الأردن، كأداة من أدوات السياسة الخارجية وهذه الأداة هي القوات المسلحة، فالأردن رغم قلة عدد السكان وشح الموارد الذاتية الأردنية، فقد سعى الأردن إلى المحافظة على حضوره الإقليمي والدولي، وتأكيد على مسؤولياته تجاه المجتمع الدولي وبسبب السمة الاحترافية والقيم العربية الإسلامية العالمية التي يتحلى بها الجندي الأردني، أصبح الجيش العربي الأردني عنصرا فاعلا وهاما في عمليات حفظ السلام التي انطلقت في عهد الملك حسين، ورعى مسيرتها الملك عبدالله الثاني حيث بدأت المشاركات الأردنية في مهام حفظ السلام الدولية في كانون الثاني عام 1989م، وذلك من خلال بعثة المراقبين العسكريين في جمهورية أنغولا، ثم كانت المشاركة الثانية من خلال الاشتراك بطوق الأمن وإجراء انتخابات حرة نزيه في ناميبيا عام 1989م أيضاً، وبلغ حجم المشاركة الأردنية حتى نهاية عام2010م في مختلف مهام الأمم المتحدة (70000) ضابطا وفردا، وقد أتاحت مشاركة القوات المسلحة للجيش العربي فرصة اطلاع العالم على إمكانياتها وكفاءتها الاحترافية وانضباطيتها العسكرية وأخلاقياتها المميزة، مما انعكس ايجابيا على الأردن وقد شملت المشاركة الأردنية مهام حفظ السلام والأمن الدوليين في مناطق عديدة من العالم (مقابلة، 2010: 2/27).

ويمكننا أن نوضح فلسفة الأدوار التي أدت إلى توجيه السياسة الخارجية الأردنية في مجال القوى البشرية، وعند قيامها بالمهام الدولية بالآتي (مديرية التوجيه المعنوي/القيادة العامة، 2010: 7-9):

1. فلسفة المشاركة: تقوم القوات المسلحة الأردنية/الجيش العربي بدور هام ورئيس في مهام حفظ السلام والأمن الدوليين، لذا فإن فلسفة المشاركة الأردنية بهذه المهمة تنبع من الأبعاد الآتية:

أ. البعد النفسي: إن مشاركة القوات المسلحة الأردنية/الجيش العربي في كافة الحروب العربية الإسرائيلية، وقيامه بالعديد من المهام الأمنية، لإعادة الأمن والنظام والاستقرار في الدول العربية الشقيقة، كل هذه المشاركات جعلت الأردن يدرك أكثر من غيره معنى الحرب والسلام، ومخاطر الهجرة والدمار وآثارهما، وأهمية البناء والتقدم في بيئة آمنة مستقرة.

ب. البعد الإقليمي: يُعد الأردن من دول الاعتدال والوسطية في سياسته، وهو بلد يقع ضمن إقليم مضطرب، مما يحتم عليه السعي الدائم والحرص على تحقيق الأمن والسلم الإقليمي، بشكل يعزز أمنه الوطني ويمكنه من أداء دوره الإنساني.

ج. البعد الدولي: يرى الأردن أن مهمة الأمن والسلم الدوليين ليست مقتصرة على الأمم المتحدة أو على دول محددة، وإنما هي مسؤولية دولية تقع على عاتق جميع الدول.

د. البعد السياسي. تعكس المشاركة الأردنية في مهام حفظ السلام الدولية، روح السياسة الخارجية الأردنية المبنية على: السلام والعدالة والتعاون بين الشعوب، مما يعزز مركز الأردن السياسي على الساحة الدولية.

ه. البعد العسكري: لا بد وأن تنعكس المشاركة الأردنية في مهام حفظ السلام الدولية في بيئات متباينة، وظروف متغيرة تؤثر على الجانب الاحترافي للقوات المسلحة الأردنية/الجيش العربي. حيث تزداد خبرة وكفاءة هذه القوات من خلال عملها مع قوات دولية صديقة تنتمي لمدارس عسكرية متعددة ومتباينة.

2. مناطق المشاركة: إن مشاركة القوات المسلحة في أكثر من دولة يعني أن علاقات الأردن الخارجية امتدت إلى تلك الدول، فإن اشتراك الأردن وإرسال قواته لأكثر من دولة يعني أنه نسج خيطاً من العلاقات الدولية، مع تلك المناطق التي حطت رجل الجندي الأردني عليها، وقد شملت المشاركة الأردنية في مهام حفظ السلام والأمن الدوليين مناطق عديدة من العالم من أبرزها: يوغسلافيا السابقة. بدأت المشاركة الأردنية في يوغسلافيا السابقة (كرواتيا، البوسنة والهرسك، سلوفينيا الشرقية)، بإرسال كتيبة أردنية في 12 آذار عام 1992م، وبلغ عدد المشاركين في هذه الكتيبة ما مجموعه (5072)، ثم تبعها ثلاث كتائب عام 1993، 1994، 1996م. وفي طاجاكستان (1994-2000)، وفي كوسوفو (1999-2001)، وفي سيراليون(2000/4/8- 200/12/24)، وفي اثيوبيا وارتيريا(2000-2008)، وفي تيمور الشرقية/اندونيسيا(200-2002)، وفي افغانستان(2001- 2011)، وفي ليبيريا(منذ 2003- 2011)، وفي هاييتي(منذ 2003- 2011)، وفي ساحل العاج(منذ 2005- 2011)، وفي بروندي(2005-2006)، وفي الكونغو(منذ 2006- 2011)، وأخيراً المستشفى الميداني العسكري الأردني في الفلوجة/العراق القائم (منذ 2003- 2011).

3. أنماط المشاركة: إن أنماط المشاركة المتعددة تُكسب الجندي الأردني الخبرات المتعددة أيضاً، فتجعل منه بالمستقبل قادراً على القيام بالأعباء التي توكل إليه، هذا وقد تتعدد أنماط مشاركة القوات المسلحة الأردنية لتشمل ما يلي (مديرية التوجيه المعنوي 2010: 13-15):

أ. قوات حفظ السلام الدولية، وتشمل الأنماط التالية: قوات حفظ السلام، قوات حماية، قوات التدخل السريع، وقوات المحافظة على الاستقرار.

ب. المراقبون العسكريون: شارك ويشارك عدد من الضباط الأردنيين في مهام المراقبين العسكريين الدوليين في المناطق الآتية: اثيوبيا، اريتيريا، ساحل العاج، ليبيريا، الكونغو، جورجيا، السودان، نيبال، طاجكستان، انغولا، الصومال، رواندا، يوغوسلافيا السابقة، سيراليون، تيمور الشرقية وبروندي.

جـ. قيادة القوات الدولية: شارك ويشارك عدد من الضباط الأردنيين في مهام قيادة القوات الدولية في المناطق التالية: اثيوبيا، وأرتيريا، وساحل العـــاج، والكونغو، والسودان، ودارفور، وكوسوفو، وليبيريا، وهاييتي، وتشاد، ويوغسلافيا السابقة، وسيراليون، وتيمور الشرقية، وبروندي، وجورجيا، وفريتاون في سيراليون.

د. المشاركة في عمل هيئة الأمم المتحدة: شارك و يشارك عدد من الضباط الأردنيين في الأمم المتحدة كما يأتي: بعثة الأردن الدائمة /نيويورك، مكتب المتابعة والتنسيق/نيويورك/إدارة عمليات حفظ السلام/نيويورك، السفارة الأردنية/بروكسل، وبعثة الأمم المتحدة السياسية/أفغانستان ومهمة الأمم المتحدة/كوسوفو.

4. المكاسب السياسية: إن مشاركة القوات المسلحة الأردنية/الجيش العربي في مهام حفظ السلام الدولية حققت أهدافها، وتعود على الإنسانية وعلى الأردن وقواته المسلحة بالمنافع والفوائد الآتية (التوجيه المعنوي، 2009: 13-15):

أ. المساعدة في القضاء على ويلات الحروب، وإغاثة الملهوفين ورفع الظلم عن الشعوب.

ب. تأكيد حب الأردن للعدالة والأمن والسلام والتعاون .

جـ. المحافظة على السمعة الطيبة للأردن، تسويقه عالمياً، التعريف به، تعزيز مركزه وثقله السياسي والارتقاء بمكانته على الساحة الدولية.

د. زيادة سعة إطلاع ضباط وأفراد القوات المسلحة الأردنية/الجيش العربي وتثقيفهم ورفع كفاءتهم القتالية، وتعريفهم بأسلحة الجيوش الأخرى وعقائدهم القتالية.

هـ. مساعدة ضباط وضباط صف وأفراد القوات المسلحة الأردنية/الجيش العربي، على اكتشاف قدراتهم والإمكانيات المتوفرة لديهم، التي يظهرونها عند اشتراكهم في مهام حفظ السلام الدولية، حسب ما تقتضيه الحاجة والظرف.

و. إدراك نعمة الأمن والإستقرار التي ينعم بها الأردن، وقيمة الإنسان الأردني، وكرامته وصون حريته والحفاظ على حقوقه وأهمية وحدته الوطنية، مقارنة مع ما يلاقيه ويعانيه الآخرون، ويعيشونه في الدول التي تشهد حروباً أهلية وصراعات سياسية وانقسامات تؤدي إلى الفلتان الأمني والفوضى والقتل والتشريد.

ز. التدرب على العمل في ظل ظروف بيئية وأمنية صعبة، وكذلك التعرف على كيفية التصرف في مجال إدارة الأزمات والكوارث والظروف غير العادية والطارئة.

إن ما سبق يكسب الأردن سمعة طيبة بين الدول، ويعزز من هيبة الدولة في الخارج، وهذا الأمر هو أعلى أهداف السياسة الخارجية الأردنية.

ثانيا: المشاركات الإنسانية الخارجية: لقد توجه صانع القرار الأردني إلى توجيه سياسة بلاده الخارجية في المحيط الخارجي وجهة إنسانية، وهذه الوجهة لها من الفوائد الجمة ما يعود على الأردن بشكل مباشر في واحدة منها إعلاء هيبة الدولة بين مواطنيها من جهة، وضمان حراك سياسي خارجي من جهة أخرى، وهذه المشاركات تعددت ألوانها، ويمكننا الإشارة إلى اثنتين منها وهما (الخدمات الطبية الملكية، 2011: 7-10):

1. المستشفيات الأردنية في الخارج: شاركت وتشارك القوات المسلحة الأردنية ممثلة بمديرية الخدمات الطبية الملكية بعدد من المستشفيات الميدانية في الخارج، تقدم كافة انواع الرعاية الطبية لأهالي تلك المناطق المنكوبة إما نتيجة للكوارث الطبيعية أو الصراعات والنزاعات المسلحة، حيث بلغ عدد المستشفيات الأردنية في الخارج 16 مستشفى ميداني، ومحطة جراحية تقدم خدمات الرعاية الصحية بمختلف مستوياتها، ابتداءً من خدمات الطوارئ والإسعاف وحتى إجراء العمليات المعقدة، وتوزعت المستشفيات الأردنية في الخارج على المناطق التالية: أفغانستان(منذ 2002)، بغداد/العراق(منذ 2003)، رام الله(منذ 2000)، جنين(منذ 2002)، ليبيريا(منذ 2003)، الكونغو(منذ 2004)، هاييتي(منذ 2004)، ساحل العاج(منذ 2005)، إيران(2003)، لبنان(2006)، بروندي(منذ 2004)، سيراليون(2001)، أثيوبيا وأريتيريا (2000)، الباكستان(2005)، وغزة (2009).

2. الإغاثات الأردنية لمستحقيها: تعدّ أعمال الإغاثة الأردنية أحد أهم أوجه المشاركة الإنسانية الخارجية، التي طالما كان للأردن لها الباع الطويل، حيث حرصت المملكة على توثيق صلاتها بالشعوب العربية والإسلامية، وتقديم كل مساعدة ممكنة لها، خاصة في أوقات الكوارث والحاجة إلى العون، وكذلك تقديم المساعدات الممكنة للشعوب الأخرى في أكثر من مناسبة، وقد تعددت

جهود المملكة في هذا المجال وقدمت صوراً رائعة يتبناه صانع القرار، وما تسعى إليه في خدمة قضايا الأمة، وتحقيق أهدافها وإبراز دورها الإنساني الرائد، ومن أمثلة ذلك ما قدمه الأردن للبنان إبان ما تعرض له من محنة وحرب داخلية، والجزائر أيام معركة التحرير والإستقلال وكوارث الزلازل، واليمن والمغرب في كوارث الزلازل. والسودان في كوارث الجفاف، والتصحر، وتدفق اللاجئين، وكوارث الفيضانات، والسيول، وأرمينيا عند تعرضها للزلازل، وإيران في حوادث الزلازل، والوافدين إلى أرضه من مختلف الجنسيات إثر أزمة الخليج، والعراق للتخفيف من آثار معاناة أهله في حرب الخليج. إضافة إلى ما يقدمه الأردن من منح دراسية وبعثات علمية لأبناء العرب والمسلمين في جامعاته ومؤسساته العلمية (لجنة الإغاثة الأردنية، 2010: 2-3).

وفي هذا المجال نشير خصوصاً إلى جهود الإغاثة الأردنية الهاشمية في فلسطين وقطاع غزة على وجه التحديد، حيث نجد في هذا الإطار أن 12 ألف مريض من الفلسطينيين تلقوا العلاج فيما أجريت 570 عملية منها 160 عملية كبرى، وذلك خلال شهر أو يزيد من إنطلاق المهمة الإنسانية الأردنية للمستشفى الأردني في قطاع غزة فقط.(العدوان، 2009: 2/28). هذا وقد وصلت أعداد المستفيدين من المستشفى الأردني في غزة منذ تأسيسه عام 2009 وحتى 2011 حوالي 423 ألف شخص.

ولا زالت قوافل المساعدات المتدفقة إلى قطاع غزة حيث وصلت حتى 15 نيسان 2011 إلى 339 قافلة محملة بالأدوية والمساعدات الغذائية حيث بلغ متوسط حمولة كل قافلة من تلك القوافل التي وصلت على مدار العامين الماضيين(2009-2011) حوالي 220 طن.

ثالثا: المشاركات الاقتصادية الخارجية: إن الأردن يولي العمالة الأردنية الاهتمام الخاص، حيث زودها بالمهارات التدريبية والعلمية، من خلال اهتمام الحكومة بالعنصر السكاني

برفع مهاراته ومستواه العلمي؛ مما خلق عمالة مدربة في كافة الجوانب التي من شأنها بناء الدول، كما رفد الدخل القومي بالعملة الصعبة وفي هذا التوجه فإن الأمر الأول تركز على العمالة الأردنية وخاصة في الخليج العربي، وسنتناول أبرز مظاهر هذه المشاركة الاقتصادية ضمن الفقرات الفرعية التالية كما يلي (التقرير الاقتصادي، 2009: 7−10):

1. العمالة الأردنية: تعدّ القوى العاملة الأردنية من الثروات الرئيسة للبلاد، فبالإضافة إلى الدور الإنتاجي الذي تقوم به في مختلف القطاعات الاقتصادية، فإنها تعد أيضاً مصدراً أساسياً في رفد الاقتصاد الأردني، نتيجة لتدفق الحوالات المالية التي أصبحت من أهم مصادر دخل العملات الأجنبية في البلاد، ويتوزع الأردنيون العاملون في دول الخليج على سبيل المثال على كافة دول الخليج العربي وكما يظهر في الجدول التالي (وزارة العمل، 2007: 8):

جدول رقم (6)

توزيع العمالة الأردنية في دول الخليج العربي

الدولة	عدد العمال الأردنية	النسبة المئوية %
السعودية	**60357**	**49.5**
دولة الإمارات العربية المتحدة	**31215**	**25.5**
الكويت	**16467**	**13.5**
قطر	**9500**	**7.7**
عمان	**2903**	**2.3**
البحرين	**1600**	**1.3**
المجموع	**132041**	**100**

ويلاحظ من الجدول: أن دولة السعودية أكثر الدول الخليجية استقطاباً للعمالة الأردنية، وتليها في الترتيب دولة الإمارات، في حين نجد البحرين أقلها، وبناء على هذا فإن أعلى النسب المئوية سجلتها السعودية وبنسبة 49.5%، والبحرين أقل هذه النسب حيث وصلت إلى 1.3% فقط، كما أن لتحويلات الأردنيين العاملين في دول الخليج أهمية نسبية في الناتج المحلي الإجمالي، حيث تتراوح هذه النسبة عادة ما بين 17–20% من الناتج المحلي الإجمالي، ويظهر الجدول التالي الأهمية النسبية لتحويلات العاملين الأردنيين في دول الخليج العربي من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ما بين (2000–2004) كما يلي (وزارة العمل، 2007:9):

جدول رقم (7)

الأهمية النسبية لتحويلات العاملين الأردنيين من الناتج القومي 2000–2004

الأهمية النسبية لتحويلات العاملين من الناتج القومي الإجمالي للفترة (2000–2004) مليون دينار.السنة	الناتج القومي الإجمالي (بالأسعار الجارية)	تحويلات العاملين بالخارج	نسبة تحويلات العاملين إلى الناتج القومي الإجمالي
2000	60941	1168.2	19.1
2001	6496.6	1283.3	19.7
2002	6873.1	1362.3	19.8
2003	7312.6	14045	19.2
2004	8219	1459.6	17.7

وتعدّ تحويلات العاملين في الخارج أحد أهم مصادر الإيرادات من العملات الأجنبية، خاصة وأن معظم الدول النامية التي تصدر العمالة تعاني من نقص في رؤوس الأموال، مما يشكل عقبة أساسية أمام دفع عجلة النمو الاقتصادي فيها. فالتحويلات المالية الخارجية لا تدعم

ندرة الإيرادات من العملات الأجنبية فحسب، بل توفر مصدرا مهما للادخارات الإضافية وتكوين رأس المال.

وهذا ما يشكل إضافة للقوة القومية الداخلية للدولة الأردنية التي يمكن أن تشكل قوة وسنداً مهماً للسياسة الخارجية، وصانع القرار في السياسة الخارجية الأردنية. كما أنها في المقابل تشكل هاجساً دائماً لصانع القرار تبقيه دوماً حريصاً أشد الحرص على إبقاء العلاقات المتينة الطيبة مع الدول التي تحتضن العمالة الأردنية خاصة دول الخليج العربي، حتى تتجنب الوقوع في مأزق إمكانية إعادتهم إلى الأردن كما حدث إبان حرب الخليج الثانية عند اجتياح العراق للكويت عام 1990، وعودة الآف الأردنيين العاملين في الكويت، ودول الخليج إلى الأردن في هجرة جماعية أدت إلى ازدياد الضغط على الاقتصاد الأردني والخدمات والبنية التحتية.

2. المؤتمرات والملتقيات الاقتصادية الدولية(منتدى دافوس مثالاً): إن الحضور الأردني في مثل هذه المؤتمرات يعد من أبرز المجالات للسياسة الخارجية، وذلك للاستفادة من المؤتمرات من ناحية التوظيف الأساسي للمعطيات الجغرافية الأردنية، رغم اختلافها، والمشاركة الدولية في بناء علاقات اقتصادية مع الدول الأخرى، وفي هذا أُشير إلى عقد المنتدى الاقتصادي العالمي أول اجتماع له في الشرق الأوسط في منطقة البحر الميت عام 2003، إذ عدّ تظاهرة عالمية اقتصادية وسياسية في المنطقة في فترة كانت تمر بها المنطقة في ظروف حرجة عقب الحرب على العراق، وتوتر الأوضاع في الأراضي الفلسطينية، وكذلك عقد في البحر الميت العامين 2004 و2005 قبل أن ينتقل في العام 2006 إلى شرم الشيخ في مصر، ليعود في العام 2007 إلى البحر الميت، وقد جاء اعتماد الأردن كمقر صيفي دائم للمنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس)

تقديرا لدور الأردن الإقليمي بقيادة الملك عبد الله الثاني، وبذلك كان الأردن أول دولة عربية استضافت اجتماع المنتدى الاقتصادي العالمي في قمة استثنائية في حزيران 2003، حيث شهدت المملكة أكبر تظاهرة عالمية اقتصادية وسياسية في البحر الميت تحت عنوان "رؤى لمستقبل مشترك"بمشاركة حوالي 1300 شخصية عالمية من كبار الاقتصاديين والسياسيين والأكاديميين والإعلاميين. وتمحورت النقاشات في المنتدى حول مستقبل الشرق الأوسط والوضع في المنطقة خاصة في العراق، وإعادة أعماره بالإضافة إلى الاقتصاد العالمي وقضايا الاستثمار، وانعقد المنتدى الاقتصادي العالمي للمرة الثانية في البحر الميت في عام 2004 تحت عنوان "مواجهة التحديات الحقيقية والشراكة من أجل التغيير والسلام والتنمية"، وكانت مشاركة الأردن فعالة في هذا المؤتمر حيث ناقشت 1200 شخصية منهم خمسة زعماء وأكثر من 40 وزيرا منهم 10 وزراء خارجية، وشخصيات سياسية واقتصادية ومالية وإعلامية وقادة فكر ومجتمع مدني من 51 دولة، معظمهم من الشرق الأوسط قضايا تعد الأكثر سخونة على الساحة الدولية مثل: الوضع في العراق والعلاقات العربية الإسرائيلية والإصلاحات السياسية والاقتصادية في الشرق الأوسط والإرهاب وغيرها من الأمور التي تهم العالم.

وانعقد المؤتمر للمرة الثالثة في قصر الملك الحسين للمؤتمرات، على الشاطئ الشرقي للبحر الميت تحت شعار"اغتنام الفرصة" بمشاركة نحو 1200 شخصية سياسية واقتصادية وإعلامية وممثلي منظمات مجتمع مدني، وناقش المنتدى في اجتماعاته خمسة محاور رئيسية هي محركات النمو الاقتصادي وخاصة في دول منطقة الشرق الأوسط وتنمية السلام والاستقرار، ودور الشرق الأوسط في العالم والإصلاح، والمجتمع والتغيير.

ويناقش المشاركون في كل مرة وعلى مدى ثلاثة أيام، وفي خمسين ورشة عمل، قضايا التنافسية في العالم العربي، ضمن المحتوى العالمي والبنية التحتية والتعليم لأجل اقتصاد حديث، والمنافسة والتغيير في القطاع المالي والأمن المائي كطريق نحو السلام والازدهار، والأمن العالمي والشرق الأوسط والإرهاب والاقتصاد في الشرق الأوسط من منظور عالمي، من حيث مجالات التجارة والنمو وسوق العمل، والعلاقات بين نفط الشرق الأوسط والنمو الاقتصادي في الصين والنساء والإعلام وتسخير التجارة العالمية للشرق الأوسط، والفساد والسياحة كمحرك للسلام، وإعادة التعمير والخطوات المقبلة في إحياء العملية السلمية.

ومن هنا تظهر أهمية مثل تلك التظاهرات العالمية بوصفها أداة من أدوات السياسة الخارجية الأردنية التي يجني ثمارها الإقتصاد الأردني مزيداً من الإستثمارات والقوة للاقتصاد، والتي تمثل أحد أهم مظاهر التوظيف للطاقات البشرية الأردنية من قبل صانع القرار الأردني في السياسة الخارجية الأردنية، (العرب اليوم، 2009: 9/15)، هذا ويعمل الأردن على توفير بيئة حاضنة للاستثمارات معززة بقانون لتشجيع الاستثمار يعطي حوافز ومزايا وإعفاءات ضريبية للمستثمرين. ووصلت نسبة المشروعات المنفذة من أصل الاستثمارات التي حصلت على إعفاءات بموجب القانون 70% خلال الفترة بين 2004 – 2007، وتجري الحكومة مراجعة لقانون تشجيع الاستثمار في ظل تزايد التحديات الاقتصادية والمنافسة الشديدة في جذب الاستثمارات لسد الفجوات وتأمين بيئة تشريعية تعطي مزيدا من المزايا للاستثمار، وأعدت مؤسسة تشجيع الاستثمار التي تسهر على حماية البيئة الاستثمارية في البلاد خرائط استثمارية تتضمن عشرات المشروعات بقيمة ثلاثة مليارات دولار.

إن الناظر في الحراك الاقتصادي ودور الأردن الفاعل في هذا الحراك، يستشعر موقع الأردن الخارجي على الخريطة الاقتصادية العالمية، حيث ان دولا كبيرة لم تنل فرصة عقد مثل هذه المؤتمرات الاقتصادية، في حين استطاع الأردن عقد مثل هذه المؤتمرات على أرضه، وهذا يعني أن هناك وراء هذا أمر هام، نكاد أن نفسره بالأمن الذي يعم الأردن، وبقدرة من يقف وراء الأمور الاقتصادية، وما يتمتعون به من نشاط، وذلك هو الإنسان الأردني.

الفصل الخامس

الخاتمة والتوصيات

عند دراسة السياسة الخارجية لأي بلد من البلدان في العالم، لابد من الأخذ بعين الاعتبار أن تلك السياسة تؤثر فيها مؤثرات عدة، هذه المؤثرات تكون سبباً في تقييد حركة السياسة الخارجية، إما مانحة لصانع القرارات البدائل التي يستطيع من خلالها اختيار البديل الملائم الذي يحمل من النتائج الايجابية الكثير، وفي المقابل تحمل من السلبيات التي قد تُحمِّل السياسة الخارجية أعباءً قد يقف صانع القرار حائرا أمامها، ويصل به الأمر إلى قبول السلبيات التي قد تكون أحيانا من مصلحة بلده و لو بعد حين.

إن هذه المؤثرات منها ما يكون له صفة الديمومة ومنها خلاف ذلك، ومهما كان الأمر يجب علينا أن لا نغفل حقيقة واحدة، وهي أن هذه المؤثرات تختلف في قوة تأثيرها من مؤثر إلى آخر، لذا فصانع القرار قبل أن يتخذ قراره يعمل على وضع سلبيات كل بديل وإيجابياته وبناء على ذلك يختار منها ما هو أفضل من غيره، ويحقق الإيجابيات التي تصب في سلة سياسة بلاده الخارجية.

إن العامل الجغرافي يعد من العوامل المؤثرة وله صفة الديمومة، لذا فصانع القرار عليه أن يتعامل معه بكل حرية، واضعا نصب عينيه أن الجغرافيا لا ترحل بل هي ملازمة لصيقة، فالعامل الجغرافي الذي يمنح البلاد سواحل بحرية، أفضل من تلك البلاد التي تقع على بحر مغلق، وهكذا يبدو تأثير العامل الجغرافي في السياسية الخارجية.

إن هذه الدراسة قامت على فرضية رئيسية مفادها: العامل الجغرافي يعدّ أحد المحددات التي تحدد حركة السياسة الخارجية الأردنية في مرحلتي التخطيط والتنفيذ، وهي بذلك تحدد السلوك السياسي الأردني الخارجي في المحيط الدولي، ونتيجة البحث والاستقراء، توصل الباحث إلى نتيجة واضحة مفادها أن ما ذهبنا إليه من افتراض صحيح، ويمكننا أن نبين ما خلصت إليه الدراسة فيما يلي:

أولاً: تأكيد صحة الفرضية: هناك العديد من الوقائع التي أفرزتها معطيات الموقع الجغرافي الأردني، تم إدراكها من خلال البينات الإثباتية، ومن خلال الاستقراء،والتي أوصلتنا إلى حقيقة ثابتة، ألا وهي صحة ما ذهبنا افتراضه، وقام البحث على هذا الافتراض، ويمكننا تأكيد ذلك من خلال ما يلي:

1. إن معطيات الجغرافيا الطبيعية في الأردن أدت إلى إرباك صانع القرار أكثر من مرة، كون الأردن يملك حدودا طويلة مع إسرائيل، ألقت علية أعباءً كثيرة.

2. إن الأردن لا يملك ساحلاً بحرياً مما أدى إلى أن يحد من قدرته من التفاعل الدولي، الذي يكون وراءه المياه والسواحل البحرية.

3. إن معطيات الجغرافيا البشرية، أدت بصانع القرار إلى اتخاذ مواقف سياسية تتناغم مع التركيبة السكانية داخل الأردن، وهذا بدوره ألقى عليه أعباء ومسؤوليات حدت من سلوكه الخارجي.

4. إن الإنتاجية الغذائية التي تعدّ في مقدمة متطلبات السكان، لا تكفي الاحتياجات، وهذا يؤدي إلى تحديد السياسة الخارجية.

5. إن الإمكانيات المادية في الأردن لا توفر له من البدائل في السياسة الخارجية عند اتخاذ قرارها بسبب ندرة بعض المصادر الطبيعية كالبترول مثلا.

إن ما سبق ذكره يؤكد ما ذهب إليه الباحث من نتيجة فحواها صحة الافتراض التي قامت عليه الدراسة.

ثانياً:الاستنتاجات: لقد توصل الباحث من خلال دراسته إلى عدة استنتاجات أهمها:

1. أن الموقع الجغرافي الأردني من العوامل المؤثرة سلبيا في السياسية الخارجية عند التخطيط و التنفيذ.

2. أن المناخ في الأردن أضاف إلى المؤثرات السلبية على السياسة الخارجية أعباء جديدة، هو الآخر يتمثل هذا باستيراد الغذاء اللازم للمستهلكين من الخارج وخصوصا الغذاء الاستراتيجي والمتمثل بالقمح.

3. أن الوسط الجغرافي الذي يحتله الأردن حمل الكثير من المنغصات أثرت بدورها سلبا على السياسية الخارجية عند مرحلتي التخطيط والتنفيذ، وهذا الوسط يتمثل بوقوع الأردن بجوار عربي يتبع أيديولوجيات مختلفة إما ثورية وإما عقائدية غير إسلامية وأخرى توسعية تلك التي تتبناها دولة إسرائيل.

4. أن توزيع السكان في الأردن غير متكافئ حيث يحتل الشريط الموازي لنهر الأردن كثافة سكانية عالية، في حين لا نجد في شرق الأردن إلا كثافة ضعيفة، وفي بعض المناطق معدومة.

5. أن صانع القرار الأردني استطاع إكساب السكان مهارات كبيرة، أدت إلى جلب العملة الصعبة من الخارج. فأثرت الدخل الوطني الأردني ونشير بذلك إلى العمالة.

6. أن الأردن استطاع أن يوازن بين متطلبات التركيبة السكانية داخله، ولا أدل على ذلك من الاستقرار الذي ينعم به البلد.

7. أن الأردن أرسى قواعد حقوق الإنسان على أرضه، فالشرائح الاجتماعية في الأردن تعيش في ألفة، وهذا يتأتى من جعل النظام السياسي الأردني مفتوحا، بحيث تتنافس كل الشرائح الاجتماعية، لتولي المناصب الرسمية العليا وغيرها في الأردن.

8. أن مدركات صانع القرار الأردني للواقع الجغرافي، رسمت طريق السياسة الخارجية عند مرحلتي التخطيط والتنفيذ، على اعتبار المدركات تلك أهداف على السياسة الخارجية بلوغها.

9. أن مدركات صانع القرار الأردني بالنسبة للواقع الجغرافي الأردني شكلت مرتكزات انطلقت منها السياسة الخارجية الأردنية.

10. أن صانع القرار الأردني استطاع توظيف العامل الجغرافي توظيفاً حسناً، كونه أدخل تحسينات على الموقع حتى أصبح في طليعة الدول التي يرتادها الناس، وهذه التحسينات تظهر جلية في كل أماكن السياحة على اختلافها.

ثالثاً: التوصيات: إن ما سبق من استنتاجات استوجب عدة توصيات:

1. ضرورة قيام صانع القرار الأردني بمحاولات جديدة، لدى السعودية لتوسيع شاطئه البحري وخصوصا إن السعودية لها شاطئان في المشرق والمغرب.

2. ضرورة دعم المزارعين ماليا وماديا ومعنويا لينشطوا من أجل استثمار الأرض واستصلاح ما يمكن استصلاحه لزيادة مدخول البلد من الناتج المحلي، وهذا من شأنه تخفيف الأعباء المترتبة على الاستيراد الخارجي.

3. توجيه السياسة الداخلية بمنع البناء في الأرض الزراعية حتى لا تتآكل أكثر مما هي عليه.

4. التدخل في التوزيع السكاني وذلك بإيجاد المصانع، وإحداث ما يلزم في المناطق قليلة السكان، وإيجاد عوامل جذب للناس إليها.

5. التعاون مع الأقطار العربية لتجاوز سلبيات الموقع الجغرافي الأردني وذلك من خلال عقد اتفاقيات وخاصة مع دول الجوار الجغرافي.

وأخيرا وأنا أخط الأسطر الأخيرة في هذه الرسالة أقول: إن الأردن وإن كان فقيرا بإمكانياته المادية، إلا أنه كبير في معطياته السكانية يستطيع أن يقدم الخبرات والمهارات مما يؤدي إلى تعويض معطيات الجغرافيا الطبيعية، وعلى العرب أن يمدوا أيديهم إلى بعضهم البعض بالتعاون امتثالا لقوله تعالى (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان، واتقوا الله إن الله شديد العقاب) (سورة المائدة، الآية 2).

المصادر والمراجع:

اولاً: الكتب

1. الإحصاءات، الكتاب السنوي (2009)، **الإحصاءات الزراعية للأعوام (2002-2007)**، الخرطوم: المنظمة العربية للتنمية الزراعية
2. إسماعيل، أماني(2010)، **الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية**، القاهرة.
3. انطونيوس جورج(1992)، **يقظة العرب**، تعريب:ناصر الأسد وإحسان العباس، بيروت.
4. بحيرى، صلاح الدين(1991)، **جغرافية الأردن**، ط1، مكتبة الجامع الحسيني، عمان.
5. البدراوي، عبد المنعم(1982)، **العلاقات الدولية بين النظرية والتطبيق**، ج1 – القاهرة: دار المعرفة.
6. بندقجي، حسين حمزة (1974)، **الدولة: دراسة تحليلية في مبادئ الجغرافيا السياسية، الجزء الأول**، القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية.
7. الثقافة والعلوم، المنظمة العربية للتربية (1988)، **المعجم العربي الاساسي** – تونس: لاروس
8. الجباري، علي عبد الله (1990)، **الجغرافيا السياسية(الجيو غراسيا)** ، دمشق: مطبعة جامعة دمشق.
9. جرادات، وليد(1986)، **الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر بين الماضي والحاضر**، دار الثقافة، الدوحة.

10. جرجس، اجيه (1969)، **اليونان، البحر الأحمر ومضائقه بين الحق العربي والصراع العالمي**، مكتبة غريب، القاهرة.

11. حتي، ناصيف يوسف (1985)، **النظريات في العلاقات الدولية** ، بيروت: دار الكتاب العربي.

12. الحريري، محمد مرسي(1993)، **دراسات في الجغرافيا السياسية**، الاسكندرية: دار المعرفة.

13. ابن خلدون، عبد الرحمن (1993)، **المقدمة**، بيروت: دار الكتاب

14. خليفة، سالم(2011)، **الخارطة السياحية للملكة الأردنية الهاشمية**، هيئة تنشيط السياحة، عمان.

15. دورتي، جيمس(1985)، **النظريات المتضاربة في العلاقات**، الكويت: كاظمة للنشر

16. الديب، محمد محمود (1978)، **الجغرافيا السياسية : أسس وتطبيقات** ، القاهرة : مطبعة الأنجلو مصرية.

17. الديب، محمد محمود (1989)، **الجغرافيا السياسية: منظور معاصر**، القاهرة: مطبعة الأنجلو مصرية.

18. الرمضاني، مازن إسماعيل (1978–1979)، **إطار نظري لدراسة السلوك السياسي الخارجي**، جامعة بغداد : كلية القانون والسياسة.

19. الزبيدي ، محمد حسن ومحمود خطاب (1978)، **مجلة الخليج العربي** ، عدد 9 ، آذار .

20. سكريبه ،بيير (1988)، **الجغرافيا السياسية والجغرافيا الإستراتيجية**، ترجمة أحمد عبد الكريم، دمشق: الأهالي للطباعة والنشر.

21. سليم، محمد السيد (1983)، **التحليل السياسي: دراسة في العقائد والسياسة الخارجية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

22. السماك ، محمد أزهر (1993)، **الجغرافيا السياسية الحديثة**، الموصل: دار الطباعة والنشر.

23. شحادة، نعمان(1991)، **مناخ الأردن**، دار البشير، عمان.

24. شما، عبد الحميد(2009) **الأردن: المتحف الطبيعي**، هيئة تنشيط السياحة، عمان.

25. الظاهر، نعيم إبراهيم (2005)، **جغرافية الأردن**، عالم الكتب الحديث،عمان.

26. عبدالله ، أمين محمود(1984)، **أصول الجغرافيا السياسية**، النهضة المصرية، القاهرة، ط1،.

27. عطوي، عبد الله (1994)، **الدولة والمشكلات الدولية: دراسة في الجغرافيا السياسية**، بيروت: مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر.

28. علبي، عاطف (1989)، **الجغرافيا الاقتصادية والسياسية**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.

29. فخري ، أحمد(1969)، اتجاهات حديثة في دراسة تاريخ الأنباط، مجلة كلية الآداب، الجامعة الأردنية،

30. القيسي ، عبد الحميد وعبد الخفاف(1986)، **البحر الأحمر وأهميته الاقتصادية والاستراتيجية** ، جامعة البصرة.

31. محمد، خالد محمد خالد (1994)، **رجال حول الرسول**، بيروت: المكتب الإسلامي

32. مصباح، زايد عبيد الله(1994)، **السياسة الخارجية– مالطا:** منشورات مالطا

33. مقلد، اسماعيل صبري(1971)، **العلاقات السياسية الدولية**، الكويت: جامعة الكويت

34. المنوفي، كمال محمود (د.ت)، **مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة،** الكويت: وكالة المطبوعات

35. مهيدات، محمود علي(2009)، **المجتمع الأردني،** اربد: دار الكندي

36. الموسوي ، رشاد(1985)، **الحسين والعبقرية الهاشمية في مواجهة التحديات** ، بيروت.

37. الهزايمة، فؤاد محمد (2005)، **جغرافية العالم العربي،** عمان: دار عمار

38. الهزايمة، محمد عوض (2003)، **المدخل إلى فن المفاوضات،** عمان: دار الحامد

39. الهزايمة، محمد عوض (2004)، **السياسة الخارجية الأردنية: بين النظرية والتطبيق،** عمان: دار الحامد.

40. وزارة السياحة الأردنية (2010)، **هيئة تنشيط السياحة الأردنية،** عمان: الوزارة

41. وزارة العمل (2007)، **تحويلات العاملين الأردنيين في الخارج،** عمان: مديرية التعاون الدولي

42. وهيب، محمد(2011)، **اكتشاف المغطس،** عمان: أمانة عمان الكبرى

ثانياً : الأبحاث العلمية

1. الطويل، فلاح (1999)، **الأردن في محيطه الإقليمي، في كتاب السياسة الخارجية الأردنية: واقع وتطلعات، أوراق المؤتمر الأول في عمان (نيسان 1998)**، عمان: دار الحامد.
2. العزام، عبد المجيد (1999)، **مرتكزات السياسة الخارجية الأردنية – في كتاب السياسة الخارجية الأردنية ودول الجوار: أوراق ووثائق المؤتمر الثاني (20-1999/5/31)** عمان: دار الحامد.
3. غرايبة، مازن (1998)، **الدور في السياسة الخارجية**، أمين، المشاقبة(محرر)، 1998، **السياسة الخارجية الأردنية واقع وتطلعات، وثائق المؤتمر الأول، عمان ابريل 1998**، عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان.
4. القاضي، نايف (1999)، **الأردن والمحيط العربي: جامعة الدول العربية – في كتاب السياسة الخارجية الأردنية :واقع وتطلعات: – أوراق ووثائق المؤتمر الأول (عمان نيسان 1998)**، عمان: دار الحامد.
5. نسيبة، حازم (1999)، **الأردن في محيطه العربي، في كتاب السياسة الخارجية الأردنية: واقع وتطلعات، أوراق المؤتمر الأول (نيسان 1998)**، عمان: دار الحامد.
6. الهزايمة والمشاقبة، محمد وأمين (2001)، **الإدراك السياسي لأبعاد التمزق القومي**، مجلة دراسات – الجامعة الأردنية – المجلد 28، ملحق كانون الأول، عمان.

7. الهزايمة، محمد عوض (2002)، **أثر الموقع الجغرافي الأردني في السياسة الخارجية السعودية – في كتاب السياسة الخارجية الأردنية ودول مجلس التعاون الخليجي – أوراق ووثائق المؤتمر الثالث (3–4/نيسان 2001)**، عمان: دار الحامد.

ثالثاً: الرسائل الجامعية

1. حداد، مناور فرح(2004)، **العوامل المؤثرة في نمو السكان الطبيعي في الأردن**(رسالة ماجستير)، جامعة بغداد: كلية الادارة والاقتصاد.

2. سعيد، فؤاد فائق (1988)، **السياسة الخارجية الأردنية: دراسة في المتغيرات المؤثرة في صناعة القرار، رسالة ماجستير**، بغداد: معهد الدراسات القومية والاشتراكية: قسم الدراسات الدولية.

3. السليم، أسامة عيسى(1997)، **أثر العوامل الإقليمية على السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمات العربية 1960–1995** ، معهد بيت الحكمة ، جامعة آل البيت.

4. صوبر، دانا (2006)،**" عملية صناعة القرار في السياسة الخارجية الأردنية (1980-2005م)"**، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.

5. العرود، راكان سالم (2007)، **السياسة الخارجية الأردنية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي في عهد الملك عبد الله الثاني 1999 – 2006 الإمارات العربية أنموذجا،** جامعة مؤتة.

6. غرايبة، هشام (1987)، **الاقتصاد الأردني: التطورات والمستجدات**، مجلة أبحاث اليرموك، العدد (1)

7. اللوزي، فاتن محمد (2008)، **السياسة الخارجية الأردنية تجاه أزمة الخليج الثالثة من 2003 إلى 2008**، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.

8. النوايسة، سهم (2001)، **القرارات الاستراتيجية في السياسة الخارجية الأردنية من عام 1970 وحتى عام 1999**، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.

رابعاً: النشرات الشهرية والسنوية

1. البنك المركزي الأردني (1998–2004) **النشرة الإحصائية**، عمان: دائرة الأبحاث

2. البنك المركزي الأردني(2007)، **الطاقات والإمكانات المتاحة**، عمان: دائرة الأبحاث

3. التقرير الاقتصادي العربي (2008)، **الاقتصاديات العربية في القرن الجديد**، القاهرة: الأمانة العامة للجامعة

4. دائرة الإحصاءات العامة (2004)، **نتائج عن تعداد السكان في المملكة**، عمان: دائرة الإحصاءات العامة.

5. الخدمات الطبية الملكية (2010)، **المشاركة الإنسانية للخدمات الطبية الملكية في الخارج**، عمان: القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية.

6. مديرية التوجيه المعنوي (2010)، **المشاركة الأردنية في قوات حفظ السلام الدولية**، عمان: القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية.

7. الهيئة الأردنية للإغاثة (2010)، **المساعدات الأردنية للدول الشقيقة والصديقة**، عمان.

خامسا: الصحف

1. صحيفة الغد الأردنية الصادرة في 2009/1/29
2. صحيفة العرب اليوم الصادرة في 2010/1/2
3. صحيفة الرأي الأردنية الصادرة في 2007/6/7
4. صحيفة الرأي الأردنية الصادرة في 7/4/ 1996

سادسا: المراجع الأجنبية

1. Garfin KA. (1984), **Jordanian Foreign Policy , Current History**.
2. Hinchcliffe, Peter, (1997), **Jordan Relation With Neighbors: victim Of War casualty Of Peace**? **Asian Affairs**. No 125 Issue 3,P344.
3. Hill Norman,(1963) **International Politics**-New York: Harber and Row
4. Roseau James N.(A) ,(1976) **The Study Of Foreign Policy**, Thompson And Grain Boyd.
5. Shalim .Avi ,(2007) **Lion Of Jordan :- The Life Of King Hussain In War And Peace** , Allen Lawe Penguin, London**.**